



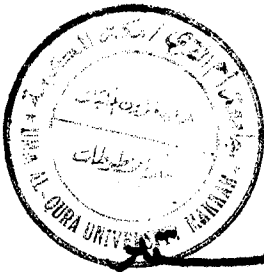
٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٤٠٣

بجامعة الملك عبد العزيز  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه

٢٠١٤

# الصدق في الشريعة الإسلامية

دراسة مقارنة في المذاهب  
الأربعة



رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

فايزة محمد بنه قاسم

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد محمد بنه قاسم

١٤٠١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله الذي جعل في الاحكام الشرعية من السعة ما يسعد البشرية ويتشقى مع احوالها في كل كلية وجزئية . والصلاة والسلام على اشرف البرية سيدنا محمد بن عبد الله الذي بعثه الله رحمة للعالمين وانزل عليه الكتاب المبين . وجعل شرعه وسطا بين الافراط والتفريط صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين .

اما بعد . فاني احمد الله سبحانه وتعالى واشكوه على نعمه الجزيلة التي لا تحصى حيث اكرمني بطلب العلم الشريف في المسجد الحرام المكي على كبار العلماء الافاضل اخص بالذكر منهم شيخ تربيتي وتخريجى العالم الزاهد شيخ التفسير والحديث بالحرم المكي صاحب الفضيلة شيخنا المرحوم الشيخ حسن بن محمد المشاط طيب الله ثراه ورحمه . فلقد شملني بعطفه وفتح لي صدره ومنزله حيث عشت في كنفه قرابة عشرين عاما ، فكان لي ابا ومربيا وهلمنا ولقد صحبتته في سفره واقامته واستفدت منه الكثير والكثير فالله يجزيه عنى خير الجزاء ويجعل الجنة منزله ومأواه .

ثم بعد ذلك التحقت بالدراسة في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بمكة المكرمة ، وبعد تخرجي منها استخرت الله تعالى في الالتحاق بالدراسات العليا الشرعية في نفس الكلية ، وكانت لي رغبة في فرع الكتاب والسنة ولكن اراد الله ان ادخل فرع الفقه . ومما

( ب )

رغبني فيه قوله صلى الله عليه وسلم " من يرد الله به خيرا يفقهه  
في الدين " .

وبعد اجتياز السنة المنهجية تقدمت بموضوع بحثي لنيل  
درجة الماجستير بعنوان " الصداق في الشريعة الاسلامية " دراسة  
مقارنة في المذاهب الاربعة .

وقد تفضل استاذنا الاستاذ الدكتور محمد محمد ابراهيم  
الخضراوي بقبول الاشراف عليه مشكورا فله مني الشكر الجزيل لما بذله  
من جهد مشكور معي لاخراج البحث على احسن وجه وله من الله  
احسن الجزاء .

وكان اختياري لهذا الموضوع لسببين :

الاول : انه لم يسبق ان كتب فيه احد عندنا في كلية الشريعة  
بمكة المكرمة .

الثاني : ماوصل اليه الحال من مخالاة اولياء امور الفتيات  
وعدم ادراكهم لقيمة الزواج واهدافه الرئيسية التي حث عليها  
الاسلام .

فانك ترى ولي الفتاة يطلب مطالب عظيمة من مهر وغيره ويسند  
الامر الى ام الفتاة في كل صغيرة وكبيرة . ونحن نعرف ان النساء  
ناقصات عقل ودين يعجبهن التفاخر والمظاهر الكدابة الامر الذي  
ادى الى احجام وعجز كثير من الشباب من متوسطي الحال او من هم  
د من المتوسط - عن الاقدام على الزواج من المواطنات وشجع فسي

نفس الوقت بالزواج من خارج البلاد ومعروف مالهذه الزيجات الخارجية من محاسن ومضار بل المضار اكثر بكثير من المحاسن وهذا كله بسبب التغالى فى المهور الذى سببه التفاخر والمباهاة والذى دفع بالشباب للتزوج من غير بلد هم . ناهيك عن اشياء يفعلونها وكأنها جزء من المهر متحتم تقديمه مثل الشبكة والهدايا التى تقدم فى المناسبات وغير ذلك مما ادى الى انخفاض كبير فى نسبة الزواج وارتفاع عدد اكبر من الفتيات العوانس ، وبالتالى فسدت الاخلاق وانتهكت الفضيلة والاعراض - كل ذلك فعنى الى ان اطرق هذا الموضوع سائلا المولى عز وجل العون والسداد فيه . وقد وضحت فيه بالتفصيل حسب الامكان آراء الفقهاء فى القدر الشرعى للصداق وكيف يسره الشارع الحكيم بحيث يكون فى استطلاع كل من اراد ان يعف نفسه ويحصنها ويحفظ دينه ، وفى نفس الوقت فان التشريع الاسلامى لم يهمل المرأة بل كرمها وحفظها وصانها وبين انه لا يمكن الوصول اليها الا بشئ من المال الذى هو اعز شئ عند الانسان وتشح نفسه به ومع ذلك فالاسلام لم يمنع من المبالغة فى اكرام من يريد لها الرجل شريكة حياته اذا كان ميسور الحال مستطيعا ذلك وفى هذا يقول الله عز وجل "... وآتيتم احدا من قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا" .

#### منهج البحث :

وقد نظمت هذا البحث فى : مقدمة وتمهيد واربعة ابواب

وخاتمة .

وسأحدث في المقدمة عن اسباب اختياري للموضوع وأهميته

ومنهج البحث فيه .

وأما التمهيد فاذكر فيه دوافع الزواج والحث عليه . والاسرة

التي تتكون بسبب الزواج وكيفية اختيار الزوجة وغير ذلك مما له علاقة

وصلة بالموضوع .

وأما الباب الاول : ففيه فصول خمسة :

الفصل الاول : في تعريف الصداق لغة وشرعا .

الفصل الثاني : في حكم الصداق .

وفيه مباحث :

المبحث الاول : دليل وجوب الصداق .

المبحث الثاني : صفة الوجوب وموقعه من العقد .

المبحث الثالث : الحكمة في وجوبه .

المبحث الرابع : حكمة وجوبه على الرجل دون المرأة .

المبحث الخامس : الحقوق المتعلقة به .

الفصل الثالث : في مقدار الصداق .

وفيه مبحثان :

المبحث الاول : عدم وجود حد اعلى للمهر وان الشارع يسره

ونهي عن المبالاة فيه .

المبحث الثاني : في اقل المهر الواجب وآراء الفقهاء فيه .

الفصل الرابع : في جنس الصداق .

وفيه مباحث :

- ( ١ ) حكم الصداق من الأعيان المعينة .
- ( ٢ ) حكم الصداق إذا كان مجهول الجنس والنوع والقدر والصفة .
- ( ٣ ) حكم الصداق إذا كان معلوم الجنس والنوع مجهول القدر والصفة .
- ( ٤ ) جعل المنافع صداقا .
- ( ٥ ) جعل تعليم القرآن الكريم صداقا .
- ( ٦ ) جعل الخدمة المعينة صداقا .

الفصل الخامس : في ما يجب به المهر ووقت وجوبه وتعجيله وتأجيله .

المبحث الأول : ( أ ) في ما يجب به المهر ووقت وجوبه .

( ب ) حكم نكاح التفويض .

المبحث الثاني : تعجيل المهر وتأجيله وآراء الفقهاء فيه .

الباب الثاني : في أنواع الصداق .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : في المهر المسمى .

وفيه مباحث :

المبحث الأول : حكم الزيادة على المهر المسمى ومذاهب الفقهاء فيها .

المبحث الثاني : فيما يعرض للمسمى .

المبحث الثالث : اقتران المهر بالشرط .

الفصل الثاني : في مهر المثل .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في تعريف مهر المثل .

المبحث الثانى : الاحوال التى يجب فيها .

الباب الثالث : فى مؤكدات المهر ومسقطاته .

وفيه فصول اربعة :

الفصل الاول : فى مؤكدات المهر .

الفصل الثانى : فى المواضع التى يشتر فيها المهر .

الفصل الثالث : فى المواضع التى يسقط فيها كل المهر .

الفصل الرابع : فى المتعة وحكمها عند الفقهاء .

الباب الرابع : فى ولاية قبض المهر وضمانه - والاختلاف فيه .

وفيه فصول ثلاثة :

الفصل الاول : فى ولاية قبض المهر .

الفصل الثانى : فى ضمان المهر .

الفصل الثالث : فى الاختلاف فى المهر (قضايا المهر) .

اما الخاتمة نسأل الله حسنها فاذا ذكر فيها خلاصة البحث

ونتيجه وسأحاول بقدر الامكان ان استقصى آراء الفقهاء الاربعة

وما تيسر لى من غيرها فى كل جزئية من جزئيات هذا البحث مع ايسر

الادلة التى اعتمد عليها كل مذهب فى تأييد ما قرره من احكام

ومناقشتها وترجيح ما اراه اقرب الى تحقيق المصلحة .

والله سبحانه وتعالى اسأل ان يوفقنى لما فيه الخير

وان يجنبنى كل خطأ وزلل وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم



( ز )

النصير . صلى الله عليه وسلم سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين  
والحمد لله رب العالمين .

وكتبه الفقير الى عفوره الاجل

قاسم بن محمد الاهدل  
عفا الله عنه

مكة المكرمة

في ١٦ / ٤ / ١٤٠١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

خلق الله سبحانه وتعالى الكائنات الحية جميعها من زوجين الذكور  
والأنثى . قال تعالى : " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا  
اليها وجعل بينكم مودة ورحمة " . ( ١ )

وقال عز وجل : " والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم  
بنين وحفدة " . ( ٢ )

وقال جل جلاله : " سبحانه الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض  
ومن أنفسهم وما لا يعلمون " . ( ٣ )

وقال تعالى : " وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا " . ( ٤ )

بعد عرض هذه الآيات الكريمة لابد من ذكر أمور لها علاقة بموضوع

البحث تمهيدا للدخول فيه وهي :

- ( ١ ) الدافع للزواج .
- ( ٢ ) أهمية الأسرة .
- ( ٣ ) الزواج أصل الأسرة .
- ( ٤ ) الحث على الزواج .
- ( ٥ ) مبادئ الأسرة في الاسلام .
- ( ٦ ) حسن اختيار الزوجة .

- 
- ( ١ ) الآية رقم ٢١ من سورة الروم .
  - ( ٢ ) الآية رقم ٧٢ من سورة النحل .
  - ( ٣ ) الآية رقم ٣٦ من سورة يس .
  - ( ٤ ) الآية رقم ٥٤ من سورة الفرقان .

(٧) الشَّطْبَةُ .

(٨) الرِّضَا .

(٩) الكَفَاءَةُ .

(١٠) الصَّدَاق .

هذه عشرة أمور وسأوجز الكلام فيها باختصار . ولك بيان ذلك :

#### ١ - الدافع للزواج :

قد بحث الله سبحانه وتعالى في نفس الزوجين من كل نوع ميلا قلبيا ورغبة جنسية ، فكلاهما يحب الآخر ويميل اليه ليكون التناسل والتكاثر فيكمل ما قدره الله تعالى من خلق ليعمر بهم الأرض .

وقد ظهر هذا في الانسان الأول " وهو أبونا آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، وتوارثه عنه أبناؤه فشرع الله عقد الزواج بين بنى البشر ليكون رباطا مقدسا . وحتى تتكون الأسرة التي هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع الانساني المتعاون على أن النسل لم يكن هو المقصود الأعظم من الزواج وإن كان من مقاصده الهامة . فالتعفف وحصون النفس عن الوقوع في الحرام على رأس الاعتبار والدافع . والنصوص الكثيرة التي وردت في الزواج لا تنهاون ففى هذا ولا فى كف النفس عن الوقوع فى الزنى وتوطئتها على صيانة الأعراض والمحافظة عليها . (١٠) .

#### ٢ - أهمية الأسرة :

لا شك أن الأسرة لبنة من لبنات الأمة التي تتكون من مجموعة أسرى ربط بعضها ببعض . ومن الطبيعي أن البناء المكون من لبنات يأخذ

---

(١) انظر احكام الأسرة فى الاسلام : ١٣/١ .

مالها من قوة أضعف : فكلما كانت اللبنة ذات تماسك ومضاعة كانت  
الأمة المكونة كذلك - وكلما كانت اللبنة ذات ضعف وانحلال كانت الأمة  
كذلك أيضا - ومن هنا كانت العناية بتقوية الأسرة من أهم ما يجب على  
المصلحين رعايته وأخذ الطريق إليه . ولا يكون ذلك الا بتحري المبادئ  
القوية التي يشار عليها من الأسرة وتضمن بقاءها ونموها قوة مثمرة . ثم  
بقوة الهيمنة على تلك المبادئ ومراقبة تنفيذها .

### ٣ - الزواج أصل الأسرة :

وإذا كانت الأسرة لبنة من لبنات الأمة . فان الزواج هو أصل  
الأسرة به تتكون ومنه تنمو . ولذا فهو يأخذ نفس العناية التي تأخذها  
الأسرة ان لم تكن أقوى . ولا نعرف ديننا من الأديان السطوية الا وكان  
للزواج فيه المكان الأول ما يستدعي العناية والاهتمام .

وليس ذلك فقط لأن الزواج أصل الأسرة ، بل لأنه أيضا ما تدعو اليه  
الفطرة وتقضى به الطبيعة . ( ١ )

ولقد كان من الممكن أن يترك الله الناس الى طبائصهم الحيوانية يجتمع كل  
رجل بكل امرأة أراد أن يجتمع بها . كما ترك عجم الحيوانات الى هذه الطبيعة  
ولكن ذلك يدعو الى مفسد جمة عظيمة الخطر على هذا النوع الذي كرمه الله  
بقوله " ولقد كرمنا بنى آدم وعملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات  
وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا " ( ٢ ) وجعله صاحب السلطان الأعظم  
في هذا الكون ، ومد له في أسباب التغلب والقهر لما عداه من أنوع  
المخلوقات . فلو أن الله تركه الى طبيعته كما ترك سائر الحيوانات لقلت عناية

---

( ١ ) انظر الاسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت : ١٥٩ / ١٦٠ .

( ٢ ) سورة الاسراء آية رقم ٧٠ .

الانسان بذريته وهم ضعاف في أمس الحاجة الى العناية بهم والاحتفال بشؤونهم لأن الطفل يولد من غير أن يعلم له أب يكفله ومعنى بأمـره . فيكون مشتركاً بين الناس ومن شأن الأمور المشتركة بين الناس ألا تنزل من نفوسهم منزلة الأمور الخاصة .

فترك الانسان الى طبيعته الحيوانية ذريعة الى الظلم والتحاسد وحقد بعضهم على بعض - وهو أيضاً ذريعة الى اهمال الأولاد وترك رعايتهم والعناية بهم كما قد منا فتفشوا الجبهالات وتوابعها من مفااسد الأخلاق وسوء العادات والمقوت من المعاملات - وتبقى الانسانية عند ذلك على حال لا تصلح معها للخلافة عن الله عز وجل في هذه الأرض . ( ١ )

ومن أجل ذلك كله شرع الله تعالى على لسان أنبيائه : منذ بعث الى الناس رسلاً يبلغونهم أمره ويبينون لهم سبيل الهدى : شرع لهم الزواج ليكون هو السبب في التزام كل واحد من الزوجين القيام بما عليه من الحقوق قبل الآخر وليكون هو النظام الذي يحدد علاقة كل واحد منهما بالآخر - ولولا هذا النظام الذي جاءت به الشرائع لتكفل به حق الزوج على زوجته وحق الزوجة على زوجها . ولتضع به للعلاقة بينهما حدوداً لا يجوز لأحد منهما أن يتجاوزها . ولترسم لكل منهما الطريق الواضح الذي يجب عليه أن يسلكه . لما آمن أحدهما عدوان صاحبه عليه وظلمه اياه . ولما كان الزواج وسيلة للتعاون بين الزوجين واشتراكهما في تحمل أعباء الحياة والاضطلاع بشؤونها ولولا هذا النظام لما كان الزواج سبباً في المودة والرحمة اللتين يشيران اليهما القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى " ومن آياته أن خلق لكم

---

( ١ ) انظر الاحوال الشخصية لمحمد محي الدين ص ٣ / ٢ .

من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات  
لقوم يتفكرون \* (١)

#### ٤ - الحث على الزواج :

ان الدين الاسلامي يحث كل مستطيع للزواج على أن يتزوج غضا  
للبصر وحصانا للفرج وطلباً للاستقرار والراحة .  
والحق أن الزواج اذا تيسرت أسبابه وسهلت وسائله من خير ما ينظم حياة  
المرء في بيته وجماعته ويبقى على صحته وخلقه فهو سنة الطبيعة وهدى المرسلين .  
وقد دلت التجارب على أن من يحجم عن الزواج تهرباً من حقوقه فإنه  
لا يعيش عيشة استقرار أبداً وكثيراً ما يجنى على كرامته ومركزه الاجتماعي (٢)  
وقد وردت في الشريعة الاسلامية نصوص كثيرة ترغب في النكاح وتهيب بالشباب  
أن يتزوجوا وتنهى عن الرهبانية والعزوبة :  
ومن تلك النصوص : ما رواه أبو داود في سننه عن عبد الله بن مسعود رضي الله  
عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من استطاع منكم الباءة  
فليتزوج فإنه أغنى للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له  
وجلاء . (٣)

ومنها : عن أنس رضي الله عنه " تزوجوا الولود والود فانى مكاثر بكم  
الأنبياء يوم القيامة " رواه الجماعة . (٤)  
وفير ذلك من الآثار الكثرة في هذا الشأن .

---

(١) سورة الروم آية رقم ٢١ ، الأحوال الشخصية محمد محي الدين ص ٤/٣ .  
(٢) احكام الاسرة في الاسلام لمحمد سلام ج ١/١٤ .  
(٣) انظر صحيح البخارى ٣/٧ وسبل السلام ج ٣/١١٤ ، ونيل الاوطار  
ج ١١٣/٦ . (٤) انظر نيل الاوطار ج ١١٨/٦ وسبل

وانما حثت الشريعة الاسلامية على الزواج لسببين عظيمين :

أحدهما : رغبتهما في تحصين النفس الانسانية والبعث بها عن انتهالك  
الحرمان باباحة أن يقضى كل انسان حاجته الجنسية عن طريق مباح  
حلال فليس أضرب الأمة ولا أدعى الى فنائها ولا أشد تأثيرا ففسى  
كيايتها وأسباب هيئتها - من انتشار الرذيلة والفسق فيها وترك حبل  
الشباب على غاربه يتيهون في مآهات لا حدود لها من الانحلال  
الخلقى - وقد أشار المولى جل وعلا الى هذا المعنى بقوله :  
( أحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ) ( ١ )  
ومشير الى ذلك أيضا الحديث السابق " فانه أغنى للبصر وأحصن  
للفن "

ثانيهما : قصدت بالزواج الاستكثار من النسل علما بأن الأم انما تملوكلمتها  
وتشوق لنفسها الطريق الى المجد والمعة بين الأم بكثرة تعدادها  
لأن كثرة العدد تمكنها من القيام بمرافق الحياة كلها بتقسيم أبنائها  
الى فرق تؤدى كل فرقة منها بعضها تحتاجه الأمة من شؤون الحياة ( ٢ )  
والى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام " تنسلكوا تكثروا فانى مباه  
بكم الأم يوم القيامة . وفى رواية عن أنس رضى الله عنه " تزوجوا الولود  
الولود فانى مكثر بكم الأنبياء يوم القيامة . ( ٣ )

---

== السلام ج ٣ / ١١٧ . : معنى " وجاء " أى أنه يكسر الشهوة وهذا  
بالخلعة . فيكون أشبه بالموجوء أى " الخصى " .

( ١ ) سورة النساء آية رقم ٢٤ .

( ٢ ) الأحوال الشخصية محمد محى الدين عبد الحميد ص ٥ ٦٤ .

( ٣ ) انظر نيل الاوطار : ١١٨ / ٦ .

٥ - مبادئ الأسرة في الاسلام :

أفرغ الاسلام على عقد الزوج صيغة الميثاق الفليظ . قال الله تعالى : " وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن أحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإنما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا " . ( ١ )

وصور امتزاج الزوجين فيه بقوله عز وجل " هن لباس لكم وأنتم لباس لهن " . وركزه على عناصر : السكن والرحمة والمودة . وجعله أساسا لتسلسل الذرية بالأولاد والأحفاد كما جعله الخلية الاولى التي تتكون منها الأسرة وتتفرع عنها فصول الانسانية شعوبا وقبائل تتعارف وتتعاون وتكون منها الأمة المثالية التي قال الله فيها " كنتم غير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " . ( ٢ )

٦ - حسن الاختيار :

أوصى الاسلام أن يختار كل من الزوجين شريك حياته على أسس ثابتة لا تزول . وهي الدين والخلق . وأما غير ذلك من مال أو جمال أو نسب فهو زائل . فالجمال فاد ورائع . والجمال له سمحات معدودة . والنسب لا فخر فيه لأن التفاخر بالحمل وقيمة كل امرئ بما يحسنه لا بما ينتسب اليه . ولأن سوء الاختيار لا يؤدى إلى السكن النفس والمودة والرحمة بين الزوجين وقد قال عليه الصلاة والسلام " تنكح المرأة لأربع لمالها ولجمالها ولحسبها

---

( ١ ) سورة النساء آية رقم ٢٠ .

( ٢ ) الآية رقم ١١٠ من سورة آل عمران .



ولدينها فاطمة هذات الدين تربت يداك " (١) يقول أيضا " لأمة سوداء ذات دين أفضل " وفي هذا يوضح النبي صلى الله عليه وسلم العناصر الأساسية لتقوم شخصية الانسان " المسلم " وأنها بالعمل الشخصى المشر لا بمراث الآباء والأجداد . وحسن اختيار كل من الزوجين صاحبه تستمر الحياة الزوجية مليئة بالحب والسعادة وتضمن للأولاد ثمره هذا الزواج حسن التربية لأن النشء الجديد لا يكون قويا فى بيت تملؤه البغضاء والخلافات وسوء التفاهم . (٢)

#### ٧ - الخطبة :

نظرا لقدسية عقد الزواج وأهميته ولما يترتب عليه من آثار ونتائج فقد جعل الشارع الحكيم له مقدمة هى الخطبة ، ووضع لها أحكاما مفصلة فحث الشارع المخاطب أن يرى غطيته وان تراه أيضا ليعرف كل منهما الآخر ضمن حدود الشرع .

والأحاديث التى تبين للمخاطب أن يرى مغطيته كثيرة منها :  
(١) عن المغيرة بن شعبه الصحابى المشهور رضى الله عنه " أنه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : انظر اليها فانه أخرى أن يؤدم (٣) بينكما . (٤)

(٢) وعن جابر بن عبد الله الانصارى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر

---

(١) سنن أبى داود ج ٢/٢٩٦ ونيل الأوطار ج ٦ / ٢٣٤ .

(٢) نظام الأسرة : ٤٠ / ٣٩ للدكتور الصابونى .

(٣) معناه : أن يحصل بينكما الموافقة والملائمة .

(٤) نيل الأوطار ج ٦ / ١٢٤ .

الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل قال " جابر " فخطبت جارية فكنت أتخبأ  
لها حتى رأيت منها ما دعاني الى نكاحها فتزوجتها " ( ١ ) .

#### ٨ - الرضا :

لقد أوجبت الشريعة الاسلامية تمام الرضا من الطرفين وجعلته  
شرطا في صحة العقد ولم تقم في الزواج - في أصح الآراء - والمذاهب - وزنا  
لمجرد رضا الولي . ولو كان أباً . مادام الطرفان أو أحد هما غير راضٍ بقلبه  
وضميره . ان لم يكن بنطقه ولسانه . وكما لم تقم في الزواج وزنا لمجرد رأى  
الولي لم تقم فيه وزنا أيضا لمجرد رأى المخطوبة وإنما جعلت الأمر مشـوـرى  
بينها وبين ولي أمرها <sup>(٢)</sup> . فأمرت الولي أن يأخذ رأى المخطوبة في شريك  
حياتها وأن يأخذ رأى أمها التي هي أدرى الناس بأحوالها . وصح في ذلك  
كله قوله عليه الصلاة والسلام " ايما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل  
وكبرها ثلاثا " . وهذا تحفظ الشريعة للأب سلطته الأبوية وتصور للفتاة  
أدبها مع تمكينها من الاعراب عن رغبتها .

#### ٩ - الكف :

لم تقف الشريعة الاسلامية عند هذه الوسائل السابقة لبناء  
الأسرة وإنما طلبت شيئا آخر هو في الكثير الغالب ضمان لقوة الألفة وحسن  
العشرة . ويسر تبادل الرأي والاقناع والموافقة وذلك هو أن يكون الزوج كـهـو  
للزوجة في الفضائل التي يعتز الناس بها في حياتهم الاجتماعية وهو شأن  
في صالح الزوجة وأسرتها أكثر منه في صالح الزوج وأسرته .

( ١ ) سنن أبي داود ج ٢ / ٣٠٨ .

( ٢ ) الاسلام عقيدة وشريعة / الشيخ شلتوت ١٧٠ .

وسط لا شك فيه أن انحطاط مكانة الزوج عن مكانة الزوجة يجعلها  
دائمًا تنظر إليه بحين الاحتقار وتتلقى في شأنه من الناس نظرات النقد  
والتعيير . ومن هنا : تأبى عليها نفسها أن تخضع لرأيه أو تنزل على مقتضى  
قوامته وسلطانه فتختلف الحياة بينهما . ( ١ )

#### ١٠ - الصداق : " وهو المقصود ببحثنا هذا "

فرضت الشريعة الإسلامية للزوجة منحة تقدير تحفظ عليها  
حياتها وغفرها يتقدم الزوج بها معبرا عن تقديره إياها وعن رغبته في اتمام  
الزواج بها . ولم تجعل المهر ثمنا لها لأن الزوجة انسان والانسان خلق  
الكون كله ليكون مسغرا له بقيمته لا تقدر بثمن . ولقد حثت الشريعة  
الإسلامية على يسر المهر ونفته وعدم المبالاة فيه بكثير من الارشادات النبوية  
الشريفة تسهيلا لأمر الزواج الذي هو للجنة الأولى في بناء المجتمع ولئلا  
يكون المهر والتغالي فيه عقبة كدأ في طريق الشباب يصد هم عن الزواج  
فينتج عن ذلك أضرار اجتماعية تصيب الأمة فتهدد كيانها القوم .

" والصداق " هذا هو الذي أريد أن أتمرض له في هذا البحث بالشرح  
والتفصيل ان شاء الله تعالى فيما يلي وأبين في ذلك يسره ونفته وعدم  
المبالاة فيه في نظر الشريعة الإسلامية . والله من وراء القصد ومنه أستمد  
العون والسداد وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين .

## الباب الأول

---

وفيه فصول

### الفصل الأول

فى تعريف الصادق

---

وفيه مبحثان

المبحث الأول : تعريفه لفظة .

المبحث الثانى : تعريفه شرعا .

---

## المبحث الأول فى تعريف الصداق لفظة

---

الصداق . هو بفتح الصاد وكسرهما ، ويقال له الصدقة بفتح الصاد  
وضم الدال . والصدقة بضمها معا .

والصدقة بسكون الدال وضم الصاد وفتحها .

والمبراد به مهر المرأة . ( ١ )

والصداق مأخوذ من الصدى بفتح الصاد اسم للشديد الصلب  
فكأنه أشد الأحوال لزوماً من جهة عدم سقوطه بالتراضى وقيل : بكسرهما  
مأخوذ من الصدى لاشعاره بصدق رغبة الزوج فى الزوجة .

وللصداق أسماء منها : الصداق ، الصدقة ، النحلة والعطية  
قال تعالى " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة " ( ٢ ) .

قال أبو عبيد : يعنى عن طيب نفس بالفريضة التى فرضها الله عز وجل  
وقيل : النحلة الهبة . والصداق فى معناها لأن كل واحد من الزوجين  
يستمتع بصاحبه وجعل الصداق للمرأة فكأنه عطية بخير عوض .  
وقيل نحلة من الله تعالى للنساء ( ٣ ) . وفى الصحاح نحل المرأة  
مهرها ينحلها نحلة بالكسر اعطاها عن طيب نفس من غير مطالبة .

---

( ١ ) انظر لسان العرب لابن منظور ١٠ / ١٩٧ .

انظر مختار الصحاح ص ٣٥٩ مادة " صدق " .

( ٢ ) سورة النساء آية رقم ٤ .

( ٣ ) انظر القرطبي ٥ / ٢٤ ، احكام القرآن لابن العربي ١ / ٣١٦ .

وقيل : من غير أن يأخذ عوضا . ويقال أعطاه مهرها نحلة ، وقيل النحلة التسمية وهي أن يقال نحلته كذا وكذا فيحدّ الصداق ويبينه . ( ١ )  
 ويسمى الصداق " مهرا " قال عليه الصلاة والسلام " فلها المهر " في المرأة التي تزوجت ومات عنها زوجها قبل الدخول ولم يكن قد سمى لها مهرا فحكم بأن لها مهر المثل .

وفي حديث أم حبيبة رضي الله عنها : وأمهرها النجاشي أى سلق لها مهرها من عنده وهو الصداق . ( ٢ )

ويسمى أيضا : " فريضة " : قال تعالى " وقد فرضتم لهن فريضة " ( ٣ )  
 ويسمى " أجرا " : قال تعالى : " فآتوهن أجورهن " ( ٤ ) ولأجور المهور  
 ويسمى المهر أجرا لأنه كالأجر الاستمتاع . ( ٥ )

ويسمى " طولا " قال تعالى " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات " ( ٦ ) والطول السعة والغنى قاله ابن عباس رضي الله عنهما  
 وسجده وسعيد بن جبير والسدي والمام مالك في المدونة وغيرهم .  
 والمراد به : هنا القدرة على المهر وهو قول أكثر أهل العلم وهو قال الامام الشافعي والمام احمد وسحاق وأبو ثور . قال احمد بن محمد

- 
- ( ١ ) انظر مختار الصحاح مادة نحل ص ٦٤٩ .  
 ( ٢ ) انظر لسان العرب ١٨٤/٥ مادة " مهر " من فصل السراء باب الميم .  
 ( ٣ ) سورة البقرة آية رقم ٢٣٧ .  
 ( ٤ ) سورة النساء آية رقم ٢٤ .  
 ( ٥ ) انظر القرطبي ١٢٩/٥ ، احكام ابن العربي ٣٨٩/١ .  
 ( ٦ ) سورة النساء آية رقم ٢٥ .

قال عبد الملك : الطول كل ما يقدر به على النكاح من نقد أو عرض أو دين  
على مليء قال وكل ما يمكن بيعه وجارته فهو طول . ( ١ )

ويسمى الصداق "نكاحاً" قال الله تعالى " وليستعفف الذين  
لا يجدون نكاحاً " ( ٢ ) .

ويسمى "علائق" جمع عليقة قال عليه الصلاة والسلام " أد والعلائق  
قيل وط العلائق يا رسول الله قال : ما تراضى به الأهلون " . والعلائق  
المهملون . ( ٣ )

ويسمى أيضاً "عقراً" قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
" ولها عقر نسائها " : وذكر الامام ابن عابدين في باب الاستيلاء من  
الجوهرة نقلاً عن الامام السرخسي " العقر في الحرائر مهر المثل وفي  
الاماء عشرة قيمة البكر ونصف عشرة قيمة الثيب . ( ٤ )

ويسمى "حباء" والحباء المطاء ( ٥ ) .  
قال الامام مالك في الموطأ انه بلغه أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه  
كتب في خلافته الى بعض عماله . ان كل ما اشترط النكاح من كان أبلاً  
أو غيره من حباء أو كرامة فهو للمرأة ان ابتغته .  
وقال : في المرأة ينكحها أبوها ويشترط في صداقها الحباء يحبى به . ( ٦ )

---

( ١ ) القرطبي ١٣٦/٥ .

( ٢ ) سورة النور آية رقم ٣٣ .

( ٣ ) انظر لسان العرب ٢٦٥/١٠ مادة " علق " .

( ٤ ) انظر حاشية ابن عابدين على الدر المختار ١٠١/٣ .

( ٥ ) انظر مختار الصحاح : ١٢١ .

( ٦ ) انظر المنتقى للباجي على الموطأ ٢٨٣/٣ .

ويسمى "غرسا" وه يتم للصادق ثلاثة عشر أسط . نظمها بعضهم

في بيتين : فقال :

" أسط" مهر مع ثلاثة عشر مهر صادق طول غرسا أجر  
" عطية حبا علائق نحله فريضة نكاح صدقه عقر

وهذه الأسماء التي ذكرناها هنا قد ذكرت في كتب الفقهاء

باعتبارها أسماء " للمهر" ومع الكتب اقتصر على بعضها ( ١ ) .

---

( ١ ) انظر شرح منح الجليل على خليل ٩٩/٢ .

" حاشية الشلبي على تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ١٣٥/٢ .

" نهاية المحتاج للرملي ٣٣٤/٦ .

" حاشية قليوبي على شرح الجلال المحلي ٢٧٥/٣ .

" الشرح الكبير للحنابلة ٣/٨ .

" البحر الزخار ٩٧/٤ .



## المبحث الثاني

### فى تعريف الصداق شرعاً

اختلفت عبارات الفقهاء فى تعريف الصداق .

#### تعريف الشافعية :

عرفه الشافعية " بأنه ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت البضع قهراً " (١) .

#### مناقشة هذا التعريف :

يرد على هذا التعريف بأنه أعم من التعريف اللغوى والأصل أن يكون التعريف اللغوى أعم والتعريف الشرعى أخص . وإنما كان التعريف اللغوى أخص من التعريف الشرعى لأن الصداق سمي صداقاً فى اللغة لاشعاره بصدق رغبة بآذله فى النكاح وذلك يقتضى اختصاصه بما ذكر فى العقد . ومن ثم فلا يشمل ما وجب بتفويت البضع قهراً وما وجب بـوطء الشبهة . (٢) .

#### تعريف الحنابلة :

وعرفه الحنابلة " بأنه الموضع فى النكاح أو نحوه سواء سمي فى العقد أو فرض بعده ، والمراد بقوله أو نحوه " أى نحو النكاح كوطء الشبهة والزنا بأمة أو مكرهة . (٣) .

(١) انظر نهاية المحتاج ٣٣٤/٦ ، مغنى المحتاج ٢٢٠/٣ ، حاشية قليوبي

٢٧٥/٣ .

(٢) انظر نهاية المحتاج مع حاشية الشبراوى ٣٣٥/٦ ،

بجبرمى على الخطيب : ٣٦٩/٣ .

(٣) كشف القناع للبهوتى : ٤٢/٥ مطبعة الحكومة بمكة سنة ١٣٩٤ هـ

ويرد على هذا التعريف ما يرد على تعريف الشافعية من كون المدلول الشرعي أعم من المدلول اللغوي .

تعريف الطالكية :

عرفه الطالكية " بأنه ما يحظى للزوجة في مقابلة الاستمتاع  
بها " . ( ١ )

والذي نراه أن هذا التعريف لا يشمل الوطء بالشبهة كما لا يشمل  
الدخول المبني على عقد فاسد حيث أن كلا منهما موجب للمهر .

وعدم شمول التعريف لما ذكرناه من جهة أن وجوب المهر في  
هاتين الحالتين وإن كان في مقابلة الاستمتاع إلا أن المرأة المستمتع  
بها لا تعتبر زوجة . وقد قصر التعريف المهر على ما يعطى للزوجة في  
مقابلة الاستمتاع بها .

---

( ١ ) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٢٩٣ .

" شرح منيع الجليل على خليل ٢ / ٩٩ .

### تعريف الأحناف :

وعرفه الحنفية " بأنه اسم للمال الذى يجب فى عقد النكاح على الزوج فى مقابلة منافع البضع اما بالتسمية أو بالمقد . ( ١ )

وقد اعترض على هذا التعريف أيضا بأنه غير شامل للواجب بالوطء بالشبهة أو الدخول بالنكاح الفاسد : ومن ثم عرفه بعضهم " بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء . ( ٢ )

على أن هذا التعريف الأخير للحنفية يقال فيه ما قيل سابقا من أنه أعم من التعريف اللغوى .

### تعريف الزيدية :

وعرفه الزيدية " بأنه عوض منافع البضع " ( ٣ ) .  
وقد اعترض على هذا التعريف ، بأن المهر لا يكون عوضا وإنما هو عطية مبتدأة .

بعد عرضنا لتعاريف الصداق عند الفقهاء وما فى بعضها من ماخذ وان كان بعضها قريبا من بعض ، يتبين لنا أن التعريف الصحيح الشامل هو تعريف الشافعية . واليك شرحه .

- 
- ( ١ ) انظر شرح العناية على الهداية ج ٣ / ٣١٦ .  
( ٢ ) " حاشية ابن عابدين ج ٣ / ١٠٠ و ١٠١ .  
( ٣ ) " البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ٩٧ / ٤ .

نص التعريف :

الصداق : " هو ما وجب بنكاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا كرضاع

ورجوع شهود " .

شرح التعريف :

قوله : " ما وجب بنكاح " : المراد بالنكاح العقد الصحيح .

قوله : " أو وطء " : الوطء شامل لحالات منها الوطء بشبهة

والوطء في نكاح فاسد . ووطء المكرهة . ووطء

المفوضة . وسواء كان الوطء في القبل أو الدبر .

فلا يجب المهر باستدخال المرأة من زوجها

أفغيره في قبلها .

ولا يجب بالخلوة في الجديد .

قوله : " أو تفويت بضع قهرا " : أي بدون رضا الزوج .

قوله : " كرضاع " : مثاله . ان ترضع زوجته الكبرى زوجته الصغرى

وكانت الصغرى دون سنتين وأرضعتها خمس

رضعات متفرقات فانه ينفسخ نكاح الاثنين .

لأن الكبرى صارت أم زوجته ويجب للزوج على

الكبرى نصف مهر الصغرى . ولا يجب عليها

مهر نفسها لثلاث يغلو نكاحها مع الوطء عن غير

مهر .

قوله : رجوع شهود :

وصورته أن يشهد جماعة حسبة بأن الزوج طلق زوجته طلاقاً  
بائناً أو شهيداً بأن بينهما رضاعاً محرماً وفرق القاضى بين الزوجين  
بسبب الشهادة على ذلك ثم إن الشهود رجعوا عن شهادتهم فأنهم  
يفرمون المهر للزوج لتفويت البضع عليه .  
ولا يعود النكاح بسبب رجوعهم عن الشهادة لأن رجوعهم لا يقبل  
بالنسبة له .

ومحل رجوع الزوج عليهم بشروط هى :

- ١ - أن لا يصدقهم فى شهادتهم .
  - ٢ - أن تكون شهادتهم على حق .
  - ٣ - أن لا يثبت عدم النكاح بالمرة .
- فإن اختلفت هذه الشروط فلا غرم عليهم ( ١ ) .

## الفصل الثانى

فى

"حكم الصداق"

---

وفيه

"مباحث"

---

- (١) الدليل على وجوب الصداق .
  - (٢) صفة هذا الواجب وموقعه من العقد .
  - (٣) الحكمة فى وجوبه .
  - (٤) اختصاص وجوب الصداق على الرجل دون المرأة .
  - (٥) الحقوق المتعلقة به .
-

## المبحث الأول الدليل على وجوب المهر

لا شك أن المهر ثابت بالكتاب والسنة والجماع .

### أما الكتاب :

فمنه قوله تعالى " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة " ( ١ )

ولا يتأى يعم المناولة والتزام .

والصدقات جمع صدقة . والنحلة العطية . المبتدأة الخالية عن العوض .

فهى ليست فى مقابلة شىء لأن الزوجة تستمتع بالزوج كما يستمتع بها .

وقد اختلف العلماء فى المراد بها هنا على ثلاثة أقوال :

القول الاول : معناه طيبوا نفسا بالصداق كما تطيبون بسائر النحل

والهبات .

القول الثانى : معناه نحلة من الله تعالى للنساء . فان الأولياء

كانوا يأخذون مهر النساء فى الجاهلية . فانتزعهن

الله سبحانه وتعالى منهم ونحلها النساء .

القول الثالث : أن معناه عطية من الله تعالى فان الناس فى الجاهلية

كانوا يتناكحون بالشغار ويغلون النكاح من الصداق

وفرضه الله تعالى للنساء ونحلها اياهن . ( ٢ )

( ١ ) سورة النساء آية رقم ٤ .

( ٢ ) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٢٣ و ٢٤ ، أحكام

القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣١٦ .

وأما جهة الدلالة من الآية :

فأكثر المفسرين والفقهاء ذهبوا على أن الخطاب في الآية موجه للأزواج . ومه قال ابن عباس رضى الله عنهما وقتادة وغيرهما . وذلك لأن الزوج كان يتزوج بلا مهر . ويقول للزوجة أركب وثرثينى فتقول نعم . فأمروا أن يسرعوا الى ايتاء المهور .

وقيل الخطاب موجه " للأولياء " : فقد كان الولي يأخذ مهر المرأة ولا يعطيها شيئا . ففي الجاهلية كان الولي اذا زوج المرأة ان كانت معه فى عشيرة واحدة لم يعطيها شيئا من مهرها كثيرا أو قليلا . وان كانت غريبة حملها على بعير الى زوجها ولم يعطيها شيئا غير ذلك البعير . ( ١ )  
وقيل المراد بالآية المتشاغرون : الذين كانوا يتزوجون امرأة بأخرى .  
أمروا أن يضربوا المهور .

والقول الأول : أظهر : أى أن الخطاب موجه للأزواج .  
وذلك لأن الضمائر واحدة وهى بجملتها للأزواج فهم المراد من الآية لأنه سبحانه وتعالى قال " وان خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا . وآتوا النساء صدقاتهن نحله " ( ٢ ) الآية  
وذلك يوجب تناسق الضمائر وأن يكون الأول فيها هو الآخر . ( ٣ )

---

( ١ ) انظر الجامع للقرطبي ج ٥ ، ص ٢٣ .

( ٢ ) سورة النساء الآيتين رقم ٣ و ٤ .

( ٣ ) انظر القرطبي ٢٣/٥ وأحكام القرآن لابن العربي ٣١٦/١ .



فالله سبحانه وتعالى قد أمر الأزواج بدفع المهر إلى أزواجهن  
والأمر المجرد عن القرائن التي تصرفه إلى الندب أو الإباحة لأفيريهما  
يقتضى الوجوب فالمهر واجب على الزوج لزوجته حيث لا قرينة تصرفه عن  
الوجوب .

وهناك أيضا دليل على وجوب المهر على الزوج يستفاد من الآية  
المذكورة بطريق آخر وهو أن النحلة في الآية معناها الفريضة الواجبة ،  
وعلى ذلك يكون معنى الآية : وآتوا النساء مهورهن فريضة واجبة فالمهر  
واجب وهذا قال قتادة . ( ١ )

ومن الكتاب أيضا : قوله تعالى " فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن  
فريضة " ( ٢ ) الآية .

والاستمتاع التلذذ . ولايتاء يعم المناولة والتزام والأجور ، المهور .  
وسمى المهر أجرا لأنه كأجر الاستمتاع . معنى الآية : كما قال الحسن ومجاهد  
وأفيريهما . فما انتفعت وتلذذتم بالجماع من النساء بالنكاح الصحيح فآتوهن  
أجورهن أي مهورهن . فإذا جامعها مرة واحدة فقد وجب المهر كاملا  
ان كان مسمى ومهر المثل ان لم يسم . ( ٣ )

---

( ١ ) القرطبي ١٢٩/٥ .

( ٢ ) سورة النساء آية رقم ٢٤ .

( ٣ ) المرجع السابق .

### وجه الدلالة من الآية :

ان الأمر في قوله تعالى " فأتوهن أجورهن فريضة " الأصل فيه أن يكون للوجوب ما لم توجد قرينة صارفة عن الوجوب الى الندب أو الإباحة ولم توجد تلك القرينة فتعين أن يكون الأمر في الآية للوجوب كآية السابقة .

### وأما السننة :

فالأحاديث الدالة على وجوب المهر كثيرة :

منها : ما رواه الصطابي الجليل سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قيا ما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها اياه فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك فالتمس شيئا فقال : ما أجد شيئا فقال " التمس ولو خاتما من حديد " . فالتمس فلم يجد شيئا . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم : سورة كذا وسورة كذا لسور يسميها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن . وهذا الحديث متفق عليه . ( ١ ) .

وفي رواية " قد ملكتكها بما معك من القرآن " . ( ٢ ) .

---

( ١ ) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر : ١١٤ / ١١ .

" صحيح مسلم مع شرح النووي : ٢١٤ / ٩ .

( ٢ ) " نيل الأوطار للشوكاني : ٣١٤ / ٦ .

وجه الدلالة من الحديث :

ان الرسول عليه الصلاة والسلام قد أمره بالتمس شيء ليكون مهرا .  
والأمر للوجوب ولو كان المهر غير واجب لما أمره عليه الصلاة والسلام بالتمس  
شيء أصلا لكن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالتمس شيء ولو خاتما من  
حديد فدل ذلك على أن المهر واجب وعلى أن المراد بالشيء ماله قيمة  
في الجملة . فان لفظ الشيء وإن كان يشمل الخطير والثافه . وهو كنان  
لا يعدم شيئا تافها كالنواة ونحوها لكنه فهم ان المراد بالشيء ماله قيمة  
في الجملة ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم " التمس ولو خاتما من  
حديد " فمعناه التمس ولو شيئا قيمته قليلة كالخاتم من الحديد ( ١ ) .

هذا وسيتأتى الكلام في ذلك مفصلا ان شاء الله تعالى عند  
الكلام على مقدار الصداق .

والأحاديث الواردة في ايجاب المهر على الزوج كثيرة ، وسيرد ذكر  
بعضها أثناء بحثنا ان شاء الله تعالى . علما بأنه ثبت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يترك المهر في أي نكاح ( ٢ ) سواء كان له أول غيره فلم يكن  
يخل ذلك من صداق مع أنه عليه الصلاة والسلام له أن يتزوج بلا مهر  
وهذا من خصوصياته عليه الصلاة والسلام " ولكنه لم يفعل ذلك ولو كان  
المهر غير واجب لتركه ولو مرة في العمر ليدل على عدم وجوهه لكنه لم يتركه  
فدل ذلك على وجوهه .

---

( ١ ) انظر فتح الباري ١١ / ١١٢ .

( ٢ ) " كشف القناع ٥ / ١٤٢ .

وأما الاجماع :

هذا : ووجوب المهر للزوجة على زوجها أمر محتم من زمن النبي  
صلى الله عليه وسلم ومن بعده . وعليه انعقد اجماع المسلمين الى يومنا  
هذا ( ١ ) .

وهذا الوجوب للمهر لا يستلزم تسميته عند العقد ، فيصح النكاح  
وان لم يتم . ولا خلاف في ذلك بين العلماء .

---

( ١ ) انظر نهاية المحتاج للرملى : ٣٣٥/٦ .

” المصنف لابن قدامة : ٣/٨ .

## المبحث الثاني

"صفة هذا الواجب وموقعه من العقد"

تمهيد :

بعد أن بينا وجوب المهر على الزوج لزوجته ووضحنا ذلك بالأدلة  
الثابتة من الكتاب والسنة والاجماع . بقى علينا أن نبين صفة هذا الواجب  
هل باعتباره ركنا من أركان عقد النكاح أم باعتباره شرطا من شروط صحته  
أم أثرا ناشئا ومرتبا عن العقد ؟

واليك آراء الفقهاء فى ذلك :

مذهب الجمهور :

ذهب جمهور الفقهاء الى أن المهر ليس ركنا من أركان عقد النكاح  
ولا شرطا من شروط صحته بل هو اثر ناشئ ومرتب عن العقد . فالعقد  
يقتضيه وإن اتفق على نفيه . وقد وافق الزيدية والظاهرية الجمهور  
فى ذلك (١) .

مذهب المالكية :

ان المهر ركن من أركان النكاح الأربعة التى هى :

١ - الولي ٢ - الصداق ٣ - المحل ٤ - الصيغة (٢)

(١) انظر البحر الزخار : ٩٨/٤ .

" المصلى لابن حزم : ٤٦٦/٩ .

(٢) " شرح الخطاب على خليل ٤١٩/٣ و ٤٩٩ .

قال الامام الدسوقي بعد أن ذكر أن المهر ركن من أركان عقد النكاح : ما نصه " ومعنى كونه ركناً أنه لا يصح اشتراط اسقاطه لا أنه يشترط تسميته عند العقد . ومن ثم فلا يرد عليه أنه يصح نكاح التفويض ولم تقع فيه التسمية " (١) .

ونقل الامام ابن رشد اتفاق المالكية على أن المهر شرط من شروط صحة العقد وأنه لا يجوز التواطؤ على تركه لقوله تعالى " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة " الآية . وقوله تعالى " فانكحوهن بان أهنهن وآتوهن أجورهن " (٢) الآية

---

(١) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢٩٤/٢ .

" الفرشى على خليل . ١٧٢/٣ .

(٢) انظر بداية المجتهد ١٦/٢ .

أدلة الجمهور : " على جواز خلو عقد النكاح من الصداق "

استدل الجمهور على مذ هبهم بجواز خلو عقد النكاح من الصداق مع صحته ولو كان المهر ركناً أو شرطاً لما صح عقد النكاح . والدليل على جواز خلو النكاح من المهر ثابت بالكتاب والسنة والمعقول .

أما الكتاب :

فقوله سبحانه وتعالى " لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن

أو تفرضوا لهن فريضة " (١) .

فهذه الآية تنص على صحة الطلاق قبل الدخول وبدون تسمية المهر . ولا طلاق الا اذا كان النكاح صحيحاً حيث ان الطلاق فرع صحة النكاح (٢) .

وهذا يعلم ان عدم ذكر المهر لا يمنع صحة النكاح ولو كان ركناً لما انعقد النكاح ، ولو كان شرطاً لما صح ، لكنه انعقد وصح ، فدل على عدم ركنيته وشرطيته في عقد النكاح .

---

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٣٦ .

(٢) المذهب ٥٥/٢ والقرطبي ١٩٦/٣ و ١٩٧ .

المغنى والشرح الكبير ٣/٨ ومنتهى الارادات ١٠٧/٣ .

فتح القدير على الهداية ٤٣٥/٢ والبحر الرائق شرح كنز

الدقائق ١٥٢/٤ .

البحر الزخار ٩٨/٤ .

### وأما السنّة :

فمنها : ما رواه عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لرجل أترضى أن أزوجه فلانة قال نعم وقال للمرأة الأوضين أن أزوجه فلانة قالت نعم فزوج أحدهما من صاحبه فدخل بهما الرجل ولم يفرض لها صداقا ولم يعطها شيئا وكان ممن شهد الحديبية وكان من شهد الحديبية له سهم بخيربير ، فلما حضرته الوفاة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجنى فلانة ولم أفرض لها صداقا ولم أعطها شيئا ، ونى أشهدكم أنى أعطيتها من صداقها سهمى بخيربير فأخذت سهمها فباعته بمائة ألف . أخرجه أبو داود والترمذى والحاكم . ( ١ )

### وجه الدلالة من الحديث :

هذا الحديث يدل على أن الصداق ليس ركنا ولا شرطا فى العقد ولو كان كذلك كما تركه الرسول صلى الله عليه وسلم لكنه لما لم يفعل دل على صحة العقد بدون تسميته .

---

( ١ ) انظر سنن أبى داود ٣٢٠ / ٢ تحقيق محمد محى الدين

عبد الحميد .

انظر القرطبي ١٠١ / ٥ ونيل الأوطار ١٧٣ / ٦ .



ومنها أيضا ما رواه علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رجلا كان يختلف اليه شهرا يسأله عن امرأة مات عنها زوجها ولم يدخل بها ولم يفرض لها شيئا وكان يتردد في الجواب . فلما تم الشهر قال للسائل لم أجد ذلك في كتاب الله ولا فيما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن أجتهد فيها برأى فان أصبت فمن الله وان أخطأت فمن ابن أم عبد . وفي رواية " فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمنى ومن الشيطان . والله ورسوله منه بريتان . أرى لها مهر نساؤها لا وكس ولا شطط . فقام رجل يقال له معقل بن سنان وقال انى أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى بروع بنت واشق الأشجعية مثل قضاءك هذا . ثم قام أناس من أشجع وقالوا : انا نشهد بمثل شهادته . ففرح عبد الله فرحا لم يفصح مثله فى الاسلام لما وافق قضاءه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا الحديث رواه الخمسة وصححه الترمذى وأخرجه الحاكم والبيهقى وابن حبان . وقال ابن حزم لا مضمض فيه لصحة استاده ( ١ ) .  
فهذا الحديث واضح الدلالة على صحة عقد النكاح من غير ذكر الصداق ، وأن الصداق ليس ركنا فيه ولا شرطا لصحته .

وهذا أيضا : أن الواجب عند عدم التسمية هو مهر المثل .

---

( ١ ) انظر سبل السلام ١٢٧/٣ .

" نيل الأوطار ١٩٤/٦ .

" زاد المعاد لابن القيم ٤/٤ .

وأما المعقـول :

فان الخرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه دون المهر . وذلك قائم بالزوجين لأن كل واحد منهما ركن من أركان العقد فعدم ذكر المهر في العقد لا ينافي وجود الماهية . ( ١ ) .  
لأن النكاح عقد انضمام وزد واج لغة : وذلك يتم بالزوجين .  
والمهر واجب شرطا ابانة لشرف عقد النكاح ولم يشرع بدلا كالثمن والأجرة فلا يحتاج الى ذكره لصحة عقد النكاح . ( ٢ ) .

ومما ذكرنا من الأدلة النقلية والمقلية يتضح لنا جليا أن المهر ليس ركنا ولا شرطا في عقد النكاح وإنما هو أثر من آثار العقد وحكم من أحكامه الناشئة والمترتبة عنه .

---

( ١ ) انظر حاشية عميرة على الجلال المحلي ٢٧٥/٣ .

" حاشية الرملي على اسنى المطالب شرح روض الطالب

٢٠٠/٣ .

( ٢ ) انظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١٥٢/٣ .

" مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر ٣٣٣/١ .

### أدلة الملكية :

استدل الملكية على مذ هبهم : بأن عقد النكاح عقد معاوضة  
يفتقر إلى المهر كعقد البيع يفتقر إلى الثمن .  
فالمهر في النكاح نظير الثمن في البيع . ولما كان الثمن ركن البيع ولا يصح  
البيع بدونه فكذلك المهر .

### مناقشة الجمهور لدليل الملكية :

وقد نقض هذا الدليل . بأنه معارض باتفاق الفقهاء على صحة  
نكاح التفهيز الذي وقع فيه الطلاق أو الموت قبل البناء . لأن ركن المصام  
ركن الخاص . ( ١ )

وقد سبق دليل صحة نكاح التفهيز كما في حديث ابن مسعود رضي  
الله عنه .

كما يناقش دليلهم أيضا : بأن الذي ذكره من القياس قياس مع الفارق . لأن  
الثمن عوض أصلي في البيع لاقتضائه الثمن لغة وشرعا . إذ البيع لغة تمليك  
شئ بشئ . وشرعا تمليك مال بمال . فترك تسميته يفسد العقد كترك  
تسمية أحد الزوجين .

وأما المهر فليس بعوض أصلي في النكاح . لأنه لا يقتضيه لغة .  
وانما يقتضى الأزواج والانضمام . وهذا هو وجه الفارق بين القياسين .  
وإذا كان القياس قياسا مع الفارق فهو قياس فاسد لا يصلح للاستدلال به .

---

( ١ ) انظر شرح من الجليل ٩٩/٢

المطاب على خليل ٤٩٩/٣ .

ولو سلمنا فرضا : عدم الفارق لتبين لنا أنه معارض بالنصوص  
الثابتة الدالة على عدم ركنية وشرطية المهر في عقد النكاح . وحيث  
ثبت ذلك طرح هذا القياس ولم يعمل به لأنه قياس في مقابلة  
النس .

وتظهر فائدة الخلاف بين الجمهور والمالكية فيما لو أُنْفِقَ على  
استقاط المهر . فان المقد يصح عند الجمهور . ولا يصح عند المالكية  
فان دخل بها وجب لها مهر المثل . ( ١ ) .

#### الترجيح :

بعد أن استعرضنا أدلة الجمهور وأدلة المالكية يتضح لنا  
بجلاء أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء هو المختار والذي تميل إليه  
النفس وذلك لقوة أدلته وسلامتها وخلوها عن المعارض .

استحباب ذكر الصداق في العقد :

بعد أن بينا أن الصداق حق واجب للزوجة على زوجها ومع كونه واجباً فليس بركن ولا شرط في العقد . وإنما هو أثر من آثاره وحكم من أحكامه . ومن ثم فلا يضر خلوا العقد منه ولا يؤثر في صحته . إلا أنه يسن تسميته في العقد : للأمور الآتية .

الأمر الأول : لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك في زوجاته ومنااته .

الثاني : لقوله صلى الله عليه وسلم لمن أراد النكاح " التمس ولو غاتما من حديد .

الثالث : لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً منه إلا نادراً .

الرابع : لأن تسميته في العقد أدفع للغصوة .

الخامس : لئلا يشبه نكاح الواهبة نفسها له صلى الله عليه وسلم وتلك خصوصية من خصوصياته عليه الصلاة والسلام ( ١ ) كما سبق ذكره .

السادس : كراهة ترك تسميته في العقد عند الشافعية .

---

( ١ ) نهاية المحتاج للرملي ج ٦ ص ٣٣٥ ، الجلال المحلى على

المنهاج ١٧٥/٣ .

استنى المطالب شرح روض الطالب ٢٠٠/٣ .

حاشية الشرقاوى على التحرير ٢٩٠/٢ .

المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٣ . مطالب اولى النهى شرح غاية

المنتهى ١٧٤/٥ . البحر الزخار ٩٧/٤ .

وجوب تسمية المهر عند الشافعية لمعارض :

تقدم لنا جواز خلو عقد النكاح من ذكر المهر وان تسميته تسن في  
المقد ، الا أنه تجب التسمية للمهر عند الشافعية لمعارض في الصور الآتية :  
أولا : اذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف أو مملوكة لغير جائز التصرف  
فتجب تسمية المهر .

ثانيا : اذا كانت جائزة التصرف وأذنت لوليها ان يزوجهها ولم تفوض فزوجها  
هو أو وكيله فتجب التسمية .

ثالثا : اذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة  
على أقل من مهر الزوجة - وفيما عداها على أكثر منه فيقتضى ذلك  
تسميته بط وقع الاتفاق عليه . ( ١ )

---

( ١ ) انظر مخني المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشربيني ٢٢٠ / ٣ .

### المبحث الثالث

#### الحكمة فى وجوب الصداق

المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها . وشرع على أنه هدية لازمة وعطاء مقرر . وليس عوضا كما فهم بعض الناس قال : كمال الدين ابن الهمام ما نصه " انه شرع ابانة لشرف المحل ان لم يشرع بدلا كالثمن والأجرة ولا لوجب تسميته " . ( ١ ) ا هـ .

ولقد سمى الله تعالى فى كتابه الكريم . صدقة ونحلة . قال تعالى " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة " .

وهذا التعبير يدل على أن المهر شرع ليكون هدية من الزوج لزوجته ولكنها هدية لازمة لزوما متراجعا من غير وكس ولا شطط ، ومن غير عنيت ولا اجتهاد . فالمهر هدية لازمة لتقريب القلوب . ولذا منع النبى صلى الله عليه وسلم سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه من الدخول على زوجته فاطمة بنته عليه الصلاة والسلام حتى يعطيها شيئا من المهر . رواه أبوداود والنسائى . ( ٢ ) .

ثم ان ملك النكاح لم يشرع لعينه . بل لمقاصد أخرى لا حصول لها الا بالدوام على النكاح . ولقرار عليه لا يدم الا بوجوب " المهر " بنفس العقد لما يجرى بين الزوجين من الأسباب التى قد تحمل الزوج على الطلاق

( ١ ) انظر فتح القدير ٢ / ٤٣٤ .

( ٢ ) " نيل الأوطار ٦ / ١٧٣ .

من الوحشة والغشونة . فلو أبيع أن يتزوج الرجال النساء بدون مهر  
لكان في ذلك ابتذال للنساء وحط لأقدارهن فيراها الزوج بمعيـن  
الاحتقار فلا تحسن بينهما العشرة ولا تطيبا قامتـهـلـا معه . فيؤدى  
ذلك الى فصم عرى الزوجية وتشثيت ما تجمع من الشمل ، ولا يعمز ذلك على  
الزوج لأنه ما فقد شيئا ولا أنفق فى سبيل الوصول الى الزوجة شيئا  
وهو لطلبك لأمر الافتراق . وليس هذا من مصالح النكاح ومقاصده التى لا  
تحصل الا بالموافقة . ولا تحصل الموافقة الا اذا كانت المرأة عزيزة مكرمة  
عند الزوج . ولا عزة ولا كرامة الا بانسداد طريق الوصول اليها الا بماله  
خطر عند الزوج وهو لطلب ، لأن ما ضاق طريق الوصول اليه يعمز فى العين  
وما تيسر طريق الوصول اليه يهون فى العين . ومتى هانت فى عين الزوج  
تلقها الوحشة فلا تحصل مقاصد النكاح . فكان ايجاب "المهر" على  
الزوج بمثابة اشعار له بأن الزوجة شئ لا يسهل الحصول عليه الا بالبذل  
والانفاق حتى لا يفرط فيه بعد الحصول عليه . ( ١ )

ولا شك أن فى هذا اظهـارا لخطر هذا الحقد ومكانته واعزاز  
المرأة ورفع شأنها والعمل على دأـم الرابطة الزوجية واستمرار هذه الشـركـة  
المقدسة والمحافظة عليها .

---

( ١ ) بدائع الصنائع : ٤٣٤/٣ ، الاحوال الشخصية لأبى زهرة ١٩٦

الشريعة الاسلامية : ١٥٦ للذهبي .



## المبحث الرابع

### حكمة وجوب المهر على الزوج دون الزوجة

قضت سنة الحياة الاجتماعية المستقيمة منذ أقدم عصور الانسانية بتقسيم العمل لصلاح الشؤون المائلية بين الرجل والمرأة ، فيقوم الرجل بتحصيل المال وكسبه من الوجوه المتنوعة التي أتاحها ويسرها الله له . وتقوم المرأة بإدارة البيت وتهيئة الطعام ولاشراف على تربية ما يرزقان من اولاد . لذلك كانت جميع التكاليف المائلية واجبة على الرجل دون المرأة . وكانت التكاليف العملية في داخل البيت من نصيب المرأة من غير أن تكون واجبة عليها لمعنى راعته الشريعة الاسلامية .

فكان من الطبيعي أن يكلف الرجل "بالمهر" لشريكة حياته . وهذا هو الموافق لسنة الله عز وجل في خلقه . وهو الموافق أيضا لطبائع الجنسين معا . فان الرجل بمقتضى ما منحه الله تعالى من قوة وصلابة أعضاء قادر على السعى ولاكتساب . والمرأة بمقتضى ما منحها الله من جلادة وصبر وطول أناة مستطيلة أن تبقى داخل البيت تهوى فيه أسباب الراحة والسعادة لزوجها وأولادها .

هذه هي القسمة الطبيعية التي توجبها الفطرة القوية والتي تتطابق مع سنة الكون العادلة . وكل شيء يقال أو يموه به غير هذا التقسيم العادل - فانه نزوات الطبائع المنكوسة التي لا تسير مع فطرة الله التي فطر الناس عليها .

كما أن المرأة بمقتضى عقد النكاح تدخل في طاعة الزوج وتخضع

لرثاسته ، وتنتقل من البيت الذى ألفته الى بيته ، وذلك يملك من  
أمرها ما لم يكن له قبل الزواج . فكان عليه أن يقدم لها ما يرضيها  
بطاعته . وتطيب نفسها برثاسته عليها ، ويشعرها بالرغبة فيها ، وأنها  
موضع بره وعطفه ورعايته . ثم ان تقديم المهر من الزوج لزوجته فيه  
بعض المساعدة لها ، فيما تحتاجه من زينة وغيرها كل امرأة بحسب  
ما يليق بها . ( ١ )

---

( ١ ) الأحوال الشخصية لأبى زهرة : ص ١٩٦ .

الأحوال الشخصية للبرديسى : ص ٧٢ .

### الحقوق المتعلقة بالمهر :

هذا : والحقوق المتعلقة به ثلاثة :

#### الاول : حق الله تعالى :

- وهو أن يكون عشرة دراهم على الأقل عند الحنفية .
- وثلاثة دراهم أو ربع دينار عند المالكية .
- وأن يكون مالا مقبولا عند جمهور الفقهاء .

الثاني : حق الولي وهو ألا يقل عن مهر المثل إذا كان للمرأة ولي عاصب .

#### الثالث : حق المرأة وهو كحق الولي .

"وهذان الحقان أي الثاني والثالث عند الحنفية"

وينبنى على هذا ثلاثة أمور :

الأمر الاول : أن المتعاقدين لا يملكان جعل النكاح من غير مهر ولا بمهر

أقل من عشرة دراهم . ومتى وقع العقد صحيحا انعقد موجبا للمهر

سواء اسعى تسمية صحيحة أو غير صحيحة أم سكت عنه . أم نفى . لأن

عقد النكاح عقد انضمام وازدواج يقصد به التمتع والتناسل ، فليس المهر جزءا

من مفهومه ، ولا غرضا من أغراضه ، بل هو حكم من أحكامه ، وأثر مترتب عن العقد

ولا يشترط في المفقود ذكر أحكامها فيها ، وشرط نفيه شرط فاسد ، يصح معه العقد

وان اتفق على إسقاطه . ( ١ )

---

( ١ ) خلافا للمالكية فإنهم في حالة الاتفاق على إسقاطه يفسخ العقد قبيل

الدخول ويثبت بعده بمهر المثل . وقد تقدم هذا الخلاف في المبحث

الثاني من رسالتنا هذه . فارجع اليه ان شئت .

### الأمر الثاني :

أن البالغة العاقلة اذا زوجت نفسها بأقل من مهر المثل كان  
لوليها المصائب ان يعترض لأن رضاها يسقط حقها فقط دون حق  
وليها المصائب .

### الأمر الثالث :

ان الولي اذا زوج البالغة العاقلة بأقل من مهر المثل كان لها  
أن تعترض ، لأن رضاها يسقط حقه فقط دون حقها .  
وانذا زوج فاقد الأهلية بأقل من مهر المثل وكان أصلاً أو فرعاً  
معروفاً قبل العقد بسوء الاختيار أو غير أصل وفرع - كان الزوج  
فاسداً .

ويكون المهر في الانتهاء - أي بعد تمام العقد ووجوبه في ذمة  
الزوج - حقاً خالصاً للزوجة فلها أن تبرىء الزوج منه كله أو بعضه  
ولها أن تقبضه وتهبه له . وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده  
لأنه خالص حقها ولا حق لأحد في الاعتراض عليها - ما دامت رشيدة  
لها كل التصرفات التي يطبقها كامل الأهلية الرشيد . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الزواج : للشيخ علي حسب الله : ١٦١ ، ١٦٢ .

" احكام الاحوال الشخصية لمحمد يوسف موسى : ١٨٨ .

## الفصل الثالث

### مقدار الصداق

---

وفيه بحثان

---

المبحث الأول : عدم وجود حد أعلى للصداق .

المبحث الثاني : آراء الفقهاء في أقل الصداق .

---

## المبحث الأول

عدم وجود حد أعلى للمهر

تمهيد :

مما لا شك فيه أن المقادير الشرعية في الشريعة الإسلامية كغصاب  
زكاة الأموال التي تجب فيها الزكاة وكغصاب السرقة التي تقطع فيها اليد  
وكمقدار الصداق الواجب للزوجة على زوجها . وغير ذلك من المقدرات الشرعية  
كل ذلك لا مجال للمقيل في تقديره وتحديدده ، إذ لا يصل المقيل إلى  
إدراك ما ذكرناه السبيل إلى معرفة ذلك هو النص من الشارع الحكيم .

ولم يرد نص من الشارع لا في الكتاب العزيز ولا في السنة المطهرة  
في تقدير حد أعلى للمهر .

ولذلك اتفق الفقهاء على أنه ليس للمهر حد أعلى يقف الناس عنده ولا يصح  
أن يتجاوزوه .

وقد روى أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أراد أن يمنع الناس  
من المضالاة في المهور فنهى أن يزداد في الصداق على أربع مائة درهم .  
وخطب الناس في ذلك فقال : " ألا لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو كانت  
مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم . ما أصدقت قط امرأة من نسائه ولا بناته فوق اثنتي عشرة أوقية ( ١ ) .

---

( ١ ) المراد بالأوقية الأوقية من الفضة : وهي أربعون درهما .

فمن زاد على أربعمائة شيئا جعلت الزيادة في بيت المال . فقامت اليه امرأة من قريش فقالت : ليس ذلك اليك يا عمر . فقال : ولم . قالت : لأن الله تعالى يقول " وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا ( ١ ) فلا تأخذوا منه شيئا " الآية ( ٢ ) . فقال عمر : أصابت امرأة وأخطأ عمر . وفي رواية اللهم عفوا كل الناس أفقه منك يا عمر . ثم رجع إلى المنبر فقال : اني كنت نهيتكم أن تزيدوا في صدقات النساء على أربعمائة درهم فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب . رواه الجماعة وصححه الترمذي والنسائي ( ٣ )

#### ( ١ ) القنطار : اختلف في تحديده

ف قيل هو : ( ١٢٠٠ ) أوقية من الفضة . وقيل ( ١٢٠٠ ) دينار وقيل ( ١٢ ) ألف درهم . وقيل ( ٧٠ ) ألف درهم . وقيل ( ٨٠ ) ألف درهم . وقيل ( ١٠٠ ) رطل ذهب . وقيل أربعمون أوقية ذهب . وقيل أربعمون أوقية فضة . وقيل هو ملء مسك ثور ذهب . وقيل سبعون ألف مثقال . وقيل هو ألف ومائتا أوقية من الذهب .

وقيل المراد بالقنطار المال الكثير . وهو الصحيح .

القرطبي ٣٠ / ٤ ، ٣١ ، ونيل الاوطار ٦ / ٣١٠ .

البحر الزخارج ٤ ص ١٠٠ ، مواهب الجليل ٣ / ٥٠٨ .

( ٢ ) سورة النساء آية رقم ٢٠ .

( ٣ ) انظر نيل الاوطار : ٦ / ١٦٨ .

" القرطبي : ٥ / ٩٩ .

والآية : وان كان فيها ذكر القطار فليس المقصود منه التحديد للمهر بهذا المقدار وأن هذا حده الأعلى . وانما المراد بذلك المبالغة . فيجوز أن يكون المهر قطارا ، كما يجوز أن يكون أكثر أو أقل . وان ذلك متروك للناس لتفاوتهم في الغنى والفقر ، فيعطى كل منهم بحسب حاله وحال من يرغب في الزواج منها .

ولكن السنة أرشدت الى عدم التغالى في المهور والتيسير فيها حتى لا يحجم الناس عن الزواج . فقد روى الامام احمد بن حنبل رحمه الله عن عائشة رضى الله عنها " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ان أعظم النكاح بركة أيسره مؤونة . ( ١ )

وأخرج نحوه أبوداود والحاكم وصححه عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " خير المداق أيسره " . ( ٢ )

فهذه الأحاديث دالة على أفضلية النكاح مع عدم المبالاة في المهور وأن النكاح بمهر قليل مندوب اليه . لأن المهر اذا كان قليلا لم يستصعب النكاح من يريده فيكثر الزواج المرغوب فيه ويقدر على ذلك الفقراء ويكثر النسل الذى هو أهم مطالب النكاح بخلاف ما اذا كان المهر كثيرا ، فانه لا يتمكن منه الا أرباب الأموال فيكون الفقراء الذين هم الأكثر فى الغالب غير مزوجين فلا تحصل المكاثرة التى أرشد اليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله " تزوجوا

---

( ١ ) نيل الاوطار ٦ / ١٨٩ : وأخرج هذا الحديث الطبرانى بلفظ " أخف النساء صداقا أعظمهن بركة " .

الفقه المقارن للأحوال الشخصية لبدان ١ / ١٨٥ .

( ٢ ) نيل الاوطار ٦ / ١٦٨ ، ١٦٩ .



الودود الولود فاني مكثرتكم الأنبياء يوم القيامة " . ( ١ ) علم بأن  
المفالة في المهور تعطى كثيرا من الشباب فرصة التعلل والاكثار من  
المعاذير ، فيسهل عليهم القعود عن الزواج ولا يخفى ما في ذلك من  
المفاسد الخلقية والاجتماعية .

ولهذا ( ٢ ) نرى أن اعتراف سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
بالخطأ عندما قال : أصابت امرأة وأخطأ عمر : لأنه أراد أن يلزم الناس  
بمقدار معين من المهر . وأراد أن يجعل ذلك قانونا عاما يلتزم به الناس  
جميعا في جميع الدول الإسلامية الكبرى .

ولو أراد رضي الله عنه أن يرشد هم إلى الأولى والأفضل من غير الزام  
لما رجح عن قوله لأنه حينئذ يكون موافقا لما ورد عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من عدم المفالة في المهور فيكون الباعث على نهيه موافقا لما  
جاءت به السنة المطهرة وهو تيسير النكاح لمن أراد .

التيسير في المهر وعدم المفالة فيه :

ذهب ( ٣ ) القاضي ( ٤ ) الجلاب من فقهاء المالكية إلى عدم

---

( ١ ) نيل الاوطار ٦ / ١١٨ .

( ٢ ) الفقه المقارن للأحوال الشخصية لبدان ١ / ١٨٥ .

( ٣ ) انظر الباجي على الموطأ : ٢٨٩ / ٣ ، مواهب الجليل ٣ / ٥٠٨ ،

شرح منح الجليل ٢ / ١١٢ .

( ٤ ) الجلاب : هو ابوالقاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب البصري

تحديد المبالاة في المهور . واكتفى فيه بما من شأنه أن يؤدى إلى  
التيسير في النكاح . وعدم الارهاق فيه أخذاً من الأحاديث المتقدمة .

وذهب جمهور الفقهاء :

إلى أن عدم المبالاة في المهور بأن لا يزيد المهر عن خمسمائة  
درهم فضة خالصة مستدلين على ذلك بالأحاديث الواردة في ذلك .  
منها حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال : " إن أعظم  
النكاح بركة أيسره مؤنة " .

ومنها أيضاً ما روته كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ . أتدرون ما النش ؟ نصف أوقية فتلك  
خمسمائة درهم . رواه الجماعة عنها إلا البخاري والترمذي ( ١ ) ، ولأنه  
صلى الله عليه وسلم : لم يزد في أصدقة بناته ولا زوجاته عن الخمسمائة درهم  
في أكثر الروايات ( ٢ ) . إلا أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها .  
فقد روى الإمام أحمد بن حنبل والنسائي عن أم حبيبة رضي الله عنها كان  
مهر نساءه صلى الله عليه وسلم أربعمائة درهم . وأما أم حبيبة فقد كانت  
بأرض الحبشة مع زوجها عبدالله بن جحش فمات عنها وزوجها النجاشي

---

== من كبار علماء المالكية العراقيين من الطبقة السابعة . من مؤلفاته  
كتاب في مسائل الخلاف وكتاب التفريع في المذهب مشهور . توفي  
سنة ٣٧٨ من الهجرة . انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض  
٦٠٥/٤ ، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن  
فرحون : ١٤٦ .

- ( ١ ) نيل الاوطار : ١٨٩/٦ .  
( ٢ ) مغني المحتاج : ٢٢٠/٣ ، الشرح الكبير للحنابلة ٤/٨ ، كشاف القناع  
١٢٩/٥ . نهاية المحتاج ٣٣٥/٦ ، البحر الزخار : ١٠١/٤ .

لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْدَقَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ . ( ١ )  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَكَتَبَ النَّجَاشِيُّ ( ٢ ) بِذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنَ النَّجَاشِيِّ تَكْرِيمًا لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَلَيْسَ مَضُوطٌ حَتَّى يَمْتَنَعَ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

#### الترجيح : —————

أَرَى الْأَخْذَ بِرَأْيِ أَبِي الْقَاسِمِ الْجَلَّابِ فِي عَدَمِ تَحْدِيدِ حَدِّ لِلْمَفَالَاةِ  
فِي الْمَهْرِ . وَإِنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ لِلْعَرَفِ بِحَسَبِ الْقِيَمَةِ النَّقْدِيَّةِ لِلْأَمْوَالِ وَمَدَى رَوَاجِهَا  
وَكِسَادِهَا فِي مَخْتَلَفِ الْأَقْطَارِ . وَبِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْفَنَى وَالْفَقْرِ  
تَبَعًا لَتَفَاوُتِ طَرِيقِ الْاِكْتِسَابِ بَيْنَ النَّاسِ . فَهُمْ ذُو الدَّخْلِ الْكَثِيرِ وَهُمْ  
ذُو الدَّخْلِ الْقَلِيلِ . وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا يَتَّفَقُ مَعَ مَرُونَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ  
السَّمْحَةِ وَصَلَاحِيَّتِهَا لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ . وَفِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ يَتَّفَقُ مَعَ حَدِيثِ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَغَيْرِهِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ الْمَفَالَاةِ فِي الْمَهْرِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ  
تَحْدِيدِ لِلْمَهْرِ الْمَيَسَّرِ وَيَكُونُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ لِلْعَرَفِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ  
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْأَحْوَالِ .

---

( ١ ) انظر نيل الاوطار : ١٩٠ / ٦ .

( ٢ ) النجاشي : اسم لكل طوك من طوك الحبشة . والنجاشي الذي كان  
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقال له اصحمه وقد أسلم رضى  
الله عنه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومات بالحبشة وصلى عليه  
الرسل صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه صلاة الغائب .

وأما الأحاديث التي استدل بها الجمهور وضها انه عليه الصلاة  
والسلام ما أصدق بناته وأزواجه أكثر من خمسمائة درهم . فتحمل على أن  
هذا المقدار ليس فيه مبالاة بحسب ذلك الوقت والعرف الذي كان سائدا  
في أيام النبي صلى الله عليه وسلم كان الكثير والغالب أن المهور لا تتجاوز  
هذا المقدار الذي ورد في أزواج بنات النبي صلى الله عليه وسلم .  
ومن ثم فيكون المعول عليه في ذلك هو العرف .

## المبحث الثاني

أقل المهر الواجب وآراء الفقهاء في ذلك

تقدم معنا أن الفقهاء مجمعون على عدم وجود حد أعلى للمهر  
يجب الوقوف عنده . أما أقل المهر الواجب فقد اختلفوا فيه على  
فريقين :

١ - فذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية وابن وهب من المالكية :  
إلى عدم تحديد أقل المهر .

٢ - وذهب الحنفية والمالكية والشيعة الزيدية :  
إلى تحديد أقل المهر .

ومشأ الخلاف بين الفقهاء في ذلك ، كما قال الامام ابن رشد في  
بدايته ( ١ ) يرجع الى أمرين :  
الأمر الأول : هو تردد المهر بين أن يكون عوضاً من الأعواغى يعتبر فيه  
التراضى بالقليل كان أو بالكثير كالحال فى البيوعات . وبين أن  
يكون عبادة فيكون مؤقتاً .

فمن جهة أنه يملك به على المرأة منافعها على الدوام يشبه الموضى  
ومن جهة أنه لا يجوز التراضى على إسقاطه يشبه العبادة .

الأمر الثانى : معارضة هذا القياس المقتضى للتحديد لمفهوم الأثر الذى  
لا يقتضى التحديد .

---

( ١ ) بداية المجتهد لابن رشد : ١٧/٢ .

أما القياس الذى يقتضى التحديد فهو انه عبادة والعبادة مؤقتة  
وأما الأثر الذى لا يقتضى التحديد فحديث سهل بن سعد  
الساعدي رضى الله عنه المتفق على صحته " التمس ولو خاتما من  
حديد " (١) .

ثم ان القائلين بعدم التحديد اختلفوا في ما بينهم الى فريقين :  
الفريق الاول : وهم الشافعية والحنابلة وابن وهب (٢) من المالكية  
يرون أن كل ما جاز ثمننا فى البيع أو أجرة فى الاجارة جاز أن يكون  
صداقا وما لم يجز فيهما لم يجز فى الصداق . ومن ثم فانه يجوز  
بأدنى متمول بشرط أن يكون مالا متقوما طاهرا منتفعا به غير  
مفصوب ولا مجهول . وسيأتى بيان ذلك عند الكلام على جنس  
الصداق . فان عقد بطل لا يتمول لقلته أو لعدم ماليتها فسدت  
التسمية لخروج ذلك عن العوضية . ومثل لذلك الامام الصيمرى  
من علماء الشافعية بالنواة والحصة وقشرة البصلة وقم  
البانجان (٣) . وقال ابن وهب يجوز بأدنى متمول كالدرهم

---

(١) بداية المجتهد ١٧/٢ .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى مولى يزيد بن ربحانه  
أخذ عن الامام مالك والامام الليث بن سعد وكان الامام مالك يجلسه  
وقال فيه الامام احمد بن حنبل : ابن وهب عالم صالح فقيه ثقة  
صدوق - توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ . انظر الديباج المذهب فى  
أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) انظر المذهب : ٥٥/٢ ، ٥٦ ، المغنى للشريبي : ٢٢٠/٣ ،  
المصلى على المنهاج ٢٧٦/٣ . انظر المغنى لابن قدامة : ٤/٨ ،  
مفتى الارادات ١٠٩/٣ .

وفيه ٠ (١)

### الفريق الثاني : الظاهرية

يرون أن كل ما جاز أن يملك بالهبة أو بالميراث جاز أن يكون صداقا حل بيعه أو لم يحل ومثلا لذلك بالماء والكلب والسنور والثمرة التي لم يبد صلاحها . لأن النكاح ليس بيعا فيجوز عندهم صداقا كل ماله نصف قل أو أكثر . (٢)

---

(١) انظر حاشية الدسوقي : ٣٠٢/٢ ، بداية المجتهد : ١٦/٢ .

(٢) انظر المحلى لابن حزم : ٤٩٤/٩ .

أما القائلون بالتحديد :

فقد اختلفوا الى فريقين أيضا :

الفريق الأول : وهم الأصناف :

فانهم يرون أنه لا يجوز أن ينقص المهر عن عشرة دراهم مسكوكة  
أو تبراً وزنها سبعة (١) مثاقيل (٢) . أو ما يساويها والاعتبار في القيمة  
بيوم العقد في حق التسمية وبيوم القبض في حق دخوله في ضمانها (٣) .

---

(١) كانت الدراهم في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه على  
ثلاثة أنواع :

١ - دراهم كل عشرة منها وزن عشرة مثاقيل .

٢ - دراهم كل عشرة منها وزن ستة مثاقيل .

٣ - دراهم كل عشرة منها وزن خمسة مثاقيل .

فاختلف عمال بيت المال مع دافعى الزكاة والخراج . فكان عمال  
بيت المال يأبون الا أن يأخذوا من النوع الاول . وكان دافعو  
الزكاة والخراج يأبون الا أن يدفعوا من النوع الثالث . فتدافعو  
الأمر ورفعوه الى عمر رضى الله عنه فجمع الأنواع الثلاثة وأخذ ثلثها  
فصار المعبر من ذلك الوقت ان وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل لأنه  
متوسط الاوزان الثلاثة الذى لا ظلم فيه ولا يخس فصار الشأن فى  
المقدرات الشرعية الى هذا النوع من الدراهم .

(٢) وأما المئقال أو الدينار فهو العملة الذهبية التى لا يختلف وزنها .

وأما الدراهم فمن الفضة : انظر الاحوال الشخصية لابی زهرة ص ١٩٩ .

والأحوال الشخصية للامبايى ص ٧٣ .

(٣) انظر البحر الرائق ١٥٢/٣ .



وعلى ذلك لو تزوجها بأقل من عشرة دراهم فلها العشرة استحسانا  
في قول علماء الأحناف الثلاثة - أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف . ان دخل  
بها أو مات عنها وان طلقها قبل الدخول فلها خمسة دراهم .

وفي القياس لها مهر مثلها أن دخل بها . والمتعة ان طلقها  
قبل الدخول بها وهو قول زفر .

#### وجه القياس :

انه سمي ما لا يصلح أن يكون صداقا لها شرعا فيكون بمنزلة ما لو  
سمى لها غمرا أو غنزيرا .

#### وللاستحسان عندهم وجهان :

الاول : ان العشرة في كونها صداقا لا تتجزأ شرعا . وذكر بعض ما لا  
يتجزأ كذكر كله كما لو تزوج نصفها صح النكاح في الكل جميعا .

الثاني : أن الامهار الى تمام العشرة حق الشرع وما زاد على ذلك حقها  
فاذا رضيت بالخسة فقد اسقطت ما هو حقها وبعض ما هو حق  
الشرع . فيعمل اسقاطها فيما هو حقها وهو الزيادة على العشرة  
دون ما ليس لها وهو حق الشرع فيجب تكميل العشرة قضاء لحق  
الشرع . (١)

وقد وافق الزيدية الاحناف في أن أقل المهر عشرة دراهم أو ما يوزنها . (٢)

---

(١) انظر المبسوط للامام السرخسي ٨١/٥ ، ٨٢ ، فتح القدير ٣/٣٢٠ ،

٣٣١ . (٢) انظر البحر الزخار : ٩٩/٤ .

### الفريق الثاني من القائلين بالتحديد وهم المالكية :

فقد ذهبوا الى أن أقل المهر الواجب ربع دينار شرعى من خالص  
الذهب أو ثلاثة دراهم شرعية خالصة من الفضة أو ما يساوى قيمة احد ههما  
من الحروض يوم العقد . ومعنى كونها خالصة أى خالصة من الفس فلا  
تجزئ المفضوشة حتى ولو راجت رواج الكاملة هذا هو المشهور فى مذهب  
المالكية . ( ١ )

فان نقص الصداق عما ذكر وجب اتعاضه الى ربع دينار أو ثلاثة دراهم  
أو ما قيمته ، ذلك ان دخل بها وان لم يدخل بها فهو مخير بين أن يتم  
الناقص ولا يفسخ . فان لم يتم فسخ العقد ووجب عليه نصف المسمى من  
الصداق . ( ٢ )

### سبب اختلاف الأحناف والمالكية فى التقدير :

يرجع ذلك الى اختلافهم فى تقدير نصاب القطع فى السرقة  
حيث قاسوا المهر عليه بجامع أن كلا من البضع واليد عضو يستباح بمقدار  
من المال فيكون هذا المال المقدّر هو المعتبر فى المهر .  
الا أن الأحناف يرون أن ما تقطع به اليد فى السرقة هو عشرة دراهم  
فيكون المهر كذلك .

- 
- ( ١ ) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٣٠٢ / ٢ ، شرح منج  
الجليل ١١٢ / ٢ . انظر الباجى على الموطأ : ٢ / ٢٨٩ .  
( ٢ ) انظر حاشية الدسوقي : ٣٠٣ / ٢ .

وأما المالكية فعندهم نصاب القطع في السرقة ربع دينار من الذهب

أو ثلاثة دراهم من الفضة فيكون المهر كذلك . ( ١ )

وهناك تقديرات أخرى في أقل المهر :

فقد قدره ابن شبرمة بخمسة دراهم .

وقد ره سعيد بن جبير بخمسين درهما .

وقد ره النخعي بأربعين درهما .

وكلها تقديرات بنيت على ورود آثار تدل على أن المهر هو هذا

المقدار ولم تمنع منعا قاطعا ما دونه . والمشهور ما ذهب إليه الحنفية

والمالكية ( ٢ ) .

---

( ١ ) انظر القرطبي : ١٢٨/٥ .

" حاشية المدوى ٣٦/٢ .

( ٢ ) انظر نيل الأوطار ١٦٨/٦ .

" القرطبي ١٢٩/٥ .

أدلة القائلين بعدم التحديد وهم " الشافعية والحنابلة ومن وافقهم  
فقد استدلو بالكتاب والسنة والمعقول .

أما الكتاب فقول الله عز وجل :

" وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " ( ١ )

وجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى قد قيد الاحلال فى  
الآية بالابتغاء بالأموال . وهى تشمل القليل والكثير وذلك أن الأموال  
وردت فى الآية مطلقة عن التقييد بمقدار معين ، ولم يرد فى أدلة الشرع  
التي يصح الاعتداد عليها ما يدل على تقييدها بشئ معين كخمسة أو عشرة  
فيجعل بالآية على إطلاقها . ومقتضى هذا الإطلاق أن كل ما يطلق عليه  
اسم المال يصح أن يجعل مهرا فى النكاح قليلا كان أو كثيرا . ( ٢ )

ومنه قوله تعالى " وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم

لهن فريضة فنصف ما فرضتم " الآية ( ٣ )

قال الامام الطاوردى فى كتابه الحاوى الكبير : ان لفظ ما فى الآية تفيد  
المعوم فتشمل القليل والكثير . ( ٤ )

---

( ١ ) سورة النساء آية رقم ٢٤ .

( ٢ ) انظر القرطبي : ١٢٧/٥ ، ١٢٨٠ .

" المغنى والشرح الكبير ٥/٨ .

" مغنى المحتاج الشربيني ٢٢٠/٣ .

( ٣ ) سورة البقرة آية ٢٣٧ .

( ٤ ) انظر الحاوى للامام الطاوردى : ١٤/١٠ ، ١٥٠ " خط " .

وأما السنة :

فمنها حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قيا ما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وهل عندك شيء تصدقها اياه ؟ فقال ما عندي الا ازارى هذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك فالتمس شيئا فقال : ما أجد شيئا . فقال التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور يسميها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي رواية قد أنكحتكها بما معك من القرآن . وهذا الحديث متفق عليه .

وجه الدلالة منه :

واضح فان لفظ الشئ فيه يشمل الخطير والتافه وهو كسان  
لا يخدم شيئا تافها كالنواة ونحوها لكنه فهم أن المراد بالشئ ماله  
قيمة في الجملة . فلذلك نفى أن يكون عنده شئ .

وقوله عليه الصلاة والسلام : " التمس ولو خاتما من حديد " دليل  
على أنه لا حد لأقل الصداق لأنه لو كان له حد لبينه صلى الله عليه وسلم  
أن لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فهو دليل على الاكتفاء بأقل  
القليل في الصداق ولو خاتما من حديد ، إذ من المعلوم أن خاتم  
الحديد لا يساوي عشرة دراهم بل ولا عشرها ولا سيما في ذلك الوقت  
الذي كان للفضة فيه قيمتها . ( ١ )

ومنها : حديث جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنهما  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو أن رجلا أعطى امرأة صداقا  
على يديه طعاما كانت له حلالا .  
رواه الامام احمد في مسنده وأبو داود بمعناه ( ٢ ) وفي بعض طرقه عنه :

---

( ١ ) انظر فتح الباري لابن حجر : ١١٥/١١ ، ١١٢٠ .

" المصنف لابن قدامة : ٤/٨ .

" المصنف للشيخين : ٢٢٠/٣ .

" المهذب : ٥٥/٢ .

" اسنى المطالب لشيخ الاسلام زكريا الانصاري : ٢٠٠/٣ .

( ٢ ) انظر : نيل الاوطار : ١٨٢/٦ .

"كنا نتكح المرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على القبضة  
من الطعام . رواه الأثرم . (١) .

وفى صحيح مسلم عنه رضى الله عنه " كنا نستمتع بالقبضة من  
التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٢) .

وروى ابو داود والطبرانى أنه عليه الصلاة والسلام قال : "أدوا  
الحلائق . قيل وما الحلائق يا رسول الله . قال : ما تراضى به الأهلون  
قال الامام الشافعى رضى الله عنه : ولا يقع اسم علق الا على شئ  
ما يتمول وان قل . ولا يقع اسم مال ولا علق الا على ماله قيمة يتبايع  
بها ويكون اذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها وان قلت . (٣) .

ومنها أيضا ما رواه أبو هارون العبدى عن أبى سعيد الخدرى  
رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا جناح على امرئ  
أن يصدق امرأة قليلا أو كثيرا اذا أشهد وتراضوا .

وروى عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه  
ان امرأة تزوجت على نعلين فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) انظر : المخنف لابن قدامة : ٥/٨ .

(٢) " فتح البارى للامام ابن حجر : ١١٦/١١ .

(٣) " الأم للامام الشافعى : ٥٢/٥ .

”أرضيت من نفسك ومالك بمنحليين قالت نعم . فأجازه ( ١ )

فكل هذه الأحاديث ظاهرة في عدم التحديد بشيء معين  
وانما تجوز المهر بكل ما يصح أن يطلق عليه اسم مال كالقبضة من  
الطعام والتمر والدقيق وغير ذلك .

وأما المحققون :

---

فقد قال القائلون بعدم التحديد . ان المهر حق المرأة شرعه  
الله تعالى بدل منفعتها صيانة لها وأظهرها لمكانتها ، فيكون تقديره  
موكولا الى تقدير الطرفين ، ورضاها فيجوز بما تراضيا عليه من المال  
كالأجرة قل أو كثر ( ٢ ) وذلك ملائم لما سبق بيانه من الكتاب والسنة ،  
فلا وجه للمحدول عنه .

---

( ١ ) انظر سبل السلام : ١٥٠ / ٣ .

( ٢ ) ” المختار لابن قدامة : ٥ / ٨ .



مناقشة أدلة الشافعية ومن وافقهم :

أورد القائلون بالتحديد وهم الحنفية ومن وافقهم مناقشات  
على أدلة الشافعية القائلين بعدم التحديد : وهي :

١ - قالوا ان الآية التي استدل بها القائلون بعدم التحديد مطلقة  
والسنة قد قيدت هذا الاطلاق بحديث لا مهر أقل من عشرة  
دراهم . ومن المقرر المعروف أن المطلق يحمل على المقيد  
كما هو هنا .

الجواب من الشافعية : قلنا نحن معكم في أن الآية مطلقة  
وأن المطلق يجب حمله على المقيد ، لكن لا نقيدها بحديثكم  
هذا لعدم صحته كما سنبينه عند مناقشة حديثكم هذا . ومن ثم  
فتبقى الآية على اطلاقها الشامل لقليل المال وكثيره .

٢ - قالوا ان حديث " التمس ولو خاتما من حديد " يجوز أن يكون ذلك  
الخاتم من حديد صينى يساوى عشرة دراهم .

الجواب : قلنا لو كان ذلك مخالفا للعرف المعمود لنقل  
وليس في العرف أن يساوى خاتم من حديد عشرة دراهم في المدينة  
على أن قوله التمس ولو خاتما من حديد على طريق التقليل ولو أراد  
ما ذكره من الصفة المقدرة لكان عدوله الى العشرة المقدرة أسهل  
وأفهم . فبطل هذا التأويل . ( ١ )

٣ - فان قيل ان الأحاديث التي استدلت بها الشافعية ومن وافقهم لا تقوى على الاستدلال بها لضعفها .

الجواب عن ذلك : قلنا أن أحاديثنا ان كان في بعضها مقال فكثرة الأحاديث يقوى بعضها بعضا . وعلى فرض عدم تقويتها فان حديث الخاتم من حديث متفق عليه ، وهو وحده يكفي في الاستدلال والرد على المخالفين .

٤ - فان قيل : ان حديث الخاتم من حديث خاص بذلك الرجل لقوله صلى الله عليه وسلم قد أنكهتكم بما معكم من القرآن .

قلنا : لا دليل على الخصوصية والأصل عدمها على أنه قد جاء في بعض روايات الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال له قم فعلمها . لما ذكر أن معه من القرآن سورة كذا وكذا فقام فعلمها فجاء ذلك نكاحا باجاره . ( ١ )

٥ - فان قيل : انما كلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما من حديد يساوي عشرة دراهم فضة .

قلنا : قد أجاب عن ذلك ابن حزم بقوله ان هذا مجاهرة بالم يمكن قط ولا خلقه الله عز وجل قط في العالم أن تكون حلقة من حديد وزنها درهمان تساوي ما ذكرنا ولا سيما في المدينة الخ ما قال ( ٢ )

---

( ١ ) انظر القرطبي : ١٣٤/٥ . انظر بداية المجتهد : ١٩/٢ .

" الباجي على الموطأ : ٢٧٧/٢ .

( ٢ ) انظر المحلى لابن حزم : ٤٩٨/٩ .

٦ - فان قيل : ان الاحاديث التي استدللنا بها مختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم وأنها منسوعة . أو أن عمل أهل المدينة على خلافها . قلنا : ان هذه دعوى لا تقوم بها حجة والأصل عدم الخصوصية فضلا عن أن سيد التابعين من أهل المدينة ( ١ ) سعيد بن المسيب رضي الله عنه قد زوج ابنته لأبي وداعة يد رهمين ولم ينكر عليه أحد ، بل عد ذلك من مناقبه وفضائله .

وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف ( ٢ ) رضي الله عنه على صداق مقدار خمسة دراهم وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . ولا سبيل الى اثبات المقادير الا من جهة الشارع الحكيم . ( ٣ )

---

( ١ ) ابن المسيب : هو الامام أبو محمد سعيد بن المسيب المخزومي المدني أحد أعلام الدنيا سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة المنورة توفي سنة ٩٤ هـ .

انظر شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي : ١٠٢/١ .

( ٢ ) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد العشرة المشهود لهم بالجنة . من السابقين الاولين الى الاسلام رضي الله عنه توفي سنة

٣٢ هـ . ا هـ من الشذرات لابن العماد : ٣٨/١ .

( ٣ ) انظر زاد المعاد لابن القيم : ٢٩/٤ .

٧ - فان قيل : ان ما روى من الأحاديث الدالة بحسب الظاهر على جواز التقدير بأقل من عشرة دراهم كلها ضعيفة الا حديث التمس ولو خاتما من حديد . ومن ثم فيجب حمله على معجل الصداق حيث ان العادة عندهم تمجيل بعض المهر قبل الدخول . حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم لها شيئا من المهر واستدل بضع النبي صلى الله عليه وسلم عليا كرم الله وجهه — من الدخول بفاطمة حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس عندي شيء فقال عليه الصلاة والسلام أعطها درعك الحطمية فأعطها درعه . رواه أبو داود والنسائي . ( ١ )

ومعلوم أن الصداق كان أربع مائة درهم لكن المختار جواز الدخول بالزوجة قبل إعطائها أي شيء لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا . رواه أبو داود وابن ماجه ( ٢ )

فيحمل المضع المذكور على الندب أي ندب تقديم شيء إذا خلا للمسرة تألفا لقلبها . وإذا كان ذلك مضمودا وجب حمل ما خالف ما روينا عليه جمعا بين الأحاديث . هذا وإن قيل انه خلاف الظاهر في حديث التمس ولو خاتما من حديد لكن يجب المصير اليه لأنه قال فيه بعده قد زوجتكها بما معك من القرآن فان حمل على تعليقه اياها ما معه من القرآن . أو نفى

---

( ١ ) انظر نيل الاوطار : ١٩٥/٦ .

( ٢ ) " " " : ١٩٦/٦ .

المهر بالكلية طرأ كتاب الله عز وجل وهو قوله تعالى " ان تبتغوا بأموالكم"  
فقد قيد الا حلال بالا بتغاء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له والا لم  
يقبل . لأنه خبر واحد وهو لا ينسخ قطعي الدلالة . ( ١ )

قلنا نحن نمنع ذلك .

ونرى أن حمل حديث القس ولو خاتما من حديث علي معجل الصداق تأويل  
بعميد وخصوصا بعد قوله عليه الصلاة والسلام وهل عندك شيء تصدق بها  
إياه ؟

على أننا أيضا لا نسلم التعارض حتى يتأتى الجمع إذ شرط التعارض  
أن يكون الحديثان في درجة واحدة وحديث العشرة د راهم ضعيف كما  
سنبينه عند مناقشتكم فيه .

وحديث الخاتم من حديث متفق عليه ، فأنتي يحصل التعارض ؟

كما أننا لا نسلم التعارض في الحديث مع قوله تعالى " وأحل لكم  
ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم" .

فنحن معكم في أن الا حلال مقيد بالمال ولكنه لم يتزوجها بدون مهر .  
فقد جاء في بعض روايات الحديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم قال له  
قم فاعلمها لما ذكر الرجل أن معه من القرآن سورة كذا وكذا ، فكان نكاحا  
باجارة كما تقدم معنا .

وجاء أيضا في حديث أبي امامة رضي الله عنه قال زوج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأة على سورة من الفصل جعلها

---

( ١ ) انظر فتح القدير ٤٣٦/٢ ، وحاشية ابن عابد على الدر  
المختار ٤٥٣/٢ .

مهرها وأدخلها عليه وقال عليها . ( ١ )

وسياتي توضيح ذلك أكثر عند الحديث على جواز جعل تعليم

القرآن مهرا في الفصل الآتي ان شاء الله تعالى .

٨ - فان قالوا لو جاز المهر بقل لكان كل أحد واحدا الطول لحره  
مؤمنة ، ولما كان هناك معنى لاشتراط عدم طول الحره لجواز  
نكاح الأمة في قوله " ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات  
المؤمنات فمطأ ملكنا إيمانكم من فتياكم المؤمنات " ( ٢ )

فنقول جوابا عن ذلك :

ان هذا في الجواز بمعنى هل يصح أن يكون ذلك القدر  
مسمى في النكاح اذا رفضت المرأة بذلك أم لا ؟ وليس المراد  
ان مهرها لا يزيد على ذلك . بل المرأة قد لا ترضى أن تتزوج  
بأقل من مهر المثل غالبا وهو العادة .

ومهر مثل الحره أكثر من مهر مثل الأمة باتفاق ( ٣ )

---

( ١ ) انظر فتح الباري للإمام ابن حجر : ١١٤ / ١١ .

( ٢ ) سورة النساء آية رقم ٢٥ .

( ٣ ) تبیین الحقائق شرح كزالدقائق : ١٣٨ / ٢ .

المحلى للإمام ابن حزم : ٤٩٦ / ٩ .

### أدلة الظاهريّة :

وهم من القائلين بعدم التحديد .

استدلوا بالكتاب والسنة :

### أما الكتاب :

فقوله تعالى " وآتوا النساء صدقاتهن نحله "

وقوله تعالى " وآتوهن أجورهن بالمعروف "

وقوله تعالى " وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم

لهن فريضة فنصف ما فرضتم "

يقول الامام ابن حزم الظاهري . لم يذكر الله تعالى في شيء من كتابه

الصدقات فجعل فيه حدا بل أجله اجمالا ، وما كان ريك نسيئا . وإن الله

عز وجل لو أراد أن يجعل للصدقات حدا لا يكون أقل منه لمأمله ولا

أغفله حتى يبينه أبو حنيفة ومالك . وحسبنا الله ونعم الوكيل . ( ١ )

### وأما السنة :

فقد استدلوا بحديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه التمس

ولو خاتما من حديث " ( ٢ ) . قال ابن حزم وجه الدلالة منه واضح . أن

الرسول صلى الله عليه وسلم قد أمره بالتماس أي شيء ولفظ الشيء عام يشمل

التافه والخطير وما يجوز بيعه وما لا يجوز . ففيه دليل على جواز النكاح

بأي شيء ولو كان مملا يطك الا بالميراث أو الهبة لا بالبيع لعدم قيمته

الطليّة . ( ٣ )

---

( ١ ) انظر المحلى : ٤٩٧/٩ .

( ٢ ) وقد سبق ذكره في أدلة الجمهور .

( ٣ ) انظر المحلى ٤٩٧/٩ .

### مناقشة أدلة الظاهرية :

نوقش ما استدل به الظاهرية من السنة بأن لفظ الشئ \* وإن كان يشمل الخطير والتافه ، فمما لا شك فيه أن الأعرابي كان لا يعدم الشئ \* التافه كالنواة ونحوها . لكنه فهم أن المراد بالشئ \* ما له قيمة مالية في الجطة . ولذا نفى أن يكون عنده شئ \* .

والأمر بالتطس الخاتم من الحديد أورد مورد المتقليل بالنسبة لما فوقه ولا شك أن الخاتم من الحديد له قيمة مالية وهو أعلى خطرا من النواة ونحوها . وساق الخبر يدل على أنه لا شئ \* دون الخاتم من الحديد يستحل به البضع . ( ١ )

كما أنه يتضح لنا أن الظاهرية : في استدلالهم بالقرآن الكريم لم يستدلوا بآية " وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " — أن فيها اجمالا للصدقات الشامل للقليل والكثير من غير تحديد لأن الله سبحانه وتعالى قد قيد الاحلال في الآية بالابتغاء بالمال . وهذا مناقض لمذهبهم لأنهم يرون أن كل ما جازان يوهب أو يورث جاز أن يكون صداقا قليلا كان أو كثيرا حتى ولو لم يجز بيعه . ولا شك أن ما لا يجوز بيعه لا يكون مالا . وحيث أن الله تعالى قد قيد الاحلال بالابتغاء بالمال في قوله تعالى " وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " الآية . فيحمل عليها غيرها من الآيات المطلقة الخالية عن التقييد التي استدل بها الظاهرية .

---

( ١ ) انظر فتح الباري للإمام ابن حجر ١١٧/١١ .



هذا وقد نقل القاضي عياض (١) الاجماع على أن مثل المشي  
الذى لا يتمول ولا له قيمة لا يكون صدقة ولا يحل به النكاح (٢) .  
وبناء على ما نقله القاضي فلا يعتمد هذا المذهب الظاهرية لطائفه  
من المخالفة للمواضحة للاجماع .

أدلة القائلين بالتحديد وهم :

أولا : الاحناف :

استدل الحنفية فيما ذهبوا اليه من أن المهر له حد <sup>أدنى</sup> ~~أدنى~~  
أقله عشرة دراهم لا ينقص عنها . بالسنة والقياس .

أما السنة :

فقد استدلو بحديث جابر رضى الله عنه الذى رواه عن النبى صلى الله عليه  
وسلم " قال الا لا يزوج للنساء الا الأولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولا مهر  
أقل من عشرة دراهم " . أخرجه الدارقطنى ثم المبيهقى فى سننهما (٣)

---

(١) هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي من كبار علماء

الطالكية ولد بمدينة سبتة سنة ٤٧٦ هـ وتوفى فى مدينة مراكش من  
بلاد المغرب الاقصى سنة ٥٤٤ هـ . ومن مؤلفاته :

١ - كتاب الشفاء فى حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم

٢ - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك .

وغيرهما ( انظر كتاب التعريف بالقاضى عياض ص ٢ وطبعها . )

(٢) انظر فتح البارى : ١١٧/١١ .

(٣) انظر سبل السلام : ١٨٠/٣ . انظر نصب الراية : ١٩٦/٣ .

وجه الاستدلال منه واضح في أن أقل المهر الواجب هو عشرة

دراهم لا ينقص عنها .

### وأما القياس :

فحاصله أن المهر حق الشرع لقوله تعالى " وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " الآية . حيث قيد الإحلال به . وسببه اظهار خطر البضع على ما تقدم ، ومطلق الطل لا يستلزم الخطر كحبة حنطة وكسرة خبز وقد عهد في الشرع تقدير ما يستباح به العضو بماله خطر وذلك عشرة دراهم في حد السرقة فيقدر به في استباحة البضع ( ١ )

### مناقشة أدلة الحنفية :

فنقول ما ذكرتموه من الحديث ضعيف لا يصلح للاستدلال به لأن في سنده مشرب بن عبيد وهجاج بن أرطاة وهما ضعيفان عند المحدثين ( ٢ ) . قال الدارقطني مشرب بن عبيد متروك الحديث وأحاديثه لا يتابع عليها واسند البيهقي في المعرفة عن أحمد بن حنبل أنه قال أحاديث مشرب بن عبيد موضوعة كذباً . وقال ابن القطان في كتابه وهو كما قال . وعن أبي يعلى رواه ابن حبان في كتاب الضعفاء وقال مشرب بن عبيد يروى عن الثقات الموضوطة لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب .

---

( ١ ) انظر فتح القدير : ٤٣٧/٢ .

( ٢ ) " سبل السلام : ١٨٠/٣ .

وأما حجاج بن أرطاة فهو ضعيف ويدلس على الضعفاء اهـ

وقال البيهقي هذا ضعيف بمرة .

وقال الترمذي حديث غريب وما أرى اسناده متصلا .

وقال الحاكم انه حديث غريب .

وقد أخرجه أيضا الدارقطني في الحدود عن جويبر عن الضحاك النزال

ابن سبرة عن علي وجويبر هذا ضعيف .

كما أخرجه من طريق آخر عن الضحاك بسنده وفيه محمد بن مروان أبو جعفر

قال الذهبي لا يكاد يعرف ( ١ ) .

وقال الاطام ابن القيم في اعلام الموقعين ما نصه " ان حديث العشرة

الدراهم غير صحيح بل هو من وضع حزام بن عثمان ومشر بن عبيد الحلبي

وقد صح عن جابر الذي رواه عنه انه أفتى بخلافه فأجاز النكاح بالقليل

والكثير " اهـ فقد روى عنه رضى الله عنه " من أعطى في صداق امرأة

سويقا أو تمرا فقد استحل ( ٢ ) أخرجه أبو داود .

فظهر بما ذكرناه ان حديث لا مهر أقل من عشرة دراهم لا تقوم

به الحجة ولا ينتهي دليلا . علما بأنه جزء من حديث نصه " ألا لا يزوج

النساء الا بالأولياء ولا يزوجن الا من الأكفاء ولا مهر أقل من عشرة دراهم " .

والأحناف أنفسهم لا يعطون به في الولاية ولا في الشهود فهو

ضعيف باعترافهم ( ٣ ) فكان عليهم ألا يعطوا به في المهر لأنه ان كان

---

( ١ ) انظر نصب الراية : ١٩٦/٣ ، ١٩٧٠ .

( ٢ ) انظر اعلام الموقعين لابن القيم : ٥٢/٣ ، سنن أبي داود ٣١٧/٢ .

سبل السلام ١٧٩/٣ ، نيل الأوطار ١٨٧/٦ .

( ٣ ) انظر فتح القدير للكمال ابن الهمام [وتبيين الحقائق شرح كزالد فائق ٢/ ١٣٧ .

صحيحاً وجب العمل به على الإطلاق وإن لم يكن صحيحاً وجب ترك العمل به على الإطلاق . أما العمل ببعض الحديث دون بعضه فتحكم محقق وهو .

وحيث قد ثبت ضعف حديث الدراهم العشرة فهو لا يقوى على معارضة حديث الخاتم من الحديد المتفق عليه والدال على عدم التحديد للمهر بمقدار معين .

### وأما القياس :

فلم تسلم مقدماته وذلك لأنه انبنى على مقدماتين :

أحدهما : أن الصداق عبادة .

والثانية : أن العبادة مؤقتة . وفي كليهما نزاع وذلك لأنه قد يفتى

في الشرع من العبادات ما ليست مؤقتة بل الواجب فيها هو أقل ما ينطلق عليه الاسم " كالاغتلاف في المسجد فإنه يكفي المكث فيه أقل زمن ينطلق عليه اسم اعتكاف . وكقيام الليل فإنه يحصل بأقل ما يصدق عليه اسم صلاة وهو ركعتان " .

وأيضاً فإنه ليس فيه شبه العبادات خاصاً . ( ١ )

ولسو سلمت مقدماته فهو قياس مع الفارق . لأن النكاح استباحة انتفاع في الجملة . والقطع في السرقة اتلاف عضد ون استباحته وهو عقوبة وحد . والمهر عوض في الجملة نقياسه على الأعوان أولى . ( ٢ )

---

( ١ ) انظر بداية المجتهد : ١٧ / ٢ .

( ٢ ) انظر المفنى والشرح الكبير ٥ / ٨ .

" فتح البارى : ١١٥ / ١١ .

قال ابن حزم ردا على هذا القياس ما نصه " انه أسخف قياس  
فى العالم لأنه لا شبهة بين النكاح والسرقة . وأيضا فان اليد تقطع  
البتة والفرج لا يقطع . والنكاح طاعة والسرقة معصية . ( ١ )

علم بأن الأحناف أنفسهم قد اعترضوا على قياسهم هذا . قال  
الكمال " هذا القياس من رد المختلف فيه الى المختلف فيه ، فان حكم  
الأصل مضع فانهم لا يقدرون نصاب السرقة بعشرة . وأيضا المقدار فى  
الأصل عشرة مسكوكة أو ما يساويها ولا يشترط فى المهر ذلك . فلو سعى  
عشرة تبرأ تساوى تسعة مسكوكة جاز . ( ٢ )

وان سلمنا عدم الفارق فلا اعتبار بهذا القياس لأنه معارض بحديث  
التمس ولو خاتما من حديد المتفق عليه والدال على عدم التحديد للمهر  
فى القلة . اذ الخاتم من الحديد لا تبلغ قيمته عشرة دراهم بل ولا عشرين  
وما هو مقرر فى الأصول انه لا قياس مع وجود النص . ( ٣ )

### ثانيا : أدلة الملكية :

استدل المالكية على مذهبهم بأن للمهر حدا أدنى وهو ربع دينار  
من الذهب الخالص أو ثلاثة دراهم من الفضة الخالصة بالقياس . فهم  
يوافقون الحنفية فى قياسهم حيث يرون أن المهر سبب لاستباحة العضو  
بمال ، فيجب أن يكون مقدرا قياسا على نصاب القطع فى السرقة ، الا أنهم

---

( ١ ) انظر المحلى لابن حزم : ٤٩٦/٩ .

( ٢ ) " فتح القدير : ٤٣٢/٢ .

( ٣ ) " فتح البارى للإمام ابن حجر : ١١٥/١١ .

يخالفون الحنفية في تقدير المهر تبعاً لاختلافهم في مقدار المال الموجب للقطع في السرقة .

فالمالكية كما تقدم يرون أن هذه المسألة مبنية على أن يد السارق تقطع بربح دينار ذهباً فيقاس المهر عليه بناءً على أنه عضو مستباح بطل فوجب أن يتقدر بما أقله ربح دينار أو ثلاثة دراهم . ( ١ )

#### مناقشة أدلة المالكية :

يرد على المالكية المناقشات التي نوقش بها قياس الحنفية لأنهم متفقون معهم في تحديد أقل المهر الواجب قياساً على القطع في السرقة وإن اختلفوا في القدر الواجب في المهر تبعاً لاختلافهم في القدر الموجب للقطع في السرقة .

#### الترجيح ————— ح :

بناءً على ما ذكرناه من أدلة الطرفين القائلين بعدم التحديد لأقل المهر الواجب والطرف الثاني القائلين بالتحديد وما ورد على كل فريق من مناقشات وما أجيب به عنها . يتضح لنا أن المذهب الراجح في هذا الموضوع هو مذهب القائلين بعدم التحديد وهم الشافعية ومن وافقهم لقوة أدلتهم وسلامتها وخلوها عن المعارض . والله أعلم بالصواب .

---

( ١ ) انظر الباغي على الموطأ : ٢٨٩ / ٣ .

" القرطبي : ١٢٨ / ٥ .

" بداية المجتهد : ١٨ / ٢ .

## الفصل الرابع

### فى

### جنس الصداق

ونتناول فى هذا الفصل ما يلى :

- ١ - حكم الصداق من الأعيان المعينة والثابتة فى الذمة .
- ٢ - حكم الصداق المجهول الجنس والنوع والقدر والصفة .
- ٣ - مذاهب الفقهاء فى الصداق المعين المعلوم الجنس والنوع المجهول القدر والصفة .
- ٤ - حكم الصداق اذا كان منفعة مع بيان شروط المنفعة عند الفقهاء .
- ٥ - بيان آراء الفقهاء فى جمل تعليم القرآن صداقا .
- ٦ - حكم المهر اذا كان منفعة من قبيل الخدمة وآراء الفقهاء فى ذلك .

تمهيد :

قال الفقهاء كل ما جاز أن يكون ثمنًا في البيع أو أجرة في الإجارة من العيين والدين والحال والموئيل والقليل والكثير ومنفعة الحر والمبند ( على خلاف في ذلك ) . وكل منفعة تقابل بالمال جاز أن يكون صداقا .

وعلى هذا فالفضة والذهب سواء كانا من النقدين أم كانا حليًا والمروى والمكيلات والموزونات والحيوان وورق النقد المعروف اليوم . كل ذلك يصلح أن يكون صداقا متى كان معلوماً علمًا تنتفى معه الجهالة بالإشارة اليه ويتمين جنسه ونوعه ومقداره ان كان ما يحتاج في تعيينه الى بيان المقدار .  
واليك مذاهب الفقهاء في ذلك بالتفصيل .



أولا : حكم الصداق من الأعيان المعينة والثابتة في الذمة :

ذهب جمهور الفقهاء الى أن المهر لا يخلو ما أن يكون من قبيل الأعيان أو من قبيل المنافع .

أما الأعيان : فضربان

- أ - ضرب يجوز تملكه كالدراهم والدنانير والعروض والحيوان ونحو ذلك .  
ب - ضرب لا يجوز تملكه كالخمر والخنزير والميتة والدم ونحو ذلك .

فأما ما لا يجوز تملكه فتلاثة أضرب :

- ١ - ضرب لا يستدام ملكه ٢ - ضرب لا يطك جطة ٣ - ضرب يضيع من تملكه حق الغير .

الضرب الأول :

كأن يمدقها أباه أو من يعتق عليها فان ذلك جائز سواء كانت موسرة أم معسرة ويعتق عليها من ذكر .

الضرب الثاني :

فهو الذي لا يطك جطة إما لكونه غير طاهر كالخمر والخنزير والميتة وغير ذلك مما لا يجوز تملكه . وإما لكونه غير منتفع به كحبة حنطة أو زبينة أو قشرة بصلة أو قمع بان نجائه ونحو ذلك مما لا ينتفع به لعدم ماليته . وهذا الضرب لا يجوز جعله صداقا في النكاح لأنه لا يصح جعله عوضا في البع لعدم ماليته كما تقدم .

### الضرب الثالث :

ما يصح تطكه ولكن يمنع منه حق الضير وهو :

أ - اما أن تكون فيه شبهة أولا .

فان كانت فيه شبهة كولاية أو اذن من الشارع يصح جعل ذلك صداقا .  
مثاله كأن تزوج الولي بطل الصغير صح عقد النكاح بما ذكر ويتبع الابن  
الأب في قيمة ماله .

وأما الاذن من الشارع : يكون بالنسبة للظافر بخير حقه كالمطلق  
والوديع وذلك بالنسبة للطل الذي يخاف فسادَه فيصح جعل ذلك  
صداقا وعلى المطلق والوديع الضمان .

ب - أو ليست فيه شبهة :

مثاله كالدراهم المسروقة أو المغصوبة فلا يصح جعل ما ذكر صداقا  
لأنه لا يصح جعله عوضا في البيع لعدم ملكيته للعاقدة .

ويرى الاطام سحنون ( ١ ) من المالكية أن النكاح ثابت ان لم تعلم بذلك

الزوجة فان علمت بذلك فسخ قبل البناء وثبت بعده بمهر المثل .

---

( ١ ) سحنون : هو الاطام أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي  
من كبار علماء المالكية كان في زمن الاطام مالك بن أنس ولكنه لم يجتمع  
به لبعده المسافة بينهما ولقلة يده . وكان يقول لحى الله الفقر فلولا  
لأدركت مالكا . وقد سمع من تلاميذ الاطام مالك كابن القاسم وأشهب  
وابن وهب . وسمى سحنون بطائر حديد لحدثه في المسائل .  
ولد عام ١٦٠ هـ - وقد تولى قضاء افريقية في زمن الأمير محمد بن الاغلب  
الى أن توفي ٢٤٠ هـ .  
انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ١ / ٨٥ هـ وما بعدها .

وأما ما يجوز تملكه :

فانه ينقسم الى قسمين : معين وغير معين .

فأما المعين :

فيجوز عقد النكاح به ما لم يمنع من ذلك عذر غالب وذلك على وجهين

حاضر وفائب .  
حاضر

فأما الحاضر :

فيجوز عقد النكاح به سواء كان ما يتعين بالتعيين في عقود المعاوضات من العروس والمقار والحيوان وسائر المكيلات ، والموزونات من الطعام وغيره ما عدا الدراهم والدنانير .

أو كان ما لا يتعين بالتعيين في عقود المعاوضات كالدراهم والدنانير .  
فيجوز جعل ذلك المعين الحاضر مهرا في النكاح لأنه عقد معاوضة .  
ولأنه مال لا جهالة له في نفسه فما جعل مهرا لم يتغير في نفسه  
وانما التغير في رغبات الناس .

وأما ما يكون فيه عذر غالب يمنع من جعله مهرا .

وذلك كالثمره قبل بدو صلاحها .

أو الجنين في بطن أمه . وغير ذلك مما لا يكون معلوما فانه لا يصح

جعله مهرا في النكاح لما فيه من الضرر .

كذلك لا يصح جعل الصداق مالا معيناً لا يملكه الزوج كدار لخبره

لعدم ملكيته للموض .

### وأما الغائب :

فلا يخلو ما أن يكون مقدورا على تسليمه أو تسلمه أولا فان كان مقدورا على تسليمه أو تسلمه فيصح جعل ذلك صداقا ما لم تكن الخيبة بعيدة جدا ، فيرى ابن القاسم (١) من المالكية الكراهة لا نقطاع خبره ، وان لم يكن مقدورا على تسليمه كالأضال والآبق فلا يصح جملة عوضا في النكاح كالبيع (٢)

### وأما الأعيان التي ليست معينة وانما تثبت في الذمة :

فلا تخلو ما أن تكون من قبيل النقد . واما أن تكون من غير النقد ؛ فان كانت من قبيل النقد : فشرطه

- ١ - أن تكون معلومة القدر والنوع ان غلب أحد النقيدين .
- ٢ - أن تكون معلومة الأجل ان كان مؤجلا . وان أطلق تمجلا .

---

(١) ابن القاسم : هو الامام أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد ابن جنادة الحنفي من الطبقة الأولى صاحب الامام مالكا عشرين سنة وتفقه به . قال ابو اسحاق الشيرازي جمع ابن القاسم بين الفقه والورع . توفي بمصر سنة ١٩١ هـ وعمره ثلاث وستون سنة (٦٣) .

انظر ترتيب المدارك للقاضي عياض ١/٤٣٣ وما بعدها .  
(٢) انظر بدائع الصنائع ٣/٤٤٠ ، السهذب ٢/٥٦ ، حاشية الشرقاوي على التحرير ٢/٢٠ ، ٢١ ، في البيوع وفي ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ في النكاح الباجي على الموطأ ٢/٢٨٩ و ٢٩٠ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٤٩٤ ، مطالب أولى النهى ٥/١٧٩ .

ويرى ابن القاسم من المالكية أنه لو سقط ذكر السكة من النقد  
واقصر على قوله كذا وكذا ديناراً ولم يسم من أى سكة لكان للزوجة من  
السكة التجارية ما عقد الصداق فى تاريخه . فان جرى فى البلد سكان  
كان لها من أغلبهما فان تساوتا فى الجرى أعطيت النصف من كلا السكتين .  
أما ابن سحنون فيرى أنه لا بد من ذكر سكة النقود التى وقّع  
النكاح بها . ( ١ ) .

وان كانت من غير النقد :

فان كانت مما يجوز أن يكون عوضاً فى البيع . وكانت معلومة  
الجنس والنوع والقدر اذا كان مما يتمين بالقدر والصفة فالعلماء متفقون  
على جعل هذا المال الموصوف فى الذمة صداقاً . ( ٢ )

ثانياً : حكم الصداق اذا كان مجهول الجنس والنوع والقدر والصفة :

لا خلاف بين الفقهاء فى أن ذلك لا يصح جعله صداقاً :  
كما لو تزوجها على حيوان أو دابة . أو نحو ذلك بدون تعيين .  
لم تصح التسمية هنا لأن جهالة الجنس نوع من الجهالة الفاحشة لأن اسم  
الجنس تحته أنواع مختلفة . وتحته كل نوع أشخاص مختلفة . فليس البعض  
أولى من بعض بالارادة . ولأنه بجهالة الجنس . لا يعرف الوسط . لأنه  
انما يتحقق فى الأفراد المتماثلة وذلك باتحاد النوع .

---

( ١ ) مواهب الجليل ٤٩٩/٣ ، الانوار لعمال الأبرار ٨٢/٢ .

( ٢ ) انظر بداية المجتهد ١٩/٢ .

والأصل في ذلك أن جهالة الموضع ، تمنع تسميته كما في البيع  
والاجارة لكونها مفضية الى النزاع . ولأن جهالة الجنس تزيد على جهالة  
مهر المثل . حيث ان الكل متفق على أن مهر المثل فيه ضرب من الجهالة  
الا أنه بعد تساوى المرأتين في الجمال والمال والسن والمقل والحفة والدين  
والبلد وغيرها مما هو معتبر في الكفاءة يقل التفاوت بينهما فتقل الجهالة  
بخلاف الجهالة هنا فمما لا شك فيه أنها تزيد على الجهالة في مهر المثل  
فتمنع صحة التسمية . ( ١ )

ثالثا : اذا كان الصداق معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة والقدر :

كما لو تزوجها على عبد أو أمة أو فرس أو جمل أو ثوب هروى مبينا  
جنس كل ونوعه وغير ذلك مما يذكر جنسه ونوعه .

فقد اختلف الفقهاء في ذلك بين قائل بصحة التسمية وبين قائل  
بعدم صحتها :

سبب الخلاف :

هو هل يجرى النكاح في ذلك مجرى البيع من القصد في التشاح أو ليس  
يبليغ ذلك المبلغ بل القصد منه أكثر من ذلك المكارمة .  
فمن قال يجرى فيه التشاح كالبيع قال كما لا يجوز البيع على شيء غير موصوف  
كذلك لا يجوز النكاح . ومن قال ليس يجرى مجراه ان المقصود منه انما هو  
المكارمة قال يجوز ( ٢ )

---

( ١ ) انظر بدائع الصنائع ٣ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

( ٢ ) بداية المجتهد ٢ / ١٩ .

التي عدم صحة التسمية . ( ١ )

وزن ذهب الحنفية والمالكية :

الى الجواز ويتفقان معا في أن للزوجة الوسط من ذلك . الا أن  
الأحناف يرون أنه كما يكون للزوجة الوسط يكون للزوج الخياران شاء  
أعطاهما الوسط وان شاء أعطاهما قيمته . ( ٢ )

## أما العناية :

فملس فریقین :

فريق : يوافق المالكية في أن لها الوسط . هذا ان لم يضيفه الى نفسه  
والا فلها أحد ما عنده بالقرعة لأنه اذا صح أن يكون صداقها  
استحققت واحدا غير معين فوجب القرعة لتمييزه كما لو اعتق أحد عبده .  
والفريق الآخر : يوافق الشافعية في عدم صحة التسمية وهذا هو الراجح  
عندهم . ( ٣ )

- (١) استنى المطالب ٢٠٤/٣ .
- (٢) الأنوار لأعمال الأبرار ٨٢/٢
- فتح القدير ٤٦٢/٢
- بدائع الصنائع ٤٤٢/٣ .
- الباجى على الموطأ ٢٩١/٣ .
- بداية المجتهد ١٩/٢ .
- (٣) المفنى ١٨/٨ ، المصحح الكبير ١٦/٨ ، مطالب أ ولى النهى ١٨٠/٥

### أدلة الشافعية ومن وافقهم من الحنابلة :

استدلوا على عدم صحة التسمية : بأن المسمى مجهول الوصف فلا تصح تسميته كما في البيع والاجارة . حيث ان كلا منهما عقد معاوضة . كما أن جهالة الوصف تفضي الى المنازعة كجهالة الجنس . ولما كانت جهالة الجنس تمنع صحة التسمية فكذلك جهالة الوصف . ( ١ )

### أدلة الحنفية والمالكية القائلين بالجواز :

قالوا ان النكاح معاوضة المال بما ليس بمال . والحيوان الذي هو معلوم الجنس والنوع مجهول الصفة يجوز أن يثبت ديناً في الذمة ، بدلا عما ليس بمال في الذمة . قال عليه الصلاة والسلام " في النفس المؤمنة مائة من الابل وليس فيها معلوم الا الوسط والبضع ليس بمال . فجاز أن يثبت الحيوان ديناً في الذمة بدلا عنه .

ولأن جهالة الوصف مثل جهالة مهر المثل أو أقل ألا ترى أن الشرع أوجب مهر المثل مع جهالة وصفه وقدره في بعض الأمور بأن لم يكن من أقاربها من تزوج وعلم لها مهر فانه يحتاج الى تقويم وتخمين . ففي هذه الصورة جهالة مهر المثل فوق الجهالة الناشئة عن عدم الصفة التي هي محل الخلاف لأنها جهالة صفة وجهالة مهر المثل جهالة جنس فتصحح التسمية أولى . وهذا بخلاف البيع فانه لا يحتمل الجهالة أصلا في البذل قلت وأكثر .

---

( ١ ) المغني ١٩/٨ ، الشرح الكبير ١٢/٨ .



ويرى الحنفية انه لما كان الوسط لا يعرف الا بتقييمه صارت القيسة أصلاً مزاحماً للمسمى كأنها هو فتجبر على قبول أى آتائها . وأما وجوب الوسط فلا أن الوسط هو المعدل لما فيه من مراعاة الجانبين لأن الزوج يتضرر بإيجاب الجيد والمرأة تتضرر بإيجاب الرديء فكان البدل فى ايجاب الوسط (١)

والذى أراه أن الأدلة التى اعتمد عليها كلا الفريقين قائمة على القياس وهى لا تخلو من نظر : فالقائلون بعدم الجواز . قاسوا الجهالة هنا على الجهالة فى البيع بناءً على أن كلا منهما عقد معاوضة مالية .

والتحقيق : أنه قياس مع الفارق . لأن البيع معاوضة مال بمال . أما النكاح فمعاوضة مال بماليس بمال . ثم ان البيع مبنى على المضايقة والماكسة والتشاح فالجهالة فيه وان قلت تفضى الى المنازعة فهو لا يحتمل جهالة البدل أصلاً قلت أو كثرت . بخلاف النكاح فانه مبنى على المساومة والمروءة والمكارمة . فالجهالة اليسيرة فيه كجهالة مهر المثل لا تفضى الى المنازعة . (٢)

وأما القائلون بالجواز :

فقد قاسوا الجهالة هنا على الجهالة فى الدية بناءً على أن كلا منهما

---

(١) فتح القدير : ٤٦٢/٢ ، ٤٦٣ .

بدائع الصنائع : ٤٤١/٣ وما بعدها .

الباجى على الموطأ : ٢٩١/٣ .

(٢) بدائع الصنائع : ٤٤١/٣ .

معاوضة مال بماليس بمال .

والتحقيق : انه قياس مع الفارق لأن الدية ليست عقدا وانما الواجب فيها بدل متلف لا يعتبر فيه التراضى فهو كقيم المتلفات . فكيف يقاس عليها عوض فى عقد يعتبر تراضيهما فيه . ( ١ )

والذى أراه أن الكدل مجمع على أن مهر المثل قد يجب فى النكاح الصحيح وفيه ضرب من الجهالة . فالأولى أن يكون الضابط فى تحديد الجهالة ومدى صحتها فى التسمية من عدمه هو " مهر المثل " . فكل جهالة فى المسمى مهرا مثل جهالة مهر المثل أو أقل من ذلك تكون متحتمة ولا تمنع صحة التسمية استدلالا باغتفار الجهالة فى مهر المثل . وكل جهالة تزيد عن الجهالة فى مهر المثل تمنع صحة التسمية لافضائها الى المنازعة .

فالنكاح يغتفر فيه الجهالة اليسيرة . لأنه مبنى على المسامحة والمروءة والمكارمة . دون الجهالة الفاحشة لأنها تفضى الى النزاع . والضابط لليسيرة من الفاحشة هو الجهالة فى مهر المثل . فما يزداد عليها يعتبر من قبل الجهالة الفاحشة وما كان مثلها أو دونها فهو جهالة يسيرة مفتقرة . ولا فرق فى ذلك بين أن تكون الجهالة فى الجنس أو النوع أو القدر ان كان ما يعتبر فيه القدر أو الصفة .

وهوئيد هذا الضابط :

اغتلا فهم فى المراد من الجنس والنوع . فقد فسر فى غاية البيان

الجنس بالنوع .

وفسره في العناية على الهداية بقوله " والحق ان يقال أراد بالجنس ما هو مصطلح الفقهاء وهو النوع باصطلاح غيرهم .

وقال صاحب البحر الرائق : ان الجنس عند الفقهاء هو المقول على

كثيرين مختلفين بالأحكام كإنسان .

والنوع هو المقول على كثيرين مختلفين بالأحكام كرجل ( ١ )

كما يؤيده أيضا :

ما ذهب اليه صاحب البحر الرائق : حيث يرى أن مهر المثل هو

الضابط في تحديد جهالة الفاحشة من اليسيرة . ويرى ان ما كان مثل

جهالة مهر المثل فهو جهالة يسيرة محتملة . وما كان أزيد منها فهو جهالة

فاحشة لا تغتفر وتمنع صحة التسمية سواء كان مجهول الجنس أو النوع . ( ٢ )

---

( ١ ) البحر الرائق : ١٦٤/٣ ، ١٦٥٠ .

فتح القدير : ٤٦٢/٢ .

( ٢ ) البحر الرائق : ١٦٥/٣ .

#### رابعاً : جعل المنافع مهراً :

لا خلاف بين الفقهاء في جعل المنفعة مهراً إذا لم تكن من قبيل  
الخدمة كخياطة الثوب وكسكنى الدار وركوب الدابة أو السيارة ونحو ذلك ،  
لقول الله تعالى حكايه عن شعيب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام " أنى أريد  
أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج فان أتممت عشر  
فمن عندك " ( ١ ) .

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ . ولم يوجد الناسخ . لأنه  
لو وجد لا شتهر . ولو اشتهر لنقل . لكنه لم ينقل فلم يشتهر فلم يوجد .

#### شروط المنفعة التى يصح جعلها مهراً عند الفقهاء :

##### الشافعية : شروط المنفعة عند الشافعية :

- ١ - أن تكون المنفعة متقومة .
- ٢ - أن تكون مقدورة التسليم أو التسلم حساً وشرعاً حاصلة للزوجة .
- ٣ - وأن تكون ناجزه .
- ٤ - وأن تكون معلومة .
- ٥ - وأن تكون مباحة .

فلا يصح عند هم على تعليم كلمة أو آية خفيفة لا كلفة فيها ولا على قلع  
سن صحيحة ولا خياطة ثوب نفسه ولا على منفعة دار في زمن مستقبل ولا على  
عمل مجهول ولا على منفعة محرمة كتعليم القرآن للذمية لا تتعلم للرغبة فـ

## الحنا بلمسة:

شروط المنفعة عند هم هي :

- ١ - أن تكون المنفعة معلومة .
- ٢ - أن تكون مباحة يجوز أخذ العوض عنها .

ومثلوا لذلك . بغياطة ثوبها أو تعليمها صناعة فلو كانت المنفعة مجهولة  
كخدمتها فيما شأته شهرا . لم تصح التسمية لأنه عوض في معاوضة فلم يصح  
مجهولا كالثلثين في البيع والأجرة في الإجارة . ( ٢ )

## المالكية :

یشترطون :

- ١ - أن تكون المنفعة معلومة .
- ٢ - وأن تكون مباحة من عين معروفة .

ولهم في المنفعة ثلاثة أقوال :

القول الاول : الجواز مع الكراهة وهو المشهور عن الامام مالك .

(١) انظر المذهب : ٥٧/٢ .  
 الأنوار لأعمال الأبرار : ٨٢/٢ .  
 المغنى والشرح الكبير : ٨/٨ .  
 مطالب أولى النهى : ١٧٤/٥ .  
 كشف القناع : ٧٦/٣ .

القول الثاني : الجواز من غير كراهة وهو عن اصبح وسحنون .

القول الثالث : بالمنع وهو رأى ابن القاسم . ( ١ )

الاحناف :

يشترطون في المنفعة التي يصح جعلها مهرا :

١ - أن تكون مما يستحق مقابلتها بالمال .

٢ - أن تكون معلومة .

ومثلوا لذلك : بركوب الدابة ، وسكنى الدار ، وزراعة الأرض مدة معلومة . ( ٢ )

الشيعة الزيدية :

يقولون أنه يشترط في المنفعة أن تكون في حكم المال . جائزة مقدورة

غير واجبة ولا محظورة كنحو خدمة عبد أو حر أو سكنى الدار مدة معلومة ونحو

ذلك مما يستحق الأجرة . ( ٣ )

الظاهرية :

يقولون أنه يصح مهرا كل عمل حلال موصوف كتعليم شيء من القرآن

أو تعليم العلم أو البناء أو الخياطة أو غير ذلك اذا تراضيا بذلك . ( ٤ )

---

( ١ ) الباجي على الموطأ : ٢٧٧/٣ . بداية المجتهد : ٢٠/٢ .

( ٢ ) حماد بن عابد بن : ٤٥٣/٢ .

( ٣ ) التاج المذهب : ٤١/٢ .

( ٤ ) المحلى لابن حزم : ٤٩٤/٩ .

وإذا نظرنا الى أقوال الفقهاء في شروط المنفعة التي يصح جعلها مهرا نرى أن الكل ماعدا الظاهرية ( ١ ) يشترطون أن تكون المنفعة مما تقابل بالمال . لأن عقد النكاح عقد معاوضة فيجب أن يكون المصووض مالا أو منفعة متقومة بالمال كما في البيع والاجارة .

وأما اذا كانت المنفعة ليست في حكم المال كما لو تزوجها على أن يطلق فلانة فان هذه المنفعة لا يصح جعلها مهرا . لأنه لا يصح جعل هذه المنفعة عوضا في البيع والاجارة .

---

( ١ ) الظاهرية لا يشترطون المالية في المنفعة بناء على عدم اشتراطها في المهر .

### خامسا : جعل تعليم القرآن الكريم مهرا :

اختلف الفقهاء في جواز جعل المهر تعليم القرآن للزوجة .

وسبب اختلا فهم :

هو هل يعتبر تعليم القرآن الكريم من قبيل المنافع التي تقوم بالمال فتصح تسميته صداقا أم أنه عبادة وقرية لا تقابل بالمال فلا يصح جعله صداقا .

ذهب جمهور الفقهاء : وهم الشافعية والمالكية وابن القيم من الحنابلة والزيدية الى أن تعليم القرآن الكريم من قبيل المنافع التي تقوم بالمال فيصح جعل ذلك صداقا في النكاح . ( ١ )

وذهب الحنفية والحنابلة :

الى عدم جواز جعل تعليم القرآن صداقا .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور بحديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه .  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا . فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها  
ان لم يكن لك بها حاجة فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهل عندك شيء تصدقها اياه ؟ فقال : ما عندي الا ازارى هذا فقال : النبي صلى الله

---

( ١ ) انظر : المذهب ٥٦/٢ ، الباجي على الموطأ ٢٧٢/٣ ، زاد المعاد

٢٩/٤ . انظر البحر الزخار ١٠٨/٤ .



عليه وسلم ان أعطيتها ازارك جلست لا ازارك . فالتمس شيئا فقال ما أجد شيئا فقال : التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له النسبي صلى الله عليه وسلم . هل معك من القرآن شيء ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور يسميها . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن . وفى رواية " قد أنكحتكها بما معك من القرآن . وهذا الحديث متفق عليه . ( ١ )

موضع الدليل من الحديث : قوله عليه الصلاة والسلام " قد أنكحتكها بما معك من القرآن " وهو يحتمل وجهين :

الوجه الاول : وهو الأظهر . أن يعلمها ما معه من القرآن كله أو مقدارا معيناً منه فيكون ذلك صداقها . وقد روى تفسير ذلك عن الامام مالك وعليه فتكون الباء للتمهض . وقد روى أنها زائدة فى الحديث أى فقال له انطلق فقد زوجتكها ، فعلمها ما معك من القرآن . ذكر ذلك الامام مسلم فى صحيحه . وقد جاء فى بعض طرق الحديث الصحيحة فعلمها من القرآن وعين فى حديث أبى هريرة ما يعلمها وهو عشرين آية . وذلك لما قال له عليه الصلاة والسلام ما تحفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها قال قم فعلمها عشرين آية وهى امرأتك .

الوجه الثانى : ان ذلك خاص بذلك الرجل دون غيره . وهذا التخصيص يحتاج الى دليل . وعلى هذا الوجه تكون الباء بمعنى

---

( ١ ) انظر فتح البارى للامام ابن حجر : ١١٥ / ١١ : ١١٧٠ .

اللام أى لأجل ما معك من القرآن - والتأويل الأول كما قلنا أظهر من  
جهة اللفظ والمعنى (١) . وما يؤيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام  
" ان أحق ما أخذتم عليه أجرنا كتاب الله " الحديث .

#### مناقشة أدلة الجمهور :

قد يقال : ان قوله عليه الصلاة والسلام قد زوجتها بما معك من  
القرآن . أن الباء ليست متممة للتمويه . لجواز أن تكون للسببية  
أوللتعليل أى لأجل أنك من أهل القرآن أو المراد ببركة ما معك من  
القرآن فلا يصلح دليلاً .

فانه قد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً على سورة  
من القرآن ثم قال لا تكون لأحد بعدك مهراً . (٢)

#### الجواب عن ذلك :

قال الامام القرطبي قوله علمها نص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن  
ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال ان ذلك كان اكراماً للرجل  
فان الحديث يصح بخلافه .

وقولهم ان الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لفظة ولا مساقاً .

---

(١) انظر فتح الباري للامام ابن حجر : ١١٨/١١ .

" نيل الاوطار للشوكاني : ٣١٦/٦ ، ٣١٧ .

" الباجي على الموطأ : ٢٧٢/٣ .

(٢) انظر : بدائع الصنائع للكاساني ٤٢٩/٣ ، البحار الرائق ١٥٧/٣ ،

المغني لابن قدامة ٩/٨ .

وأما الحديث الذي ذكره فرواه سعيد بن منصور في سننه وهو مرسل  
وفيه من لا يعرف . فلا يصلح للاحتجاج به ( ١ ) .  
وحيث قد تبين لنا أن الباء للتمهيز . فيكون النكاح حينئذ قد وقع بمقتضى  
المعاوضة المالية الناشئة عن منفعة تعليم القرآن . ويكون ذلك دليلا على  
جواز كون الصداق منفعة تقابل بمال ومن ذلك منفعة تعليم القرآن بدليل  
الحديث السابق .

أدلة الأحناف ومن وافقهم :

استدلوا بقوله تعالى :  
" وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم " الآية .  
فإن الله سبحانه وتعالى قد شرع ابتغاء النكاح بالمال . فما لا يكون مالا لا يكون  
صداقا .

وتعليم القرآن ليس بمال . لأنه لا يصح الاستئجار على تعليم القرآن  
عند أئمة الأحناف الثلاثة إلا ما أبى حنيفة ومحمد بن الحسن وأبو يوسف .  
وقوله تعالى " وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة  
فنصف ما فرضتم " :  
فقد أمر الله تعالى بتنصيب المفروض في الطلاق قبل الدخول وذلك يقتضى  
كون المفروض محتملا للتنصيب . وهو المال . بخلاف تعليم القرآن فلا يمكن تنصيفه  
إذا حصل طلاق قبل الدخول وتعلمت .

---

( ١ ) انظر فتح الباري لابن حجر : ١١٨/١١ وما بعدها .

" نيل الأوطار : ٣١٦/٦ ، ٣١٧٠ .

واستدلوا بالمعقول :

وقالوا ان تعليم القرآن عادة وقرية لفاعله فلا تقبل بالطل - ~~وهنا على~~  
ذلك فلا يصح جعلها صداقا كالصلاة والصوم . ولأن التعليم من المتعلم  
والمعلم مختلف ولا يكاد ينضبط فأشبه المجهول . ( ١ )

مناقشة أدلة الحنفية ومن وافقهم :

نقول لهم : نحن معكم في أن الصداق لا بد أن يكون ما لا لقوله تعالى  
" وأحسن لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم الآية " .  
ونحن وأنتم متفقون على جواز جعل المنفعة المتقومة بالمال صداقا وتعليم  
القرآن مما لا شك فيه منفعة . الا أنكم تقولون بأن هذه المنفعة لا تقوم  
بالمال بناء على أنها قرية وعادة لفاعله .

ونحن : نخالفكم في ذلك فانه لا يلزم من كونها قرية وعادة لفاعله  
أن تكون قرية مقومة بالمال لمن يعلمها له بدليل سياق الحديث الذي ذكرناه  
والأمر فيه بالتعليم والنكاح على هذا التعليم .

وأما قولكم : ان التعليم من المتعلم والمعلم مختلف فيه ولا يكاد ينضبط  
فأشبه الشيء المجهول .

فنقول : ان المشروط تعليم معين كما تقدم في بعض طرق الحديث  
قم فعلها عشرين آية وهي امرأتك .

---

( ١ ) حاشية ابن عابدin ٤٥٩/٢ ، تبين الحقائق ١٤٥/٢ ، بدائع  
الصنائع ٤٢٩/٣ وما بعدها . كشف القناع ٧٧/٣ ، منتهى الارادات  
١١١/٣ ، المغنى لابن قدامة ٩/٨ .

وأما الجهل بمدّة التعليم فيحتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب  
الزوجية لأن الأصل استمرار عشرتها وتعلم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام  
النساء غالباً خصوصاً مع كونها عربية من أهل لسان الذي يتزوجها (١)

وأما قولكم : عدم احتمال التنصيف في حصول الطلاق قبل الدخول

فنقول : انه مغتفر هنا أيضاً لأن الطلاق قبل الدخول نادر .

وأيضاً فان الله تعالى قال بعد أن بين أن المطلقة قبل الدخول لها  
النصف " إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح " فجاز اسقاط  
النصف من قبل الزوج أو من قبل الزوجة .

فلا مانع من جعل منفعة تعليم القرآن صداقاً على احتمال العفو عند  
الطلاق قبل الدخول فضلاً عن أن هذه المنفعة مقومة بطل ويمكن تنصيفها .

### الترجيح : ح :

نقول وبالله التوفيق ان ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من جواز تسمية  
تعليم القرآن الكريم مهراً بناءً على أنها منفعة مقومة بالمال كما في الإجارة  
حيث ان دليل الجمهور قوى لا معارض له وحجته سليمة وما ورد عليه من  
مناقشات قد أقننا الدليل على بطلانها وما يقوى هذا الدليل ان القاضي  
عياض اليحصبي المالكى قد نقل جواز الاستئجار على تعليم القرآن عن كافة  
العلماء ما عدا الحنفية . (٢)

وما تقدم من أنه لا يكون تعليم القرآن صداقاً كله أو بعضه هكذا

---

(١) انظر فتح الباري : ١١٩/١١ .

(٢) انظر فتح الباري : ١١٩/١١ ، ١٢٠ .

" نيل الاوطار : ٣١٧/٦ .

بالنسبة لفقهاء الأحناف المتقدمين كالإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف  
ومحمد بن الحسن . أما عند المتأخرين من الحنفية فيجوز أن يكون تعليم  
القرآن صداقا بناء على جواز أخذ الأجرة على تعليمه وتعليم أحكام الدين ،  
وعلى ذلك فيكون المتأخرون من الحنفية مع الجمهور .

وأما عدم الجواز عند المتقدمين منهم كالإمام وصاحبيه فهو مبني على  
عدم جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وعلى الإلمامة والأذان لأن هذه  
الأمر من العبادات والطاعات والقرب يقصد منها المثوبة عند الله تعالى  
فيكون الشخص طاملا لنفسه فلا يجوز أخذ الأجر على ذلك ، وقد تقدم بيان  
ذلك في أدلتهم على عدم الجواز مع الرد منا عليهم .

ولما تبدلت الأحوال وتغير الزمان وضعفت الروح الدينية عند الناس  
وقلعت عن الذين يتولون تعليم القرآن وأحكام الدين علاياهم من بيت مال  
المسلمين . أفقي من جاء بعدهم من الائمة أهل التخريج والترجيح فسي  
المذهب الحنفي بصحة أخذ الأجرة على تعليم القرآن الكريم والإلمامة والأذان  
لحفظ القرآن الكريم وللمحافظة على شعائر الدين .

قال ، صاحب البحر الرائق ط نصح " الفتوى اليوم على جواز الاستئجار  
لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي أن يصح تسميته مهرا لأن ط جاز أخذ الأجر  
في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقا . ولهذا ذكر في فتح القدير هنا انه  
لما جوز الشافعي أخذ الأجر على تعليم القرآن صح تسميته صداقا . فكذا  
نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقا . ولم أر أحدا تعرض له والله  
الموفق للصواب " ( ١ ) اه ط قاله صاحب البحر .

هذا والخلاف الحاصل في مثل هذه المسائل تعبر عنه كتب الفقه بأنه اختلاف عصر ( ١ ) وزمان لا اختلاف حجة وبرهان . أو بأنه اختلاف عادة لا اختلاف حجة لأن صاحب المذهب والقدامى من فقهاء المذهب لو وجدوا في الزمن الذي وجد فيه الفقهاء المتأخرون عن زمنهم لقالوا بمثل ما قاله المتأخرون ولافتوا بمثل فتواهم .

---

( ١ ) انظر البحر الرائق ٣ / ١٨٠ .

سادسا : جعل الخدمة المعينة مهرا :

لا تخلو هذه الخدمة :

أ - اما أن يقوم بها حر أو عبد .

فان كان عبدا فلا خلاف بين الفقهاء في كونها صداقا . لأنها  
منفعة مباحة متقومة بمال ولا شيء في ذلك ، لأن العبد عرضة  
للاستخدام والابتدال لكونه مطوка فتصح التسمية ولو كان هذا  
العبد القائم بالخدمة هو الزوج ،

ب - وأما ان قام بها حر :

فاما أن يقوم بها الزوج نفسه أو أجنبي عنه .  
فان كان أجنبيا . فلا خلاف بين العلماء في كون تلك الخدمة  
صداقا . لأن اجارة الحر جائزة بلا خلاف فتكون منفعة مقومة  
بمال . وترجع الزوجة على الزوج بقيمة الخدمة اذا كان هذا  
الخادم أجنبيا عنها فلا يوءن الانكشاف عليها مع مخالطته  
للخدمة .

وأما اذا قام بالخدمة الزوج الحر :

فلا تخلو هذه الخدمة اما أن تكون لها أوليها : فان كانت  
الخدمة لوليها فلا خلاف في جواز ذلك . وانما الخلاف فيما اذا قام بالخدمة  
الزوج وكانت هذه الخدمة للزوجة ( ١ ) . واليك آراء الفقهاء في ذلك .

---

( ١ ) انظر البحر الرائق : ١٥٦/٣ .

" بدائع الصنائع : ٤٣١/٣ وما بعدها .



ذهب جمهور الفقهاء :

الى جواز خدمة الزوج الحر لزوجته وجعل تلك الخدمة صداقا  
بناءً على أنها منفعة معينة مباحة معلومة مقومة بطل كغيرها من المنافع  
التي ليست من قبيل الخدمة .

أما الأحناف :

فقد وقع الخلاف بينهم حول اعتبارها صداقا . فيرى الامام أبو حنيفة ،  
وأبو يوسف ( ١ ) ان هذه التسمية غير صحيحة . والواجب هنا مهر المثل  
ويرى محمد بن الحسن ( ٢ ) أن التسمية صحيحة ويجب قيمتها .

- 
- ( ١ ) اسمه يعقوب بن ابراهيم الكوفي قاضي القضاة وهو أول من دعى  
بذلك في الاسلام وكان متوليا لذلك في زمن الخليفة المهدي  
وابنيه الهادي والرشيد . تفقه بأبي حنيفة وكان أفضل أصحابه  
وهو الذي نشر علم أبي حنيفة في الدنيا - وذلك بسبب منصبه في  
القضاء وكان في الغالب لا يولى للقضاء الا حنفيا .  
ومن الذين أخذوا عنه الامام محمد بن الحسن الشيباني والامام احمد  
ابن حنبل والامام يحيى بن معين وغيرهم . توفي في كرخ بغداد  
سنة ١٨٢ هـ وطاش قريبا من سبعين سنة : ١ هـ ما قاله ابن الاهدل  
انظر الشذرات لابن الصطاد الحنبلي : ٢٩٨ / ١ ، ٢٩٩ .
- ( ٢ ) هو الامام محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني فقيه عصره نشأ بالكوفة  
وتفقه بأبي حنيفة ثم بأبي يوسف وكان فصيحاً بليفاً حتى قال الامام  
الشافعي لو قلت ان القرآن نزل بلغة محمد بن الحسن لفصاحته  
لقلت . ومن الذين أخذوا عنه الامام الشافعي فرحم الله الجميع  
توفي سنة ١٨٩ هـ . ١ هـ شذرات الذهب لابن الصطاد ٣٢١ / ١ ،  
٣٢٢ .

وجهه قول محمد بن الحسن أن التسمية صحيحة ويجب قيمتها .  
هو أن منافع الحر مال لأنها مال في سائر العقود حتى يجوز أخذ  
الموئنة عنها فكذا في النكاح .

وإذا كانت مالا صحت التسمية إلا أنه تعذر التسليم لما في التسليم  
من استخدام الحرية زوجها الحر وهو حرام فيجب الرجوع إلى قيمة الخدمة  
كما لو تزوجها على عبد فاستحق العبد فقد تعذر تسليمه بالاستحقاق  
فوجب عليه قيمته لا مهر المثل .

وجهه قول أبي حنيفة وأبي يوسف :

أن المنافع ليست بأموال متقومة على أصل أصحابنا ولهذا لم تكن  
مضمونة بالغصب والاتلاف وانما يثبت لها حكم التقوم في سائر العقود شرعا  
ضرورة دفعا للحاجة بها ولا يمكن هنا ، وأنه ممنوع شرطا . لأن استخدام  
الحرية زوجها الحر حرام لكونه استهانة وان لا لا وهذا لا يجوز . ولهذا  
لا يجوز للابن أن يستأجر أباه للخدمة فلا تسلم خدمته لها شرطا فلا يمكن .  
دفع الحاجة بها فلم يثبت لها التقوم فبقيت على الأصل فصارت كما لو سمي مالا  
قيمة له كالخمر والخنزير . وهناك لا تصح التسمية فوجب مهر المثل كذا هنا .

ولأن مبنى النكاح على الاشتراك في القيام بمصالح المعاش فكان لها  
في خدمته حق فإذا جعل خدمته لها مهرًا فكأنه جعل ما حولها مهرها  
فلم يجز كالأب إذا استأجر ابنه لخدمته أنه لا يجوز لأن خدمة الأب مستحقة  
على الابن . كذا هنا ( ١ ) .

---

( ١ ) انظر فتح القدير ٢ / ٤٥٠ وطبع بعدها .

### الرد على الاحناف :

والرأى الذى يمكن أن يقال ان الخدمة هنا منفعة معينة مقومة بالمال . وهى مضمونة بالفصص والا تلاف فيجب اعتبارها ههنا كما يجب اعتبار خدمة العبد والحر غير الزوج والا لما جوز محمد صحة التسمية فيها .

وأما قولهم بأن فيها اذلالا واستهانة ( وهو غير جائز ) ولهذا لا يجوز أن يستأجر أباه للخدمة .

فيرد عليهم : بأن الخدمة وان كان فيها اذلال واستهانة فان هذا لا يمنع من اعتبارها منفعة مقومة بالمال فى حد ذاتها وتكون صداقا ، والا لما صح استئجار الحر للخدمة مع أنه يجوز باتفاق الفقهاء .

وأما المنع من استئجار الأب لخدمة الابن فلمعنى خاص به ولأنه متناف مع الأمر بالا حسان وخفض الجناح فى قوله تعالى " وقضى ربك ألا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا ، اما ييلفن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما . واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا " . ولأن الأب هو السبب فى وجود الابن فليس للابن ان يذله ويستهيئ به بالخدمة بخلاف الزوج فانه أجنبى عن الزوجة .

---

= انظر تبين الحقائق ١٤٦/٢ .

بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ٤٣١/٣ وما بعدها .

البحر الرائق ١٥٦/٣ .

وأما قولهم بعدم جواز اعتبار المهر خدمة الزوجة من زوجها الحر قياساً على عدم جواز استئجار الابن لخدمة أبيه بناءً على أن كلا منهما أمر واجب ومستحق عليه .

فنقول : هو قياس مع الفارق . لأن الاستحقاق في مسألة خدمة الابن للأب استحقاق كلي . بخلاف الاستحقاق في مسألة النكاح فان استحقاق الخدمة فيه على سبيل الاشتراك بين الزوجين فلم يجعل ما حولها مهرها كما قال الأحناف . لأن هذا إنما يتأتى لو كان على الزوج وحده القيام بمصالح المعاش وبما ذكرنا يحصل الرد على الأحناف .

الترجيح :

ويترجح عندنا ما ذهب إليه الجمهور : وهو جواز اعتبار الخدمة من الزوج الحر لزوجته الحرة مهرًا بناءً على أنها منفعة معلومة مباحة مقومة بالمال .

## الفصل الخامس

فيما يجب به المهر - وتعجيله وتأجيله

وآراء الفقهاء في ذلك

---

وفيه بحثان

المبحث الأول : ما يجب به المهر ووقت وجوبه .

المبحث الثاني : تعجيل المهر وتأجيله وآراء الفقهاء في ذلك .

---

## المبحث الأول

ما يجب به المهر ووقت وجوبه

ذهب الجمهور وهم الحنفية والشافعية والحنابلة ومن وافقهم  
إلى أن المهر يجب في النكاح الصحيح بنفس العقد سواء أكان الواجب  
المسمى أم مهر المثل .

وقد استدلوا على ذلك بحديث ( ١ ) سهل بن سعد الساعدي  
رضي الله عنه على وجوب المهر المسمى بالعقد حيث طلب الرجل من النبي  
صلى الله عليه وسلم أن يزوجه المرأة المذكورة في الحديث فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها إياه فقال ما عندي إلا  
أزارى هذا فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم إن أعطيتها أزارك  
جلست ولا أزارك . الخ الحديث .

وجه الدلالة منه واضح وهو أن المرأة تطك المهر بمجرد العقد .

كما يدل على ذلك أيضا أن بالعقد أحداث الطك . والصداق يجب  
بمقابلة أحداث الطك . ولأن عقد النكاح عقد معاوضة . وهو معاوضة  
البضغ بالمهر فيقتضي وجوب طك المسمى بالعقد كالبيع . ( ٢ )

---

( ١ ) وقد سبق معنا غير مرة .

( ٢ ) بدائع الصنائع : ٤٥١/٣ .

المهذب : ٥٢/٢ .

مطالب أولى النهي : ١٩٢/٥ .

مقتضى الإرادات : ١٢٣/٣ .

البحر الزخار : ١٠٢/٤ .

مذهب المالكية :

للملكية ثلاثة أقوال في المهر المسمى :

الاول : وهو المشهور أن الزوجة تملك بالعقد النصف ويتقرر تمامه بالوطء أو موت أحدهما . وهذا هو الراجح عندهم .

الثاني : أنها تملك بالعقد الجميع أى جميع المسمى ويتقرر أدائه بالوطء أو موت أحدهما .

الثالث : أنها لا تملك بالعقد شيئاً ويتقرر المسمى بالوطء أو موت أحدهما . (١)

ولا فرق في وجوب المهر بالعقد الصحيح عند جمهور الفقهاء بين أن يكون المهر مسمى في العقد أو غير مسمى . وسواء فرض بعد العقد أو لم يفرض . وللشافعية في المفوضة (٢) قولان :

---

(١) حاشية الدسوقي ٣٠٠/٢ ، شرح منح الجليل ١١٠/٢ و ١٣٥ .  
(٢) التفويض : لغة : هو جعل الأمر للغير ويقال له الإهمال . فكأن المهر أهمل حيث لم يسم .

قال الشاعر :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا  
وشرط : هو إخلاء النكاح من المهر :

وهو نوطان :

الاول : تفويض مهر وهو أن تطلب من وليها أن يزوجهما بما شاء أو بما شاء الزوج أو بما شاء فلان . أو يقول الولي للزوج زوجتكما على ما شئنا أو على حكمنا أو على حكمك أو على حكم فلان . وهو المسمى بنكاح التحكيم عند المالكية ، وهذا النكاح صحيح ويجب فيه مهر المثل بالعقد بلا خلاف

## القول الأول :

أنه لا يجب المهر بالعقد للمفوضة وإنما يجب بالفرض لأنه لو وجب  
لها المهر بالعقد لتتصف بالطلاق قبل الدخول كالمسمى لها ففى  
العقد . وقد دل القرآن الكريم على عدم وجوبه لقوله تعالى :

---

بين الفقهاء لأنها لم تأذن فى تزويجها الا على صداق ولكنه  
مجهول فسقط لجهالة ووجب مهر المثل .

النوع الثانى : تفويض بضع وهو المراد عند اطلاق التفويض . والمفوضة  
بكسر الواو وفتحها . فالكسر على اضافة الفعل للمرأة على أنها فاعلة  
حيث فوضت أمرها الى الزوج أو الى الولي بلا مهر . أو لأنها أهملت  
المهر . والفتح على اضافته لوليها حيث فوض وليها أمرها الى الزوج  
والفتح أفصح . وتعتبر المرأة مفوضة اذا كانت عاقله بالغة رشيدة حرة  
بكرًا أم ثيبًا . وقالت لوليها أو لوكيله زوجنى بلا مهر . أو سكنت عن ذكر  
الصداق . والأولى عدم اعتبار السكوت عن المهر بدون تعرض له بالاثبات  
أو النفى من قبيل التفويض لأن النكاح يعقد غالبًا بمهر فيحمل الاذن  
على العادة فكأنها قالت زوجنى بمهر ورجح هذا فى الروى للإمام  
زكريا الانصارى . ومتى حصل التفويض فى النكاح فهو نكاح صحيح  
والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى " لا جناح عليكم ان تلتقوا النساء  
ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة " فقد أباح سبحانه وتعالى الطلاق  
مع عدم الفرض والمسيس والطلاق المباح لا يكون الا فى نكاح صحيح .  
أو أن المعنى انه تعالى قد نفى الجناح عن طلق ما لم يمس أو يفرض  
فريضة فهذا يقتضى رفع المأثم بعقده واذا ارتفع المأثم دل على اباحته .  
وللمفوضة ان تطالب بالفرض حتى لا يخلو النكاح عن المهر لأن خلوا النكاح  
عن المهر من خصوصياته عليه الصلاة والسلام . ( ١ )

---

( ١ ) انظر فيم تقدم فى المفوضة ما يلى : فتح القدير ٢ / ١٤٠ ، الباجى على  
الموطأ ٢ / ٢٠٧ . شرح الجليل ٢ / ١٢٥ وما بعدها . الانوار لاعمال  
الابرار ٢ / ٨٧ ، اسنى المطالب ٢ / ٢٠٧ وما بعدها . كشاف القناع



"وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم"  
فهى تدل بمفهومها على أنه اذا لم يفرض لها لم يجب النصف .

### القول الثانى للشافعية :

ان المفوضة يجب لها المهر بالعقد لأنه لو لم يجب بالعقد لما  
استقر بالدخول .

وينبئ على ذلك أننا ان قلنا ان المفوضة يجب لها المهر بالعقد فرض لها  
مهر المثل لأن البضع كالمستهلك فضمن بقيمته كالسلمة المستهلكة فى يد  
المشتري ببيع فاسد . وان قلنا لا يجب لها المهر بالعقد بل بالفرض فرض  
لها ما يتفقان عليه لأنه ابتداءً ايجاب فكان اليها كالفرض فى العقد . ومتى  
حصل الفرض فيكون المفروض كالمسمى فى الاستقرار بالدخول والموت والتنصيف  
بالطلاق لأنه مهر مفروض فصار كالمفروض فى العقد . وان لم يفرض لها حتى  
طلقها لم يجب لها شيء من المهر لمفهوم قوله عز وجل " وان طلقتموهن من  
قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم" فدلت الآية الكريمة  
على أنه اذا لم يفرض لم يجب النصف . وان لم يفرض لها حتى وطئها استقر  
لها مهر المثل لأن الوطء فى النكاح الصحيح من غير مهر خاص بالنبي صلى  
الله عليه وسلم وان طأ أو أحدهما قبل الفرض ففيه قولان للامام الشافعى  
رضى الله عنه .

---

== للبهوتى ٩٢/٣ وما بعدها ، المحلى لابن حزم ٤٦٦/١ .

البحر الزخار ١٢٢/٣ .

### القول الأول :

لا يجب لها المهر لأنها مفوضة فأرقت زوجها قبل الفرض والمسيس  
فلم يجب لها المهر كما لو طلقت .  
وهذا القول قال الإمام مالك رضي الله عنه •

### القول الثاني :

يجب لها المهر . لما روى علقمة قال أفتى عبد الله بن مسعود رضي  
الله عنه في رجل تزوج امرأة فطأت عنها ولم يفرض لها شيئاً ولم يدخل  
بها فقال عبد الله أقول فيها جرأى لها صداق نساءها لا وكس ولا  
شطط وعليها المدة ولهذا المصراث - فقام معقل بن سنان الأشجعي  
فقال قس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل قضائك هذا في بروع  
بنت وانفق ففرح عبد الله بن مسعود لموافقة قضائه قضاء رسول الله  
صلى الله عليه وسلم .

ولأن للموت معنى يستقر به المهر المسمى فاستقر به مهر المثل للمفوضة  
كالوط • ( ١ ) .

ما ذكرناه هو مذهب الشافعية ووافقهم في ذلك المذاهب .

---

( ١ ) الأم للإمام الشافعي ٦١/٥ ، المذهب ٦٠/٢ .

الباهي على الموطأ ٢٨١/٣ ، ٢٨٢ .

بداية المجتهد ٢٦/٢ ، المفني لابن قدامة ٥٨/٨ .

أما مذهب الأحناف والحنابلة :

فانه يجب للمفوضة المهر بالعقد بناء على أنها تملك المطالبة به فكان واجبا بالعقد كالمسمى فإذا طلبت الفرض من الزوج يجب عليه أن يفرض لها حتى لو امتنع فالقاضي يجبره على ذلك ولو لم يفعل ناب القاضي منابه في الفرض . وهذا دليل الوجوب قبل الفرض لأن الفرض تقدير . ومن المحال وجوب تقدير ما ليس بواجب .

وليها أن تحبس نفسها من الزوج حتى يفرض لها المهر ويسلمه اليها بعد الفرض وذلك كله دليل الوجوب بنفس العقد .

ثم ان المهر لو لم يجب بالعقد لما استقر بالموت كما في العقد الفاسد ولما رواه طقمة عن ابن مسعود في فتواه وتأيد ذلك بحديث معقل بن سنان الأشجعي رضي الله عنه في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق الاشجعية بمثل ذلك .

ولأن المهر لو لم يجب بالعقد لخلا النكاح عن المهر لأن القول بعدم وجوبه بالعقد يفرض الى خلوه عنه والى ان النكاح انعقد صحيحا وملك الزوج الوطء ولا مهر فيه ، وقد قال الله تعالى " وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا بأموالكم " حيث أخبر سبحانه وتعالى انه قد شرط الحل بالابتغاء بالمال وهذا دليل على عدم جواز النكاح بدون مال .

فان قيل : الا حلال بشرط ابتغاء بالمال لا ينافي الا حلال بدون هذا الشرط لأن تعليق الحكم بشرط لا ينافي وجوده عند عدم الشرط .

فالجواب عن ذلك :

أن الأصل في الابضاع والنفوس هو الحرمة . والاباحة تثبت بهذا

الشرط فعند عدم الشرط تبقى الحرمة على الأصل لا حكما للتعليل بالشرط فلم يتفقوا على الأصل .

ويدل أيضا على وجوبه بالعقد ان ملك النكاح لم يشرع لمينه بل لمقاصد لا حصول لها بعينها الا بالدوام على النكاح والقرار عليه ، ولا يدوم الا بوجوب المهر بنفس العقد لما يجرى بين الزوجين من الأسباب التي قد تحمل الزوج على الطلاق من الوحشة والخشونة . فلو لم يجب المهر بنفس العقد لا يبالي الزوج عن ازالة هذا الطك بأدنى خشونة تحدث بينهما ( ١ ) . وقد توسعنا في هذا الموضوع في بحث الحكمة في وجوب الصداق وقد سبق .

وأما القول بأن مهر المفوضة لو وجب بالعقد لتتصف بالطلاق قبل الدخول كالسمى في العقد لقول الله عز وجل " وان الملقتموهن من قبل أن تحسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " .

#### فالجواب عن ذلك : ( ٢ )

ان الآية دلت بملطوقها على تنصيف المهر بالنسبة للمطلقة قبل الدخول المسمى لها مهر . وتدل بمشهورها على عدم التنصيف في حال عدم الفرض والا لما كان هناك حاجة للتقييد بالفرض لعدم الفائدة . وليس في ذلك ما يمنع من ثبوت مهر المفوضة بالعقد .

---

( ١ ) المبسوط ٦٢/٥ وما بعدها ، المفنى لابن قدامة ٥٦/٨ .

بدائع الصنايع ٤٢٣/٣ ، ٤٢٤ .

( ٢ ) المفنى لابن قدامة ٥٦/٨ .

### الترجيح : —————

بعد عرض أدلة الفريقين والمناقشة التي وردت عليها والجواب عن ذلك يتضح لنا رجحان الرأي القائل أن مهر المفوضة ثابت بالعقد وهو رأي الاحناف والحنابلة وهو أحد قولى الامام الشافعى كما يترجح أيضا ما ذهبوا اليه بأن المفوضة التي لم يفرغ لها ولم يدخل بها أن مهرها يستقر بموت أحدهما - موتها أو موت زوجها .

وهو أيضا أحد قولى الشافعى . قال الامام النووى رحمه الله تعالى فى منهاجه أن هذا القول أظهر الأقوال عند الشافعى ( ١ ) .

ولا أدل على رجحان هذا القول من أن الشافعى رضى الله عنه يقول فى كتابه الأم عن حديث بروع بنت واشق الأشجعية فإن كان ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا ولا حجة فى قول أحد دون النبى صلى الله عليه وسلم وإن كسروا ولا فى قياس فلا شىء فى قول الا طاعة الله بالتسليم له . وإن كان لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله وهو مرة يقال عن معقل بن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض من أشجع ( ٢ )

هذا والحديث الذى استدل به الاحناف والحنابلة رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن مهدي وأخرجه البيهقى وابن حبان وقال ابن حزم لا مضمض فيه لصحة اسناده . وتضعيف الامام الشافعى له بالاضطراب لا يقدر

---

( ١ ) مغنى المحتاج ٢٣١/٣ .

( ٢ ) الامام للامام الشافعى ٦١/٥ .

فيه لأنه متردد بين صحابي وصحابي . وهذا لا يطعن في الرواية .  
والقول بأنه يروى عن بعض من أشجع لا يضر ذلك لأنه قد فسر ذلك  
البعض بمعقل بن سنان الأشجعي فقد تبين أن ذلك البعض صحابي . ( ١ )  
وقد نقل الحاكم في مستدركه عن شيخه مسعد بن يعقوب الحافظ  
أنه قال لو حضرت الشافعي لقت على رؤوس أصحابه وقلت قد صح الحديث  
فقل به . ( ٢ ) . وهذا يتضح لنا صحة هذا الحديث فينبغي العمل  
بمقتضاه .

#### وقت وجوب المهر :

وجب المهر في عقد النكاح الصحيح عقب العقد مباشرة بلا فصل .  
لأن المهر يجب باحداش الملك . والملك يحدث عقب العقد بلا فصل . ولأن  
المعاوضة المطلقة تقتضي ثبوت الملك في الموضين في وقت واحد . وقد  
ثبت الملك في أحد الموضين وهو البضع عقب العقد فيثبت في الموض  
الآخر تحقيقا للمعاوضة المطلقة . إلا أنه يجب بنفس العقد وجوبا موسما  
وانما يتضييق عند المطالبة كالثمن في باب البيع فانه يجب بنفس العقد  
وجوبا موسما وانما يتضييق عند المطالبة من البائع للمشتري بالثمن ، وإذا  
طالبت المرأة بالمهر يجب على الزوج تسليمه أولا لأن حق الزوج في المرأة  
متعين وحق المرأة في المهر لم يتعين بالعقد وانما يتعين بالقبض فوجب  
على الزوج التسليم عند المطالبة يتعين كما في البيع . فان المشتري يسلم  
البائع الثمن أولا ثم يسلم البائع المبيع إلا أن الثمن في باب البيع اذا كان ديناً

---

( ١ ) نيل الاوطار ٦ / ١٧٣ .

سبل السلام ٣ / ١٥٠ وما بعدها .

( ٢ ) مغنى المحتاج ٣ / ٢٣١ .

يقدم تسليمه على تسليم المبيع لیتعین . وان كان عینا یسلمان معا - وههنا  
يقدم تسليم المهر على كل حال سواء كان دینا أو عینا لأن القبض والتسليم  
هنا متعذر ولا تعذر فی البیع .

هذا اذا لم یكن المهر مؤجلا بأجل صحیح ومن حکم التأجيل الصحیح  
أن يتأخر تسليمه عن تسليم النفس لأن تقديم تسليمه یثبت حقا لها لأنه ثبت  
تحقیقا للمعاضة المقتضية للمساواة حقا لها فاذا أخلته الزوجة فقد اسقطت  
حق نفسها (١) . وسیأتی بیان ذلك فی مبحث تمجیل المهر وتأجيله ،  
الآتى بعد هذا مباشرة .

---

(١) بدائع الصنائع ٤٥١/٣ وما بعدها .

## المبحث الثاني تعميل المهر وتأجيله

مما لا شك فيه أن أداء المهر قد يكون واجبا قبل الدخول وقد يتأخر وجهه عن الدخول بحسب ما يكون بين الزوجين من اتفاق على اشتراط تعجيله أو تأجيله . واليك مذاهب الفقهاء في ذلك :

### مذهب الحنفية :

ان المهر لا يشترط فيه التعجيل . فكما يصح تعجيله يصح تأجيله كله أو بعضه ، بشرط أن لا يكون الأجل مجهولا جهالة فاحشة . كما اذا قال لها تزوجتك بألف مؤجلة الى ميسرة أو الى أن يأتي الخيـث أو الى أن يقدم زيد من سفره . فالأجل في كل هذه الأحوال مجهول . فلا يثبت الأجل ويجب المهر الذي سماه معجلا .

أما اذا كان الأجل معلوما مثال ذلك كما لو تزوجها على ألفين ألف مقبوض<sup>مقبوض</sup> وألف مؤجل الى سنة أو سنتين أو كلا الألفين مؤجل الى سنين أو أكثر أو أقل فانه يصح سواء كان ذلك في المقعد أو بعده . ولا خلاف في ذلك . ويلحق بالأجل المعلوم أن يؤجل المهر كله أو بعضه الى الموت أو الطلاق . أو الى وقت مضروب . يقال له منجم . فلو قال لها : تزوجتك على ألف مؤجلة الى الموت أو الى الطلاق . أو تدفع لك على أقساط كل سنة جزء منه فانه يصح .

ويلحق بالأجل المعلوم أيضا : أن يؤجل المهر كله أو بعضه الى



الحصاد أو الى استواء العنب أو نحو ذلك فانه وان كان مجهولا لكن جهالته محدودة بزمان خاص تقريبي كالمعلوم على الصحيح بخلاف البيع فان المبيع أو الثمن اذا كانا مجهولين فان البيع لا يصح . سواء كانت الجهالة يسيرة كهنا أو فاحشة كما تقدم .

واذا سعى لها مهرا ولكن لم يبين المعجل والمؤجل منه . فلو قال تزوجتك على مائة أو على ألف بدون أن يبين المعجل منها فان لها في هذه الحالة أن تأخذ من الألف القدر الذي يعجل لأمثالها بحسب عرف البلد التي هي فيها . فان كان العرف جاريا على تعجيل النصف أو الثلثين كان لها ذلك لأن المعروف عرفا كالمشروط شرطا . ما لم يكن هناك اتفاق على تعجيل المهر كله أو تأجيله كله فانه في هذه الحالة يعمل بما اتفق عليه ولا ينظر للعرف . فلو قال لها تزوجتك على ألف كلها مؤجلة . أو كلها معجلة ورضيت بذلك الشرط عمل به ولو كان العرف بخلافه .

وان اطلق التأجيل بدون ذكر الأجل فان هذا الأجل يكون باطلا

ويكون المهر حالا .

ولا فرق في التعجيل والتأجيل بين أن يكون الصداق نقدا أو عرض تجارة أو حيوانا أو نحو ذلك ( ١ ) .

هذا مذهب الاحناف في التعجيل والتأجيل للمهر .

---

( ١ ) انظر بدائع الصنائع ٣ / ٤٥٢ وما بعدها .

فتح القدير ٢ / ٤٧٣ .

مذهب المالكية :

أما المالكية فالصداق عند هم اما أن يكون معيناً كحيوان معلوم بروئية أو معلوم بوصف . كهذا الفرس . أو الفرس المخصوص الفلاني .

وأما أن يكون غير معين : بل كان موصوفاً في الذمة كفرس من الخيل العربية . أو يكون دراحهم ودنانير موصوفة . فان كان الصداق غير معين فانه يجوز تأجيله كله أو بعضه بشرط أن لا يكون الأجل مجهولاً . وذلك بأن لم يقيد الأجل بشيء أصلاً . أو قيده بقيد مجهول .

مثال الأول : ان يقول للزوجة تزوجتك على ألف ريال مؤجلة .

ومثال الثاني أن يقول لها تزوجتك على ألف ريال مؤجلة الى الموت أو الطلاق هذا فيما اذا أجله كله . ومثال ما اذا أجل بعضه الى أجل مجهول أن يقول لها تزوجتك على ألف ريال خمسمائة منها مؤجلة . أو مؤجلة الى الموت أو الطلاق . والخمسمائة الأخرى مقبوضة أو مؤجلة الى سنتين أو شهرين أو نحو ذلك . فاذا وقع التأجيل للصداق كله أو بعضه مجهولاً على هذه الصفة فسد عقد النكاح . ويفسخ قبل الدخول ويثبت بعد الدخول بمهر المثل على المشهور . ولكن يشترط أن تكون الجهالة مقصودة بحيث يعتمد ذكر الأجل مجهولاً . أما اذا نسي تحديد الأجل أو غفل عنه . فان العقد يصح . ويضرب له أجل بحسب عرف أهل البلد في بيع الآجال .

ويلحق بالمجهول ما اذا أجله الى مدة خمسين سنة ولو كانا صغيرين يمكن أن يعيشا الى هذه المدة . فان نقص الأجل عن الخمسين لم يفسد النكاح . ولو كان النقص يسيراً جداً وطعننا في السن جداً .

ويلحق بالأجل المعلوم أن يؤجل المهر إلى الدخول بالزوجة بشرط أن يكون وقت الدخول معلوما بالمادة عندهم . كما إذا كانت عادة القوم أن يدخلوا بالنساء في وقت حصاد الزرع أو وقت جنى الفواكه أو نحو ذلك . فإن لم تكن لهم عادة معلومة في وقت الدخول فسد العقد . ويفسخ قبل الدخول . وثبت بعده بمهر المثل على المشهور عند المالكية . وقيل لا يفسد لأن وقت الدخول بيد المرأة فكان صداقها - حال في هذه الحالة . ومثل ذلك إذا أجله إلى الميسرة وكان الزوج عنده مال ولكن لم يكن بيده . كما إذا كان تاجرا ودفع ما بيده في شراء قمح أو أرز وغيرهما سلما . فيكون موسرا بحلول أجل الدفع أو كان عنده سلعة لبيعها في وقت مخصوص يرتفع فيه سعرها وتكون مطلوبة ، فإن لم يكن عند الزوج شيء فسد النكاح ويفسخ قبل الدخول وثبت بعده بمهر المثل كما تقدم .

وإذا قال لها . تزوجتك على ألف ريال متى شئت خذيه فانه يصح ان كان عنده مال فان لم يكن عنده مال فسد النكاح قبل النكاح وثبت بمهر المثل بعده . هذا إذا كان الصداق غير معين .

أما إذا كان الصداق مميئا . أى معروفا بعيينه من عروض تجارة أو حيوان . أو ثياب أو عقار ونحو ذلك . فلا يخلو حاله اما أن يكون حاضرا في بلد العقد أولا .

فان كان حاضرا في بلد العقد وجب تسليمه للزوجة أول طليها يوم العقد سواء كانت الزوجة مطيقة للوطء أم لا . وسواء كان الزوج بالفا أم لا . ولا يجوز تأخيرها الا بشرطين .

### الشرط الأول :

أن لا يشترط التأخير في العقد فان اشترط في العقد فسد ولمرضيت  
بالتأخير .

### الشرط الثاني :

أن ترضى بالتأخير مع كونه لم يشترط في العقد لأن المهر المعين  
في هذه الحالة يكون من حق المرأة داخلا في ضمانها بالعقد .  
فلا ضرر من كونها تؤخره .

فالحاصل مما تقدم أن الصداق اذا كان معيناً حاضراً بالبلد التي وقعت  
فيها العقد وجب تسليمه للزوجة أولوليتها يوم العقد ولا يجوز اشتراط  
تأخيره في العقد . فاذا لم يشترط ذلك في العقد فانه يصح تأخيره  
اذا رضيت الزوجة بذلك .

أما اذا كان غائبا عن البلد فانه يصح النكاح اذا أجل قبضه الى  
أجل قريب . بمعنى أن تكون العين موجودة في بلدة بعيدة عن بلدة العقد  
مسافة متوسطة كالمسافة بين المدينة ومصر . أما ان كانت المسافة بعيدة  
جدا كالمسافة بين مصر وخراسان فانه لا يصح وفسخ النكاح للفرار ان لا يدري  
هل يستمر باقيا حتى تقبضه أو يهلك قبل قبضها له وهو الغالب . على أنه  
يشترط لصحة تأجيل الصداق في المسافة المتوسطة أمران :

### الأمر الأول : أن يشترط الدخول قبل حضور الصداق وتسليمه . فان اشترط

ذلك قبل ان تقبضه الزوجة فسد العقد حتى ولو تنازل الزوج عن هذا  
الشرط . اذا كان المهر غير العقار . أما اذا كان المهر عقارا وتنازل

عن الشرط فانه يصح تنازله ولا يفسد العقد . على أنه يصح اشتراط  
الدخول قبل القبض اذا كان في بلد تبعد عن بلد العقد بمسافة  
يومين أو ثلاثة أو خمسة .

### الأمر الثاني :

أن يكون الصداق معروفاً للزوجة أو لوليها بروية سابقة . أو وصف .  
والا كان للمرأة مهر المثل بالدخول .  
هذا هو مذهب المالكية في التمجيل والتأجيل ( ١ ) .

### مذهب الشافعية :

يجوز عندهم تأجيل الصداق بشرط أن لا يكون الأجل مجهولاً . سواء  
كان المؤجل كل الصداق أو بعضه . فلو تزوجها على ألف ريال إلى أجل  
ولم يذكر وقت الأجل . أو تزوجها إلى وقت نزول الفيث فان التسمية تفسد  
ويجب لها مهر المثل . وإذا تزوجها بألف نصفه مقدمة والنصف الباقي مؤخره  
إلى الموت أو الطلاق فسدت التسمية ووجب لها مهر المثل لا ما يقابل الخمسة  
المجهولة . وذلك لتمتع التوزيع للألف مع الجهل بالأجل . ( ٢ ) لأنه عوض  
مجهول المحل ففسد كالشئ في البيع . هذا مذهب الشافعية في التأجيل .  
والتمجيل .

---

( ١ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

شرح منح الجليل ٢/ ١٠٤ ، ١١٤ ، ١١٥ .

( ٢ ) نهاية المحتاج ٦/ ٣٣٦ .

مغنى المحتاج ٣/ ٢٣٠ .

### مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فيرون جواز كون الصداق معجلاً أو مؤجلاً كلا أو بعضاً لأنه عوض في معاوضة فجاز ذلك فيه كالثمن . إلا أنهم يشترطون في الأجل أن تكون مدته معلومة . فلو تزوجها على صداق قدره ألف ريال مؤجلة إلى قدوم زيد من سفره أو إلى مجيء المطر . لم يصح الأجل لأنه مجهول ويحل الصداق . وإذا أطلق الصداق بدون ذكر تعجيل أو تأجيل فيحمل على التعجيل لأنه الأصل .

ولو أطلق الأجل في المهر فمحلله الفرقة وذلك لأن المطلق يحمل على الصرف والعادة في الصداق الأجل ترك المطالبة به إلى حين الفرقة فحمل عليه فيصير حينئذ معلوماً بذلك . ( ١ )

### مذهب الزيدية :

أما الزيدية فإنهم يرون جواز التأجيل للمهر وأنه يصح إجماعاً كمن المبيع ولا يصح الرجوع عنه كتأجيل الثمن ومقتضى قياسهم على ثمن المبيع في جواز التأجيل أن ما يجري على ثمن المبيع من أحكام تتعلق بالتأجيل ينبغى تطبيقها هنا . ( ٢ )

### مذهب الظاهرية :

أما الظاهرية فإنهم يخالفون جميع المذاهب المتقدمة ويقولون أنه لا

---

( ١ ) كشف القناع ٣ / ٧٩ .

المفنى لابن قدامة ٨ / ٢١ .

( ٢ ) البحر الزخار ٤ / ١٠٥ .

يجوز تأجيل المهر أو بعضه سواء سمي الأجل أو لم يسم (١) . ويحتجون بقوله تعالى " وآتوا النساء صدقاتهن نحله " فقالوا ان من شرط ان لا يوءتيها مهرها أو بعضه مدة فقد اشترط خلاف ما أمر الله به في القرآن . واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم أيضا " كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل (٢) وقوله عليه الصلاة والسلام " من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد " وقالوا ان الخبرين صحيحان مشهوران .

هذا وقد ذهب بعض العلماء الى اشتراط التمجيل في المهر ولم يصح التأجيل أصلا عندهم بحجة انه عبادة وهي تقتضي التمجيل (٣) وبحجة أن النبي صلى الله عليه وسلم منع الامام عليا من أن يدخل بفاطمة حتى يقدم لها شيئا . ولما قال للنبي صلى الله عليه وسلم ليس لي شيء قال أعطيها درعك الحطمية فأعطاهمها درعه ودخل بها رواه أبو داود . (٤)

#### الرد على هذا القول :

فنقول ان الصداق وان كان عبادة ويجب بالعقد . لكنه لا يلزم من ذلك وجوب التمجيل بالمهر لكونه وجوبا موسعا يتضيق عند المطالبة كالثمن في باب البيع فانه يجب بنفس العقد وجوبا موسعا ويتضيق بمطالبة البائع بالثمن . وأما منع النبي صلى الله عليه وسلم عليا من الدخول بفاطمة حتى يقدم لها شيئا فانه محمول على الندب والاستحباب حيث انه يستحب

---

(١) المحلى لابن حزم ٩/٤٩١ .

(٢) صحيح البخارى ٢/١٢٣ .

(٣) بداية المجتهد ٢/٢٢ .

(٤) نيل الاوطار ٦/١٧٣ .

تقديم المهر كله أو بعضه ادخالا للسرور على المرأة وتألفا لقلبها . وذلك للجمع بين حديث الامام علي السابق وحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه أبو داود وابن ماجه . ( ١ )

### الترجيح : ح :

بعد عرض آراء الفقهاء في تعجيل المهر وتأجيله بيد ولي أنه لا يشترط في المهر التعجيل . فكما يصح تعجيله يصح تأجيله الى زمن قريب أو بعيد كشهرا أو سنة أو أكثر من ذلك . وكما أنه يصح تعجيل المهر جميعه وتأجيله جميعه يصح تأجيل بعضه وتعجيل البعض الآخر بحسب ما يتفق عليه الزوجان أو الزوج والولي . وان لم يكن هناك اتفاق على ذلك اتبع عرف البلد الذي وقع فيه العقد لأن البلدان تختلف اختلافا ظاهرا في العرف فبعضها يعجل النصف ويؤخر الباقي وبعضها يعجل الثلثين ويؤخر الباقي وهكذا . . .

أما في حالة عدم العرف فان المهر يكون كله حالا لأن الأصل أن المهر يجب للزوجة على الزوج بعد تمام العقد مباشرة لأنه حكم من أحكامه وأحكام العقد لا تتراخى عنه . فكان الواجب تعجيله بمجرد تمام العقد ولكنه يؤخر بالشرط أو ما يقوم مقام الشرط ، وهو العرف . فاذا لم يشترط تأجيله أولم يوجد عرف في البلد الذي وقع العقد فيه يقتضى تأجيله بقى على الأصل وهو التعجيل ثم ان هذا الذي رجحناه في مبحث تعجيل المهر وتأجيله هو مذهب الحنفية والحنابلة . والله أعلم بالصواب .



ما يترتب على عدم قبض الزوجة معجل صداقها :

أجمع الفقهاء على أن المهران كان معجلا كله أو بعضه معجل والبعض مؤجلا ولم تقبض الزوجة المهر كله في حالة تعجيله كله أو لم تقبض بعضه المعجل في الحالة الثانية فلها أن تمنع الزوج من الدخول عليها وقد حكى هذا الإجماع الإمام ابن المنذر . ( ١ )

وكما قلنا ان لها الحق في منع نفسها من الزوج حتى يقدم لها معجل صداقها ، فلها أيضا ان تمتنع من الانتقال الى بيته ولا تعد ناشزة لأن امتناعها بحق شرعي غير أنه اذا كان الزوج قد دخل بها أو اختلى بها قبل أن تقبض معجل الصداق لم يكن لها الحق في منع نفسها عند أبي يوسف ومحمد بن الحسن لأنها لما رضيت بالدخول أو الخلوة قبل قبض معجل صداقها كانت مسقطا ( ٢ ) لحقها في طلبه قبل الدخول فيسقط حقها في الامتناع . فان امتنعت لم يجب لها نفقه لنشوزها .

وقال الإمام أبو حنيفة لها الحق في الامتناع لأن رضاها بالدخول أو الخلوة قبل قبض المعجل من المهر اسقاط لحقها في منع نفسها في الماضي وليس اسقاطا لحقها في المستقبل نظير هذا ما لورضيت الزوجة بمعاشرة زوجها من غير انفاق عليها مدة من الزمان فانه لا يعد ذلك اسقاطا لحقها في طلب الانفاق عليها فيما يستقبل من الزمان .

---

( ١ ) انظر المغنى لابن قدامة ٨٠ / ٨

بدائع الصنائع ٤٥٢ / ٣

( ٢ ) " " " ٤٥٤ / ٣

ثم ان رضاها أيضا بالدخول أو الخلوة قد يكون وسيلة وسببا على حمل الزوج على دفع معجل الصداق . فاذا ضاع أملها كان لها الحق فى منع نفسها . ( ١ )

وقول أبى احنيفة رضى الله عنه وهو الراجح وعليه العمل عند الاحناف .

مذهب المالكية والشافعية ومن وافقهم من الحنابلة كابن بطة ( ٢ ) وأبواسحاق ابن شاقلا والشيعة الزيدية . وأبويوسف ومحمد بن الحسن من الاحناف .

يقولون ان الزوجة اذا سلمت نفسها للزوج فدخل بها قبل ان تقبض معجل صداقها ثم أرادت بعد ذلك منع نفسها فليس لها ذلك ، لأن التسليم استقر به العوض كما لو سلم البائع المبيع ثم طلب استرجاعه حتى يقبض الثمن ( ٤ )

---

( ١ ) البحر الرائق ٣ / ١٩٠ . البدائع ٣ / ٤٥٤ .

( ٢ ) ابن بطة : هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان الحنكبرى المعروف بابن بطة عالم بالحديث فقيه من كبار الحنابلة من أهل عكبرا مولدا و وفاة . رحل الى مكة والشفور والبصرة فى طلب الحديث ثم لزم بيته أربعين سنة فصنف كتبه وهى تزيد على مائة منها الابانة فى أصول الديانة " وغيرها ولد عام ٣٠٤ هـ وتوفى سنة ٣٨٧ هـ انظر الاعلام لخير الدين الزركلى : ٣٥٤ / ٤ .

( ٣ ) ابن شاقلا : هو الامام ابراهيم بن احمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا ابواسحاق البزار من كبار علماء الحنابلة سمع من أبى بكر الشافعى وأبى احمد بن آدم الوراق وغيرهما ولد عام ٣١٥ هـ تقريبا وتوفى عام ٣٦٩ هـ . انظر طبقات الحنابلة لابن أبى يعلى ص ٣٤٠ وما بعدها .

( ٤ ) توقف الامام احمد بن حنبل عن الاجابة عن هذه المسألة :

انظر المغنى لابن قدامة ٨ / ٨٠

البحر الزخار ٣ / ١٠٥ .

وانذا دفع الزوج الممجل بتماحه لم يكن للزوجة الحق في أن تمنع نفسها من الزوج ، وليس لها أن تمنع من الانتقال الى بيته باتفاق الفقهاء فانذا امتنعت أجبرت على التسليم الا اذا كان هناك ضرورة تحول دون ذلك كالمرض والتنظيف ونحوه .

انذا عجز الزوج عن دفع ممجل الصداق للزوجة هل للزوجة طلب فسخ النكاح ؟ .

واليك جواب الفقهاء في ذلك .

مذهب الحنفية :

ذهب الحنفية والحنابلة في أصح الوجوه عند هم الى أن الزوج اذا عجز عن دفع الممجل من الصداق لزوجته ليس للزوجة الحق في طلب فسخ النكاح بأي حال من الأحوال سواء كان ذلك قبل الدخول أم بعده .

وحجتهم في ذلك . أن الصداق دين فلا يفسخ بالاعسار به كالنفقة الماضية ولأنه لا نص يجهز الفسخ بالاعسار بالصداق . ولا يصح قياسه على الثمن في المبيع لأن الثمن كان مقصود البائع والعادة تعجيله . والصداق فضلة ونحلة ليس هو المقصود في النكاح . ولذلك لا يفسد النكاح بفساده ، ولا بترك ذكره والعادة تأخيره . ولأن أكثر من يشتري بثمن حال يكون موسرا . وليس الأكثر أن من يتزوج بمهر يكون موسرا به ( ١ ) .

ثم ان القائلين بعدم جواز الفسخ عند اعسار الزوج بالصداق يقولون ان الزوجة لها الحق في أن تمنع نفسها من الزوج ولا تتقيد بانذنه في الخروج

والسفر

والسفر ونحو ذلك . ويوافق الظاهرية الأحناف في عدم جواز الفسخ بالاعسار بالصداق ، ولكنهم يرون أن المرأة <sup>ليس</sup> لها الحق في منع نفسها من الزوج لأنه وإن كان قد ظلمها حقها ليس لها أن تمنعه حقاً له . ( ١ )

مذهب المالكية والشافعية والحنابلة في أحد الوجوه عنهم :

إن الزوجة لها الحق في طلب الفسخ إذا أعسر الزوج بالصداق . إلا أنهم انقسموا إلى فريقين :

الفريق الأول : وهم الحنابلة . فإنهم يرون جواز فسخ النكاح بالاعسار بالصداق قبل الدخول بعده . وذهبهم في ذلك أن الفسخ قد أوجبه الاعسار عن أداء المهر ولم يوجد ما يزيل ذلك السبب فيستمر الحق مع الدخول . ولأنها قبلت الدخول مع الاعسار رجاءً فيسرت به فلما يئست من حصول الميسرة طالبت بالفسخ . ( ٢ )

أما الفريق الثاني : فهم المالكية والشافعية والزيدية : فإنهم يجوزون للزوجة فسخ النكاح باعسار الزوج بالصداق بشرط أن يكون ذلك قبل الدخول لا بعده . لأنه بالدخول قد تقرر المهر وهي برضاها بالدخول مع عدم المهر قد أسقطت حقها في طلب الفسخ . ولأنه إنما جاز الفسخ قبل الوطء للمجز عن تسليم المهر مع بقاء المعوض بحاله ( ٣ )

---

( ١ ) انظر المحلى لابن حزم ١٠ / ٩٢ ، ١٠٩٤ .

( ٢ ) انظر المغنى لابن قدامة ٨ / ٨١ .

• الشرح الكبير للحنابلة ٨ / ١٠٣ .

( ٣ ) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٢٩٩ .

• المذهب : ٦١ / ٢ .

وقد ذهب الزيدية الى ما ذهب اليه الشافعية والمالكية وقالوا للزوجة  
الفسخ اذا أعسر الزوج بالصداق بشرط أن يكون الفسخ قبل الدخول فلهما  
الفسخ كاعسار المشتري بالثمن قبل قبض المبيع وليس لها الفسخ بعد الدخول  
اذ الوطء كلف المبيع . ( ١ )

### الترجيح : ح :

أرى الأخذ بذهب المالكية والشافعية في جواز فسخ النكاح بالاعسار  
بالمهر قبل الدخول لما فيه من المصلحة للزوجة .

وإذا اشترط الزوج تأجيل المهر كله فهل للزوجة أن تمنع زوجها من  
الاستمتاع بها ومن الانتقال الى بيته قبل حلول الأجل أو ليس لها ذلك ؟  
أجاب الفقهاء عن ذلك بأنه اذا شرط الزوج الدخول بزوجه قبل  
حلول الأجل المضروب للصداق ورضيت الزوجة بذلك الشرط فليس لها الحق  
في الامتناع من أن يستمتع بها زوجها وذلك باتفاق الفقهاء .

وان لم يشترط الزوج الدخول قبل حلول الأجل فليس لها الامتناع  
عند الامام أبي حنيفة ومحمد بن الحسن . لأنها لما رضيت بتأجيل الصداق  
كله كان ذلك رضى منها باسقاط حقها في تعجيل المهر وليس هناك دليل  
على أن الزوج قد رضى باسقاط حقه في الاستمتاع بها وتنفيذ حقوقه المترتبة  
على المحقد .

وقال الامام أبو يوسف للزوجة أن تمنع نفسها حتى يجرى الوقت السدى  
أجل اليه الصداق لأن الزوج لما طلب تأجيل المهر كله فقد رضى باسقاط

حقه في الاستمتاع وتنفيذ حقوقه التي له بمقتضى العقد ( ١ ) .

وقد تقدم معنا في بحث التعجيل والتأجيل ما فيه الكفاية فـ

هذا الموضوع فارجع اليه ان شئت والله ولي التوفيق .

---

( ١ ) انظر : فتح القدير ٤٧٢/٢ .

الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣٦٨/٢ .

## الباب الثانى

فى

أنواع الصداق

---

وفيه فصلان

الفصل الأول

فى المهر المسمى

---

وفيه مباحث

المبحث الاول : فيما يعرض له من زيادة .

المبحث الثانى : فيما يعرض له من حط كهبة ونحوها أو نقص بحبيب أو هلاك

أو استهلاك أو استحقاق .

المبحث الثالث : اقتترانه بالشرط وآراء الفقهاء فى ذلك .

الفصل الثانى

فى مهر المثل

---

وفيه مبحثان

المبحث الاول : فى تعريف مهر المثل .

المبحث الثانى : فى الاحوال التى يجب فيها مهر المثل وآراء الفقهاء فى

ذلك .

## الفصل الأول

فى

المهر المسمى

---

وفيه

مباحث

المبحث الاول : فيما يعرض له من زيادة .

المبحث الثانى : فيما يعرض له من حط كهبة أو ابراء أو نقص بعيب  
أو هلاك أو استهلاك أو استحقاق .

المبحث الثالث : اقتران المهر المسمى بالشرط وآراء الفقهاء فى الشروط.

---



المهر المسمى :

هو ما سمي في العقد الصحيح باتفاق الطرفين سواء كان الزوج والزوجة أو الزوج والولي متى كانت التسمية صحيحة أى مراعى فيها للشروط المحتبرة في المهر . ( ١ )

ففي هذه الحالة يجب المهر المسمى للزوجة بالعقد الصحيح ( ٢ ) لكن قد يطرأ عليه مايؤكدده ، وقد يطرأ عليه مايسقطه كله أو ما يسقط بعضه . وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى فمى محله .

---

( ١ ) وهى : ١ - أن يكون طاهرا يصح الانتفاع به .

٢ - أن يكون معلوما غير مجهول .

٣ - أن يكون مالا متقوما .

٤ - أن لا يقل عن عشرة دراهم عند الحنفية وعن ربع دينار

أو ثلاثة دراهم عند المالكية .

( ٢ ) انظر الاحوال الشخصية د / عبدالمعز عامر ص ١٣٠ .

المبحث الأول  
فيما يمرض له من زيادة

---

وهي نوعان

---

النوع الأول : الزيادة على المهر وشروط الزيادة وآراء الفقهاء فيها

النوع الثاني : الزيادة في المهر وآراء الفقهاء في تنصيفها .

---

النوع الأول : الزيادة على المهر وشروطها وآراء الفقهاء فيها وترجيح  
الرأى المختار .

الزيادة على المهر المسمى كما لو زاد الزوج على مهر الزوجة بمقد  
العقد على مهر مسمى شيئا آخر معلوما من جنس الصداق أو من خلاف  
جنسه .

مثاله : لو أصدقها عشرة آلاف ريال وسميت فى العقد ورضى الماقدان  
بها وجرى العقد على ذلك ، ثم بعد ذلك زاد على العشرة آلاف ألفى ريال  
هذا بالنسبة للزيادة التى من جنس المهر .

أما بالنسبة للزيادة التى ليست من جنس المهر كأن سعى لها ما ذكر  
وزاد على ذلك سيارة أو منزلا أو فرسا مثلا ، فالزيادة على المهر المسمى  
فى المثالين صحيحة وتلحق هذه الزيادة بأصل المهر المسمى وتأخذ حكمه  
فى أغلب الأحوال ، بشرط أن تستوفى فيها الشروط المطلوبة لصحة الزيادة  
وهى ما يأتى :

الشرط الأول : أن يكون الزوج الذى وقعت منه الزيادة من أهل التبرع بأن  
كان حرا بالغا عاقلا رشيدا فان الزيادة على ما تم التراضى عليه من  
المهر المسمى تكون من قبيل التبرع وهولا يصح الا ممن اتصف بهذه  
الصفات المذكورة التى ذكرناها . ولكى تنفذ الزيادة جميعها ممن  
غير موقوف على اجازة الورثة يلزم أن تكون فى حال صحة الزوج لا فى مرضه  
مرض الموت .

الشرط الثانى : أن تكون الزيادة قد را معلوما ، فلو كانت مجهولة لم تصح ولا يلزم الزوج بشئ\* .

الشرط الثالث : أن تقبل الزوجة الزيادة فى المجلس الذى حصلت فيه الزيادة أو يقبل عنها وليها اذا لم تكن الزوجة أهلا للقبول كالمجنونة والصغيرة . لأن الزيادة تمليك وهبة من الزوج لزوجته فلا يد لها من القبول فى مجلس الايجاب حتى لا يدخل فى ملك الشخص شئ\* جبرا عنه .

الشرط الرابع : أن تكون الزيادة حال قيام الزوجية بينهما حقيقة أو حكما وذلك بأن لم تقع بينهما فرقة أصلا أو وقع بينهما طلاق رجعى ولكنها أى الزوجة لا تزال فى المدة وقت حصول الزيادة فى مهرها المسمى لأن الزيادة تلتحق بأصل المهر وتستند الى العقد فيلزم أن يكون هذا العقد باقيا ولو حكما وذلك ببقاء أحكامه التى لا تزول فى عدة الطلاق الرجعى فانه بذلك يمكن الالتحاق ، ويتم الاستناد . (١)

فتمت استوفت الزيادة الشروط المذكورة فلا خلاف بين العلماء فى صحة هذه الزيادة لقوله سبحانه وتعالى " ولا جناح عليكم فيما تراضيت به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما " . (٢)

---

(١) الاحوال الشخصية ص ١٣٢ ، ١٣٣ د / عبدالمعز عامر .

" " للشيخ أبوزهرة ٢١٥ .

(٢) سورة النساء آية رقم ٢٤ .

ولأن الذى حصلت منه الزيادة توقرت فيه شروط التبرع وله الولاية التامة على ماله فله أن يتصرف فيه كما يشاء ، وتأخذ هذه الزيادة حكم المهر المسمى فى أغلب الأحوال كما قدمنا . فللزوجة أن تطالب زوجها بهذه الزيادة كما تطالبه بأصل المهر المسمى ، وتأكد وجوبها مع أصل المهر المسمى بأحد المؤكدات لوجوب المهر بتمامه وهى الدخول الحقيقى أو الموت . وسيأتى بيانها فى محله ان شاء الله تعالى فى الباب الثالث من كتابنا هذا .

ثم ان هذه الزيادة هل تأخذ حكم المهر المسمى فى التنصيف بالطلاق قبل الدخول أم لا ؟ .  
واليك جواب الفقهاء فى ذلك .

#### مذهب جمهور الفقهاء :

ذهب الجمهور والشيعة الزيدية الى أن الزيادة التى وقعت من الزوج لزوجته زياد على مهرها المسمى ان حكمها حكم المهر المسمى تماما وأنها تتنصف كما يتنصف المهر المسمى فى العقد . ( ١ )

#### مذهب الحنفية :

ذهب الحنفية الى أن هذه الزيادة لا تتنصف وتسقط عن الزوج وقفا عند ظاهر النص وهو قوله تعالى : " وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضه " . فان المراد فى الآية بالمفروض هو ما فرض فى العقد

---

( ١ ) انظر : المذهب ٥٨/٢ ، الحنفى لابن قدامة ٨٨/٨ ، شرح منجى الجليل ١٣٧/٢ . انظر البحر الزخار ١٢٥/٣ ، التاج المذهب ٤٧/٢ .

بشهادة المصروف . فان المتعارف عند الناس . اذا قيل فلان فرض لزوجته كذا وكذا مهرا أنه فرضه حين العقد أو كان شيئا متفقا عليه من قبل العقد فتحمل الآية على ما هو معروف عند الناس فلا ينصف ما زيد على المهر المسمى بعقد العقد وإنما يكون الواجب لتلك المطلقة نصف المسمى في العقد فقط ( ١ ) .

### دليل الجمهور :

ذهب الجمهور الى أن المراد بالمفروض في الآية الكريمة المفروض مطلقا لأن الفرض محناه التقدير وهو يشمل كل ما قدر سواء كان مقدرا وقت العقد أم بعده فشمل الزيادة التي حصلت بعد العقد حيث ألحقت بالمهر المسمى وصارت من جملة المفروض .

### سبب الخلاف : بين الجمهور والحنفية :

هو اختلا فهم في المراد من المفروض الذي يتنصف الوارد في الآية " فنصف ما فرضتم " أهو المفروض في العقد لا غيره كما ذهب اليه الحنفية . أم هو المفروض . سواء كان وقت العقد أم بعده كما ذهب اليه الجمهور .

وهذا هو نفس الخلاف في مسألة الفرض بعد العقد وقبوله للتنصيف بالطلاق قبل الدخول وعدم قبوله فمن ذهب الى القول الاول قال أن المراد في الآية هو المسمى في العقد فقط .

ومن ذهب الى القول الثاني قال ان المراد بالمفروض في الآية هو المفروض مطلقا فيشمل المهر المفروض في العقد أو بعده .

---

( ١ ) انظر تبیین الحقائق ١٤١/٢ ، البدائع ٤٧٦/٣ وما بعده .

الترجيح : ج :

وفى نظرى ان ما ذهب اليه جمهور الفقهاء هو الراجح لأنه الظاهر من الآية .

النوع الثانى : الزيادة فى المهر :

أما بالنسبة للزيادة فى المهر فلا تخلو هذه الزيادة :

أولا : أ - اما أن تكون الزيادة متصلة بالأصل .

ثانيا : ب - واما أن تكون منفصلة عن الاصل .

وكل من المتصلة والمنفصلة :

١ - اما أن تكون متولدة من الأصل .

٢ - واما أن تكون غير متولدة منه .

(١) فالمتصلة المتولدة من الأصل كسمن الحيوان وبيره وصفه .

(٢) والمتصلة غير المتولدة من الأصل . كالبناء فى الأرض .

المنفصلة عن الأصل : وهى :

١ - منفصلة متولدة عن الاصل : كولد الحيوان وولد الجارية وثمار الاشجار

بعد انفصالها منها .

٢ - منفصلة غير متولدة من الاصل . كأجرة الدار والحيوان والأرض اذا كان

كلا منها مهرا واستغل .

فإذا كانت الزيادة متصلة غير متولدة كالبناء في الأرض فإنها اضافات  
أحدثت في المهر فتكون الزيادة أوقمتها لمن أحدثها ما لم يكن الذي أحدثها  
هو الزوج قاصدا زيادتها على المهر فتكون من قبيل الزيادة على المهر . وقد  
تقدم حكمها في النوع الأول .

وأما الأنواع الباقية من الزيادة فهي إما أن تكون قبل قبض المهر  
للزوجة أو بعد قبضها للمهر .

فإن كانت قبل قبض الزوجة للمهر وهو في يد الزوج فهذه الزيادة تكون ملكا  
للزوجة إذ هي نماء ملكها والنماء تابع للأصل وهي المالكة للأصل .

ولكن إذا وقع الطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة فإن كانت الزيادة  
متولدة من أصل المهر تنتصف الزيادة مع المهر سواء كانت الزيادة متصلة  
أو منفصلة ، لأن هذه الزيادة نماء ملكهما المشترك ، لأن ملكية الزوجة لنصف  
المهر سقطت بالطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة ، وهادت ملكيته إلى الزوج ،  
فتكون الخلوة مشتركة بين الزوجين مناصفة . ولأن الحين التي أغلقت  
مملوكة لهما مناصفة .

والحكم أيضا كما تقدم فيما إذا حصلت الزيادة قبل القبض ثم قبضت  
الزوجة الأصل مع الزيادة ثم وقع الطلاق قبل الدخول ، فإنها تنتصف مع  
الأصل لأن القبض بعد حصول الزيادة لا تأثير له . فالطلاق قبل الدخول  
يوجب تنصيف الجميع ما دامت الزيادة قد حدثت قبل القبض والطلاق . أما  
إذا قبضت الزوجة الأصل قبل حدوث الزيادة فحدثت الزيادة عندها فهي  
للزوجة سواء كانت الزيادة متولدة من المهر أو غير متولدة ، لأنها نماء ملكها



بالقبض ما عدا الزيادة التي ليست نماءً للمهر ولا متولدة منه كالبناء في الأرض فهي لمن أحدثها .

وحيث قد ثبتت ملكيتها لهذه الزيادة فانها ملكية خالصة للمرأة ، ولا تتنصف مع الأصل بالطلاق قبل الدخول . وعليها أن ترد الى الرجل نصف الأصل فقط ان أمكن ذلك وان لم يمكن ردت اليه نصف قيمته ، لأن هذه الزيادة حدثت بعد تقوى الملكية بالقبض ودخول المهر بذلك في ضمان المرأة . فكما أنه اذا هلك في يدها كان حق الرجل فيه مضمونا عليها ، كذلك تكون غلاته وزوائده لها لأن الخراج بالضمان والفرم بالغنم . هذا اذا كانت الزيادة متولدة من الأصل .

أما اذا كانت الزيادة متولدة من الأصل منفصلة عنه كالولد بالنسبة للجارية كانت للزوجة وحدها أيضا غير أنه لا يكون هنا تمييز بين رد نصف الأصل ونصف قيمته ، لأن هذه الزيادة هي كالجزء من الأصل ، وتمنع رده . فالواجب حينئذ هو رد نصف قيمة الأصل في حالة الطلاق قبل الدخول .

وأیضا الحكم كذلك اذا كانت الزيادة متولدة من الأصل متصلة كالسمن .

هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ( ١ ) وهو مذهب الزيدية ( ٢ ) ،

والمعتمد عند الأحناف ( ٣ ) .

---

( ١ ) مغنى المحتاج ٢٣٦/٣ ، المغنى لابن قدامة ٣١/٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ،

٩٠ ، ٩١ .

( ٢ ) البحر الزخار ١٠٦/٣ ، ١٢٥ ، التاج المذهب ٦٠/٢ .

( ٣ ) بدائع الصنائع ٤٧٠/٣ ، وما بعدها .

فتح القدير ٤٥٦/٢ ، وما بعدها .

مذهب المالكية :

وأما المالكية فيرون أن الزوجين شريكان في الزيادة كالأصل .  
وسبب الخلاف هل تملك المرأة الصداق قبل الدخول أ والموت ملكا مستقرا  
أولا تملكه ؟ .

فمن قال انها لا تملكه ملكا مستقرا قال هما فيه شريكان ما لم تتعد  
فتدخله في منافعتها .

ومن قال تملكه ملكا مستقرا والتشطير حق واجب تعين عليها عند  
الطلاق وبعد استقرار الملك أوجب الرجوع عليها بجميع ما ذهب عندها ( ١ ) .

الترجيح :

والراجح هو ما ذهب اليه الجمهور في أن الزوجة تملك الصداق بنفس العقد  
في النكاح الصحيح . وعليه فتكون الزيادة لها خاصة لأنها نماء ملكها . وليس  
للزوج شيء منها .

### المبحث الثاني

فيما يعرض للمسمى من تغيرات غير الزيادة

---

وهي أقسام ثلاثة

---

القسم الأول : ما كان من قبيل الحط أو الهبة .

القسم الثاني : ما كان من قبيل النقضان بعيب في المهر .

القسم الثالث : ما كان من قبيل الهلاك أو الاستهلاك

أو الاستحقاق في المهر .

---

### القسم الاول :

ما كان من قبيل الحط أو الهبة للمهر كله أو بعضه ، فانه يجوز للزوجة أن تحط عن زوجها بعد تمام العقد الصحيح والتسمية الصحيح كل مهرها أو بعضه متى كانت حرة عاقلة رشيدة بالغة غير مكرهة مستوفية شروط التبرع لأن المهر بعد وجوهه على الزوج أصبح حقا من حقوقها ، وملكها خالصا لها .  
تتصرف فيه كما تشاء كتصرفها في سائر أملاكها سواء كان ذلك التصرف بالهبة أو غيرها . . والحط من المهر أو حطه كله عن الزوج نوع من التبرع له فتملكه متى كانت من أهل التبرع . ( ١ )

ولذلك اذا حصل هذا الحط في مرض الموت أتبعته فيه أحكام التبرعات في مرض الموت من حيث النفاذ ومقدار ما يكون فيه النفاذ وهو ثلث التركة .

ثم ان الفقهاء يقررون أن الحط لبعض المهر أو كله ليس تمليكا من الزوجة لزوجها على وجه الهبة الصريحة ، بل هو إسقاط وإبراء فلا يلزم لصحته القبول الصريح من الزوج في المجلس بل يتم من جانب الزوجة وحدها . . ويكفى في ذلك من جانب الزوج أن لا يرفض ما حطته الزوجة عنه . . ولذلك قال الفقهاء ان الحط لا يكون الا اذا كان المهر مالا يتمين بالتعيين كالنقود والمكيلات والموزونات ، لأن المهر في هذه الحالة دين في ذمة الزوج لزوجته ، فالتنازل عنه يكون بالابراء ولا يشترط في صحة الابراء قبول الزوج لذلك ، بل الشرط أن لا يرفض الابراء . . فاذا قيل الابراء أو سكنت عن القبول والرد صح الابراء

---

( ١ ) انظر الاحوال الشخصية د / عبد العزيز عامر ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

لكونه اسقاطا يتم بإرادة واحدة . وإذا رد الزوج الإبراء لا يصح الحط عندئذ لأنه يرتد بالرد إذ أن من الناس من لا يرضى بتحمل مئة الفير باسقاط ما عليه من دين خصوصا دين المهر لزوجته .

وإذا كان المهرعينا من الأعيان التي تتمين بالتممين ولا تكون ديناً في الذمة كالحيوان المعين والدار الممينة ونحو ذلك مما يتمين بالتممين ولا يكون ديناً في الذمة فالواجب على الزوج في هذه الحالة أن يسلم اليه المعين بذاتها . ولا يصح حط شيء من ذلك لأن الحط اسقاط ، والأعيان التي تتمين بالتممين لا تقبل الاسقاط لأنها ليست ديوناً متعلقة بالذمة . كالنقود وغيرها . فإذا أرادت الزوجة أن تملك مهرها لزوجها في هذه الحالة فطريق ذلك هو الهبة لا الحط . ويصح لها أن تهب له كل مهرها أو بعضه بشرط قبول الزوج للهبة ولا يكفي سكوته عن القبول والرد لأن ركن الهبة الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب له وقبض الهبة بأذن الواهب يقوم مقام القبول . (١) .

وإذا جاز لولي الصغير الأب أو الجد أن يزيد في مهر الصغير وما يلحق بالصغير كالمجنون وغيره على ما سمي في العقد لما لهما من وفور الشفقة وكمال النظر في مصلحة الصغير ورعاية ما هو أهم في المصاهرة من المال ما تغتفر معه زيادة على المهر دون غيرها من باقي الأولياء فليس للولي غير الأب والجد أن يزيد في المهر على الصغير لعدم توافر تلك المعاني .

---

(١) انظر الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤٦٤/٢ ، ٤٦٥ ،

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٤١/٢ .

هل للولى أن يهب أو يحط مهر ابنته الصغيرة ومن فى حكمها ؟

ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والحنفية والحنابلة والظاهرية الى أن  
ولى الصغيرة ومن فى حكمها ولو كان أباً أو جداً ولم يعرف بسوء الاختيار ليس  
له أن يحط هبتها من مهر الصغيرة أو يهبه . فإذا حط أو وهب شيئاً من ذلك  
فانه لا يصح ولا ينفذ لأن المهر المسمى لها صار بعد العقد ملكاً خالصاً لها  
فلا يملك الأب ولا غيره إسقاط شيء منه ولا هبته لأن ذلك من التبرع ولا يملك أحد  
التبرع من مال الصغيرة .

مذهب المالكية :

ذهب المالكية الى أنه يجوز للأب أن يهب أو يحط من مهر ابنته سواء  
كانت بكرًا أو ثيبًا صغيرة بخلاف غير الأب ولو وصيا مجبراً فلا يجوز له ذلك وإنما  
غنى بالأب لشدة شفقتة دون غيره . ( ١ )

سبب الخلاف بين الجمهور والمالكية :

هو الاعتمال الذى فى قوله تعالى " إلا ان يعفون أهفو الذى بيده

عقدة النكاح " .

وذلك أن لفظة يعفو تقال فى كلام العرب مرة بمعنى يسقط مرة بمعنى يهب ، وقوله  
تعالى " الذى بيده عقدة النكاح " على من يعود هذا الضمير هل يعود على الولي  
أو على الزوج ؟ فمن قال على الزوج جمل يعفو بمعنى يهب . ومن قال على الولي  
جمل يعفو بمعنى يسقط . ( ٢ )

( ١ ) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٢٧/٢ ، الزرقانى ٣١/٤ .

( ٢ ) بداية المجتهد لابن رشد ٢٢/٢ .

### أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم بأن الضمير في قوله تعالى "أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح" راجع الى الزوج لأنه تعالى قال "ولا تنسوا الفضل بينكم". وليس اعطاء المرأة مال غيره فضلا فلا ينطبق على الولي لأن الله تعالى قال : وان تعفوا أقرب للتقوى والعفو الذي هو أقرب الى التقوى هو عفو الزوج عن حقه أما عفو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب الى التقوى . ولأن المهر مال للزوجة فلا يملك وليها هبته واسقاطه كغيره من سائر أملاكها وحقوقها ومثل الولي سائر الأولياء في ذلك . ( ١ )

### أدلة المالكية :

استدل المالكية بأن الضمير في قوله تعالى "أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح" راجع للولي وله العفو لأن الخطاب في أول الآية للأزواج ، فلو أراد الله عز وجل الزوج لقال أتعفوا ولا موجب لمخالفة مقتضى الظاهر . ولأن قوله تعالى "يعفون" بمعنى يسقطن ويعفو الثانية بمعنى يسقط أيضا ولا يكون كذلك إلا اذا كان الذي بيده عقدة النكاح هو الولي ، أما اذا كان هو الزوج فيكون بمعنى يعطى . ( ٢ )

---

( ١ ) الأم للإمام الشافعي ٦٦/٥ .

المعنى لابن قدامة ٦٩/٨ وما بعدها .

احكام القرآن للجصاص ٥٢٢/١ .

( ٢ ) بداية المجتهد ٢٢/٢ ، الزرقاني ٣١/٤ .

القرطبي ٢٠٧/٥ ، احكام للجصاص ٥٢٢/١ .

احكام القرآن لابن العربي ٢٢١/١ ، ٢٢٢ .

### مناقشة أدلة المالكية :

قال الجمهور ردًا على المالكية : بأنه لا مانع من المدول عن خطاب الحاضر الى خطاب الغائب كقوله تعالى " حتى اذا كنتم فى الفلك وجبرنا بهم بريح طيبة " وقوله تعالى " قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم " كما أن العفو وإن كان يطلق على الاسقاط يطلق أيضا على الهبة فيحمل العفو الثانى على الهبة ويكون راجعا الى الزوج . ( ١ )

وهو يد ما ذكرنا ما رواه الدارقطنى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال ولى العقدة الزوج . فان الذى بيده عقدة النكاح هو الزوج فهو الذى يتمكن من قطعه وفسخه وامساكه وليس الذى الولى شىء من ذلك ( ٢ ) .

وقال الامام أبو محمد بن حزم فى كتابه المحلى بعد أن ذكر آراء الفقهاء فى هذه المسألة قال فنظرنا فى هذه الأقوال فوجدنا قول ربيعة وزيد بن أسلم وقولهما مثل قول مالك فى المسألة .

الى أن قال ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أن الله تعالى لو أراد بقوله أهيئوا الذى بيده عقدة النكاح " والد البكر لماستره ولا كتبه فلم يبينه فى كتابه ولا على لسان رسوله ثم نظرنا فى قول من قال انه الولى فوجدنا الاولياء قسمين أحدهما : من ذكرنا من أب البكر فكان حظها فى كون عقدة النكاح

---

( ١ ) المحلى لابن قدامة ٧٠ / ٨ .

( ٢ ) نفس المرجع ٧٠ / ٨ .



بيدها كحظ الزوج في كون عقدة النكاح بيده سواء بسواء . وقد يسقط حكم الأب في البكر بأن كان كافرا وهى مؤمنة أو يكون مجنونا .

### والقسم الثانى :

سائر الاولياء الذين لا يلتفت اليهم لكن ان أبوا أخرج الأمر عن أيديهم وعقد السلطان نكاحها فهو لا حظ الزوج في كون عقدة النكاح بيده أكمل من حظ الاولياء المذكورين فوجدنا أمرا لاولياء مضطربا كما ترى ثم انما هو العقد فقط لا شئ بأيديهم جملة من عقد النكاح بل هى الى الزوج ان شاء أمضاها وان شاء حلها بالطلاق . ووجد أمر الزوج ثابتا في أن عقدة النكاح بيده ولا تصح الا بارادته بكل حال ولا تحل الا بارادته ، فكان أحق باطلاق هذه الصفة عليه بلا شك ثم البرهان الساطع قوله تعالى " ولا <sup>تكره</sup> ~~تكره~~ كل نفس الا عليها " وقوله عليه الصلاة والسلام " ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام . فصح انه الزوج الذى يفعل في مال نفسه ما أحب من عفو أو يقضى بحقه والله التوفيق ( ١ ) .

### الترجيح :

بعد عرض أدلة الجمهور وأدلة المالكية والرد عليهم من قبل الجمهور يتضح لنا جليا أن ما ذهب اليه الجمهور هو الراجح لقوة أدلته ووجاهتها وخلوها عن المعارض . وقد أيد ابن رشد مذهب الجمهور حيث قال بعد أن بين سبب الخلاف بين المالكية والجمهور . قال مانصه " وشبه أن يكون هذان

الاحتلال للذان في الآية على السواء لكن من جملة أي الضمير في معفو  
للزواج لم يوجب حكما زائدا في الآية أي شرعا زائدا لأن جواز ذلك معلوم  
من ضرورة الشرع ومن جملة إلى الولي أما الأب أو غيره ، فقد زاد شرعا  
فلذلك يجب عليه أن يأتي بدليل يبين أن الآية أظهر في الولي منها في  
الزواج وذلك شيء يحسر ( ١ ) .

### هل للزوجة أن تهب مهرها لزوجها ؟

من المقرر المهرود ان للزوجة أن تهب مهرها لزوجها كله أو بعضه  
وكذلك اسقاطه عنه كلاً أو بعضاً وان ذلك من حقها لأنها مالكة لمهرها  
تتصرف فيه كيف تشاء . وهذا التصرف منها نوع من التبرع فيجوز منها متى  
كان مستوفيا الشروط المحترمة شرعا .

ومن المقرر أيضا أن الزوج اذا طلق زوجته قبل الدخول والغسلوة  
الصحيحة بها ( عند من يعتبرها ) يسقط عنه نصف المهر المسمى ان لم  
يكن قد سلمه اليها ورجع عليها بالنصف ان كان قد سلمه اليها ويكون  
النصف الآخر لزوجته المطلقة . هذا باتفاق الفقهاء .

وانما الخلاف فيما اذا وهبت الزوجة صداقها لزوجها ثم طلقت  
قبل الدخول فقبل بعدم رجوع الزوج عليها بشيء أصلا . وقيل بـرجوعه  
عليها بالنصف .

وسبب الخلاف بين الفقهاء في ذلك هو هل النصف الواجب للزوج بالطلاق قبل الدخول هو عين الصداق أو في ذمة المرأة . فمن قال فسي عين الصداق قال لا يرجع عليها بشئ<sup>١</sup> لأنه قبض الصداق كله . ومن قال هو في ذمة المرأة قال يرجع وان وهبته له كما لو وهبت له غير ذلك من مالها .

ومن العلماء من فرق في هذه المسألة بين القبض وعدم القبض فقال ان قبضت فله النصف وان لم تقبض حتى وهبت فليس له شئ<sup>٢</sup> . كأنه رأى ان الحق في العين ما لم تقبض ، فاذا قبضت صار في الذمة . ( ١ )

واليك مذاهب الفقهاء في ذلك :

#### مذهب الحنفية :

قالوا ان الزوجة اذا وهبت مهرها لزوجها كله أو بعضه أو أبرأته منه كلا أو بعضا فلا يخلو ذلك اما أن يكون قبل قبضها للمهر أو بعده واما أن يكون المهر ما يتمين بالتعيين أو ما لا يتمين بالتعيين .

فان كان المهر من النوع الاول وهبت الزوجة كل مهرها للزوج أو نصفه قبل القبض أو بعده أو أبرأته منه كلا أو بعضا ثم طلقها قبل الدخول حقيقة أو حكما . فانه لا يرجع عليها بشئ<sup>٣</sup> من المهر لأن نصف المهر الذي يستحقه الزوج بالطلاق قبل الدخول الحقيقي والحكمي قد عاد اليه بسبب غير موجب للضمان أي بخير عوض ، وهو الهبة ، فلا يبالى باختلاف السبب

---

( ١ ) انظر بداية المجتهد ٢ / ٢٢ .

عند حصول المقصود وهو وصول عين حقه اليه . وإذا وهبت له أقل من النصف يرجع عليها بما يتم النصف استكمالاً لحقه وهو النصف الذي يستحقه بالفرقة قبل الدخول حقيقة أو حكماً .

وإذا كان المهر من النوع الثاني : أى الذى لا يتمين بالتميين كما لو كان مهرها مثلاً ألف ريال فوهبته نصفه أو كله أو أبرأته من نصفه أو كله ثم طلقها قبل الدخول فإن كانت الهبة أو الأبراء قبل قبضها مهرها لا يرجع عليها بشئ\* لأن ما يستوجب الفرقة قبل الدخول من قبله ما دام لم يسلم لها مهرها هو براءة ذمته من نصف المهر ، وقد حصلت البراءة منه فيكون قد استوفى حقه فلا يرجع عليها بشئ\* . هذا إذا كانت الهبة أو الأبراء قبل القبض . أما إذا كانت الهبة أو الأبراء بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول بها فإنه فى هذه الحالة يرجع عليها بنصف المهر ، لأن الذى ملكه بالهبة غير الذى دفعه اليها مهرها حيث ان النقود مما لا تتمين بالتميين ، فلم يكن الحائد اليه بالهبة نفس ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فكأنها وهبت الزوج مالا آخر غير مهرها وهى لو فعلت ذلك لثبت له حق الرجوع بالنصف فيثبت له حق الرجوع إذا وهبت له مهرها الذى لا يتمين بالتميين بعد أن قبضته .

هذا هو المعتقد فى مذهب الأحناف ، وهو رأى الامام وصاحبيه  
هرى الامام زفران للزوج أن يرجع عليها بالنصف . وان كانت لم تقبض منه شيئاً ما دام قد حصل الأبراء منها للزوج لأن تعدد السبب يترتب عليه تعدد الحق والحقوق تتعدد بتعدد أسبابها . وهذا أصل مقرر فى فقه أبى حنيفة فوصول المهر بطريق الهبة غير وصول نصفه اليه بسبب الطلاق قبل الدخول .

فإذا حصلت هبة للمهر وطلاق قبل الدخول فقد صار له حقان  
المهر بالهبة ونصفه بالطلاق قبل الدخول ولا يعفى أحد الحقين عن  
وجوب الحق الآخر ، بل لا بد من أدائهما معا . هذا من جهة . ومن جهة  
أخرى أنها بالهبة تصرف في المهر بالاسقاط ، واسقاط الدين استهلاكه  
والاستهلاك يتضمن القبض ، فكأنها قبضت . ( ١ )

#### من ذهب الشافعية :

للشافعية قولان . والمتعدد عندهم أن الصداق إذا كان عينا  
وهبته الزوجة لزوجها ثم طلقها قبل الدخول ، أنه يرجع عليها بنصف المهر  
لأن ما عاد إلى الزوج عاد بغير طلاق ، فلم يسقط حقه من النصف بالطلاق ،  
كما لو وهبته إلى أجنبي ووهبه الأجنبي له .

والقول الثاني : للشافعية أن الزوج لا يرجع على الزوجة بشيء  
ووجه هذا القول أن النصف تعجل له بالهبة . وإن كان ديناً فالذهب  
لا يرجع عليها بشيء من المهر ، لأنها لم تأخذ منه مالا ، ولم تحصل منه  
على شيء بخلافها في هبة العين ولو قبضت الدين ثم وهبته له فالذهب  
أنه كهبة العين . ( ٢ )

---

( ١ ) انظر البدائع للكاساني ٤٦٧/٣ وما بعدها .

" فتح القدير ٤٥٢/٢ وما بعدها .

( ٢ ) مغنى المحتاج ٢٤٠/٣ .

مذهب الحنابلة والزيدية :

يرون أن الزوجة اذا وهبت زوجها صداقها كله أو أبرأته منه كله  
ثم وقع الطلاق قبل الدخول ، فإن الزوج يعود عليها بنصف المهر قولا  
واحدا ولم يفرقوا بين ( ١ ) ما اذا كان الصداق عينا أو دينا كما فصل الح  
الحنفية والشافعية .

مذهب المالكية :

أما المالكية : فقد ذهبوا الى أن الزوجة اذا وهبت لزوجها مهرها  
وطلقت قبل الدخول ، فلا يجوز للزوج الرجوع عليها بشيء أصلا لأن النصف  
الواجب للزوج بالطلاق قبل الدخول هو عين الصداق . وحيث انها قد  
وهبته كل المهر أو وهبته نصفه فقد عاد اليه النصف الواجب له بالطلاق . ( ٢ )

الترجيح :

لا يخفى علينا أن المرأة عندما وهبت لزوجها مهرها أو أبرأته  
منه قصدت بذلك بقاء الحياة الزوجية واستمرارها بينهما ولو علمت أنه  
سيطلقها ويرجع عليها بنصف المهر لما أقدمت على الهبة أو الأبراء ، ولما  
رضيت بتحمل الخسارة المالية التي لحقتها بدون فائدة . أضف الى ذلك

---

( ١ ) كشف القناع ٨٦/٣ .

البحر الزخار ١٢٥/٣ .

التاج المذهب ٤٢/٢ .

( ٢ ) بداية المجتهد ٢٢/٢ ، ٢٣٤ .

الخرشي على خليل ٢٨٨/٣ .

ما يلحقها من الأذى بسبب الطلاق . لذا فاني أرجح مذهب الامام مالك رضى الله عنه لما فيه من العدل فى هذه المسألة حيث لم يجوز للزوج رجوعه على زوجته بشىء من الصداق فى هذه الحالة .

(٢) يؤيد ما ذهبنا اليه أن صاحب <sup>البحر</sup> الزخار من الزيدية أجاز للزوجة الرجوع فى الهبة ما لم تكن لله تعالى فان وهبت زوجها مهرها لتدوم الحشرة بينهما رجعت فى هبتها ان طلقت لفوات الفرض . ( ١ )

#### القسم الثانى : " ما يمرض للمهر من نقصان بالعيب "

ان ا عرض للمهر نقصان بسبب ما وجد فيه من عيب فان كان هذا العيب موجودا فيه عند العقد والتسمية ولم تعلم به الزوجة كان لها الخيار فى رده بالعيب ان كان العيب فاحشا . وهو ما يوجب نقصا كبيرا فى القيمة لا تختلف فيه أنظار المقومين الذين يقررون قيمة الشىء .

أما اذا كان العيب غير فاحش بأن كان يوجب نقصا يسيرا يدخل عادة فى تقويم المقومين فلا يكون لها به خيار العيب لأنه لا يكون الفرض من رده الا أن يستبدل به شىء آخر من جنسه ، وقلما يخلو شىء فى العادة من عيب يسير فاذا جاز لها الرد والحالة هذه لم يقف الأمر عند حد ، وكان ذلك عبثا لا ثمرة فيه .

وان كان العيب حادثا بعد العقد وبعد ما اتفق على تسميته مهرا فان كان العيب يسيرا مفتقرا فلا كلام فيه .

وحيث وجد العيب وكان فاحشا بعد العقد فلا يخلو اما أن يكون قبل القبض أو بعده .

فان كان قبل القبض فأحواله أريحة :

أولا :

أ - أن يكون النقص ناتجا عن آفة سماوية لا بفعل أحد كأن أصدقها بستانا فيه نخل وأنواع من الفواكه فأصاب هذا البستان مطر شديد فأطف بعض ما فيه من شجر وثمر .

ب - أو حدث النقص بفعل المهر نفسه بأن كان المهر حيوانين كفرس وشور ففرض الثور بقرنه الفرس فكسر عضوا منه . فالزوجة في هذه الحالة مخيرة بين أن تأخذ قيمته يوم التسمية لأنه اذا تعذر تسليمه بعينه كاملا وجبت قيمته وبين أن تأخذه مع عيبه وليس لها أن تطالب الزوج بقيمة ذلك النقص لأنه لا يدل في حدوث ذلك العيب . ولأنها خيرت بين القيمة التي شرعت للمحافظة على حقها الكامل وبين أخذه بعيبه . فاختيارها المهر مع العيب يكون ذلك رضى منها بالنقص فلها ما رضيت به .

ثانيا : أن يكون النقص بفعل أجنبي ففي هذه الحالة يكون للزوجة الخيار بين أن تأخذ القيمة لتمذر تسليمه بعينه كاملا . ويكون للزوج الرجوع على الأجنبي لضمان قيمة النقصان لوجود الاعتداء من الأجنبي عليه . وبين أن تأخذ الصداق مع النقصان ويكون لها أيضا الرجوع على الأجنبي بالضمان .

ثالثا : أن يكون النقص بفعل الزوج نفسه ويكون للزوجة في هذه الحالة الخيار بين أن تأخذ القيمة يوم العقد وبين أن تأخذ المهر نفسه بما فيه من نقص مع تضمين الزوج قيمة النقص لاعتدائه كالأجنبي . ( ١ )

---

( ١ ) هذا ظاهر الرواية عن الامام أبي حنيفة رضى الله عنه .



رابعاً : أن يكون النقص بفعل الزوجة نفسها ففسى هذه الحالة تكون قابضة

للمهر الذى عييته ولا يكون لها شىء غيره .

أما اذا حصل المصيب فى المهر بعد القبض :

فالحكم فيه كالحكم لأى نقص فى المصين المطوكة لشخص ما وهو فى هوزتته

فلو تعييت فليست فى ضمان أحد سوى مالكمها .

وما تقدم هو بالنسبة للنقص الذى يكون بعد تأكد المهر بأحد مؤكداً

فهل الحكم يكون كذلك اذا حصل طلاق قبل الدخول أو لا ؟ .

ومما هو معروف أن النقص اذا كان يسيراً ( ٢ ) يدخل تحت تقويم المقومين

فان هذا النقص يفتقر .

وأما اذا كان النقص فاحشاً لا يدخل تحت تقويم المقومين فهذا النقص اما

أن يكون قبل القبض أولاً .

فان كان قبل القبض وحصل الطلاق قبل الدخول فان كان النقص

بأفة سطاوية أو بفعل المهر نفسه كما قد منا . فللزوجة الخيار بين أن تأخذ النصف

كما هو من غير تعويض عن النقص .

---

== وفى رواية عنه أن الزوج اذا جنى على المهر فالزوجة بالخيار ان شاءت

أخذته ناقصاً ولا شىء لها غير ذلك وان شاءت أخذت القيمة فسوى بينه

وبين المبيع فجعل المهر المصين مضموناً فى يد الزوج ضمان الميسر

المبيعة فى يد البائع قبل التسليم وهو لا يضمن تعويض النقصان فكذا

هنا . ١٠ هـ بدائع الصنائع ٣ / ٤٨٠ .

( ١ ) الفرق بين النقص الفاحش واليسير :

١ - النقص اليسير هو الذى يتصور دخوله تحت تقويم المقومين ليسره

وبين أن تأخذ نصف القيمة وقت العقد لأن نقصان القيمات كنقصان الاوصاف لا يضمن الا عند التعدي ولا تعدى هنا ولكن حقها ثابت في الكامل وتعذر تنفيذ الكامل ، فاما أن تأخذه مع النقص واما أن تأخذ بدل الكامل وهو نصف القيمة وقت العقد لأنه وقت استحقاقها للمهر .

وانا كان النقصان بفعل أجنبي أو بفعل الزوج فان حقها يكون في نصف القائم . ويكون لها نصف قيمة الضمان لحصول التعدي من الأجنبي أو من الزوج . وان كان بفعل الزوجة نفسها فلها نصف القائم فقط . هذا فيما اذا كان النقصان قبل القبض .

وأما ان كان النقصان بعد القبض :

فاما أن يكون قبل الطلاق وقبل الدخول أو لا .

فان كان قبل الطلاق وقبل الدخول فان كان سبب النقص مساوياً أو كان بفعل المهر نفسه كان للزوج الخيار بين أن يضمن الزوجة نصف قيمة المهر وبين أن يأخذ نصفه على حالته التي هو عليها من غير تضمين للزوجة بالنقصان لأنه لم يكن منها تعد عليه ويكفي في مراعاة حق الزوج أنه أعطى الحق في أخذ نصف المهر سالماً باعتبار ما كان يوم القبض . وانما كان النقص

---

و تفاهته مثاله كأن يقوموا ما يساوي ثمانية وتسعين بمائة مثلاً .

٢ - والنقص الفاحش : هو الذي لا يدخل تحت تقويمهم بأن يكون كثيراً يدركه الخطن والنفى فلا يتصور مثلاً أن يقوموا ما يساوي مائة بمائتين أو بمائة وخمسين لأنه زيادة باهضة .

بفعل الزوجة للزوج الخيار أيضا بين أخذ قيمة نصف المهر سالما باعتبار يوم القبض وبين أخذ النصف على حاله وليس له تضمينها النقص لأن فعلها في المهر كان تصرفا في ملكها والتصرف اذا صادف ملكا صحيحا فلا يعتبر تحديا ولا يوجب ضمانا .

وان كان الميب بفعل أجنبي وجب على الأجنبي أن يضمن للزوجة النقصان كله ووجب عليها أن ترد للزوج نصف قيمة المهر يوم القبض .

وانا كان الميب بفعل الزوج وجب عليه أن يضمن لها النقصان كله لأنه بعد أن سلم لها مهرها صار كالأجنبي في الضمان ، ووجب عليها أن ترد اليه نصف القيمة باعتبار يوم القبض .

وأما اذا حدث الميب بعد الطلاق قبل الدخول كان للزوج أن يأخذ منها نصف الأصل مع نصف قيمة الضمان لأن الطلاق قد وقع في حالة سلامة المهر من الميب فيكون للزوج نصفه سالما سواء وقع الميب بآفة سماوية أو بفعل المهر نفسه أو كان بفعل الزوج أو الزوجة لأنه مضمون عليها بالقبض والأوصاف تضمن بالقبض كالمفصوب .

أما اذا كان بفعل الأجنبي للزوج نصف الباقي أي نصف الأصل بعد تحييه ويكون له الخيار في الرجوع على الأجنبي بنصف النقصان أو أن يرجع على الزوجة بنصف النقصان كما لو نقص في يده بفعل أجنبي .

هذا اما ذهب اليه الحنفية والشافعية وهو قياس المذهب عند الحنابلة . ( ١ )

---

( ١ ) انظر فتح القدير ٢ / ٤٥٥ وما بعدها .

أما المالكية : فقد وافقوا الجمهور فيما لو وجد بالصداق عيب قديم قبل العقد كما وافقوهم فيما لو وجد العيب بعد العقد وتأكد المهر بأحد المؤكدات . وأما إذا وجد العيب بعد العقد وحصل الطلاق قبل الدخول وما يقوم مقامه فيرون أن الزوجين شريكان في النقص الذي يحصل في الصداق ما لم يكن بتعمد . فان كان بتعمد فالضمان ثابت على المتعمد وهذا ما يؤخذ من المداونة . ونصها كل ما أصدق الرجل امرأته من حيوان أو غيره مما هو بعينه قبل البناء فقبضته أو لم تقبضه فحال سوقه ( ١ ) أو نقص في بدنه أو نجا أو توالد ثم طلقها قبل البناء فللزوجة نصف ما أدرك من هذه الأشياء يوم طلق على ما هو به من نقص أو نجا ولا ينظر في هذا إلى قضاء لأنهما شريكان . ( ٢ )

فالمالكية يرون أن كلا من الزوجين شريكان في النقص الذي حصل في الصداق فيما لو طلقها قبل الدخول وما يقوم مقامه .

- 
- == انظر بدائع الصنائع ٤٧٩/٣ وما بعدها .
- " نهاية المحتاج ٣٣١/٦ وما بعدها .
- " الانوار لأعمال الأبرار ١٨٣/٢ .
- " مغنى المحتاج ٢٢٢/٣ .
- " المغنى لابن قدامة ٣١/٨ ، ٣٢ ، وما بعدها ٩٢/٨٠ وما بعدها .
- ( ١ ) فحال سوقه : أى تغير سعره بزيادة أو نقص في القيمة .
- ( ٢ ) انظر شرح منحة الجليل ١٣٥/٢ .
- " حاشية الدسوقي ٣١٨/٢ .

وان كلا منهما يستحق النصف بما عليه من عيب سواء أكان المصداق بيد الزوج أم بيد الزوجة لأنه لا يخلو عن مصيبة نزلت به أوبها ( ١ )

والجمهور يرون تقرير الضمان للزوجة في النقص الذي يحصل إذا كان المهر بيد الزوج وطلقت قبل الدخول كما يقرون الضمان للزوج إذا حصل النقص في المهر ، وهو بيد الزوجة فيما لو طلقت قبل الدخول . لهذا كان السبب في الاختلاف بين الجمهور والمالكية قائما حول ملكية الزوجة للمصداق فهل تطكه قبل الدخول والموت ملكا مستقرا أو لا تطكه ؟ .

فمن قال أنها لا تطكه ملكا مستقرا قال هما فيه شريكان ما لم تنص  
فتدخله في منافعتها ، ومن قال تطكه ملكا مستقرا والتشطير حق واجب تعيين  
عليها عند الطلاق وبعد استقرار الطك أوجب الرجوع عليها بجميع ما ذهب  
عندها . ( ٢ )

#### الترجيح : —————

بناء على ما قد مناه يظهر لنا أن ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من  
الحنفية والشافعية والحنابلة على قياس المذهب عند هم هو الرأي الراجح  
لقوة أدلته وسلامتها من المعارض . والله أعلم .

---

( ١ ) انظر شرح منح الجليل ١٣٦/٢ .

( ٢ ) " بداية المجتهد لابن رشد ٢٢/٢ .

### القسم الثالث :

ما يعرض للمهر من الهلاك ( ١ ) أو الهلاك ( ٢ ) أو الاستحقاق ( ٣ ) .  
تقدم معنا ما عرض للمهر في القسمين السابقين من هذا البحث من خط أو هبة  
أو نقصان بمعيب . والآن نتحدث عما يعرض له من الهلاك أو الهلاك أو  
الاستحقاق : واليك مذاهب الفقهاء في ذلك .

#### ذهب الحنفية والشافعية والزيدية والحنابلة في قياس مذاهبهم ( ٤ ) :

ذهبوا الى أن المهر اذا هلك في يد الزوجة وكان هلاكه بعد القبض  
فلا ترجع الزوجة على زوجها بشيء لأن ذلك قد برأت من المهر بدفعه لها  
وقد تم ملكها له بالقبض . وكذلك اذا استهلك المهر وكان المستهلك له  
الزوجة فالحكم أنها لا ترجع عليه بشيء لما تقدم . أما اذا كان المستهلك  
للمهر غير الزوجة فيجب على المستهلك الضمان سواء كان المستهلك الزوج  
نفسه أو أجنبي .

وأما اذا كان الهلاك أو الهلاك للمصداق وهو في يد الزوج قهرا

- 
- ( ١ ) هلاك الشيء : معناه : زواله دون أن يكون لأحد دخل فيه .
  - ( ٢ ) استهلاكه : معناه . زواله بسبب التمدد عليه أو بسبب احتمال الفيرله .
  - ( ٣ ) استحقاقه : معناه . ظهور ملكيته لغير من ملكه بحسب الظاهر .
  - ( ٤ ) فتح القدير ٢ / ٤٦٠ .  
نهاية المحتاج ٦ / ٣٣٠ .  
المفسى لابن قدامة ٨ / ٣٥ وما بعدها .  
البحر الزخار ٣ / ١٠٦ ، وما بعدها .  
التاج المذهب ٢ / ٤٤ وما بعدها .

أن تقبضه الزوجة فان كان المهر مما لا يتمين بالتميين فانه لا يترتب على هذا الهلاك أو الاستهلاك شيء من الأحكام بالنسبة للزوجة لأن حقها لم يتعلق بشيء مخصوص معين بالذات ، بل هو دين في ذمة الزوج لا تبرأ ذمته الا بالأداء أو الإبراء .

وان كان المهر مما يتمين بالتميين وأهلكه أو استهلكه الزوج وهو في يده قبل أن تقبضه الزوجة فالضمان على الزوج .  
وان استهلكته الزوجة فقد استوفت حقها باستهلاكها له ان تعتبر بهذا الاستهلاك قابضة لمهرها . وليس لها الحق في أن ترجع على الزوج بشيء .  
وان استهلكه أجنبي فضمانه عليه .

والزوجة مخيرة بين تضمين الزوج وبين تضمين الأجنبي المستهلك للمهر . فان اختارت تضمين الزوج رجع الزوج على المستهلك بقيمة ما استهلكه . كل ما ذكر اذا كان المهر قد تأكد بأحد المؤكدات الآتية فسي فصل ما يتأكد به المهر . وسيأتى قريباً ان شاء الله تعالى . في الباب الثالث من رسالتنا هذه .

وأما اذا لم يتأكد المهر بأحد المؤكدات وطلقت الزوجة قبل ذلك ، فاما أن تكون قد قبضت المهر أو لا .  
فان كانت قد قبضته فتكون ضامنة للزوج النصف اذا هلك بعد القبض أو استهلكته هي . وانما استهلكه أجنبي فالضمان للزوج على الزوجة في النصف ويكون الزوج بالخيار ان شاء ضمن الزوجة وان شاء ضمن الأجنبي .

هذا فيما اذا قبضت المهر .

أما إذا حصل الهلاك أو الاستهلاك قبل القبض وطلقت قبل الدخول  
ففي هذه الحالة يكون للزوجة تضمين الزوج نصف المهر .

وأما إذا استهلكته هو وحصل الطلاق قبل الدخول فيكون للزوج  
تضمينها بالنصف لأنها باستهلاكها لمهرها تكون قابضة له .  
وإذا وقع الاستهلاك من الأجنبي قبل القبض وطلقت قبل الدخول فيكون  
للزوجة تضمين زوجها النصف ، وفي نفس الوقت تكون بالخيار بين تضمين  
الزوج النصف أو الرجوع على الأجنبي بنصف مثل مهرها ان كان مطلقاً ونصف  
قيمتها ان كان قيمياً .

هذا بالنسبة ما إذا حصل للمهر المسمى هلاك أو استهلاك . وقد أوضحنا  
ذلك .



### أما بالنسبة لاستحقاق المهر :

بأن تبين أن المهر المسمى في العقد لم يكن ملكاً للزوج ، فالزوج في هذه الحالة يكون ضامناً للمهر بمطبه ان كان مطلقاً أو بقيته ان كان قيميا ويستوى في ذلك أكان الاستحقاق قبل القبض أو بعده ، لأنه لما استحق تبين أنه ملك لغير الزوج من الأصل . ثم اذا استحق بعض المهر كصفه مثلاً أو ربحه ونحوه ذلك .

فان كان المهر مطلقاً أخذت الزوجة الباقي منه ورجعت على الزوج بمثل ما استحق به منه وان كان قيميا فلها الخيار بين أن تأخذ الباقي فتصير شريكة للمستحق في المصين وترجع على الزوج بقيمة ما استحق منه ، وبين أن تأخذ قيمة المهر المسمى كله من الزوج ، ويصير الزوج شريكاً للمستحق . وانما جعلنا لها الخيار في هذه الحالة لأنها قد تتضرر بالشركة في القيمي فيثبت لها الخيار لتتمكن من دفع الضرر عن نفسها بخلاف المطلق فلا ضرر في الشركة فيه . ولذا لا يثبت لها الخيار اذا استحق بعض المهر وكان مطلقاً . هذا اذا تأكد المهر بأحد المؤكدات .

وأما ان الم يوءك المهر بأحد المؤكدات وطلقت الزوجة قبل الدخول وما يقوم مقامه فلا خيار لها وليس لها الا النصف الباقي غير المستحق لأن ضرر الشركة حاصل على كل حال ان لا تستحق الا نصف مهرها المسمى . والنصف الثاني اما للزوج بسبب الطلاق قبل الدخول .

وأما للمستحق فلا مناص من الشركة . وانما تبين أن المهر مستحق كله وحصل الطلاق قبل ان تأخذ المهر فيكون الزوج ضامناً للزوجة بنصف مثل المهر ان كان مطلقاً وينصف قيمته ان كان قيميا . وسواء أكان الاستحقاق

قبل القبض أو بعبده ، لأنه بالا استحقاق تبين أنه غير مطوك للزوج من الأصل .

هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء .

مذهب المالكية :

أما المالكية فانهم يرون أنه اذا ثبت هلاك المهر فان الزوجة تضمن المهر بمجرد الحقد . والمراد بضمانها للمهر أن يضيع عليها بهلاكه هذا ان اتأكد المهر بأحد المؤكدات .

وان لم يتأكد المصداق فهلاكه على الزوجين فيما لو طلقت الزوجة قبل الدخول ، فلا رجوع لأحدهما على الآخر .

ومحل عدم الضمان يكون فيما لو ثبت عدم التفريط ويكفى في ثبوته أن يحلف من كان في يده أنه ما فرط على الأظهر .

هذا اذا كان المهر مما لا يمكن اخفائه وتخبيته ، ودعوى هلاكه مع سلامته كالحيوان والزروع والمقار ونحو ذلك . فان كان مما يمكن اخفائه وتخبيته فلا بد لنفي الضمان من ثبوت بينة على هلاكه وذلك لانقضاء التهمة بالبينة .

فان كان مما يمكن اخفائه ولم تقم بينة على هلاكه فالضمان ثابت على الشخص الذي بيده المصداق سواء كان الزوج أو الزوجة ، فان طلقها قبل البناء وتلف بيدها المصداق غرمت له النصف . وان كان بيده غرم لها نصف عوضها ، لأنه لا يخلو عن مصيبة نزلت به أو غيرها . وبهذا يعلم أن المالكية يوافقون الجمهور في مسألة استحقاق المهر . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الشرح الكبير مع حاشية الد سوقي ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٢٠ .

" منح الجليل على خليل ٢ / ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٣٨ .

كما أنهم يوافقون الجمهور أيضا فيما لو حصل الهلاك أو الاستهلاك  
بعد تأكد المهر بأحد المؤكدات . إلا أنهم خالفوا الجمهور في حالة عدم  
تأكد المهر وحصول الطلاق قبل الدخول حيث يرون أن الهلاك على  
الزوجين فلا رجوع لأحدهما على الآخر ما لم يثبت التفريط من أحدهما .

وسبب الخلاف بين الجمهور والمالكية منشؤه هل تملك الزوجة  
الصداق بالمعقد قبل الدخول أو الموت ملكا مستقرا أو لا تملكه ؟

فالمالكية يقولون ان الزوجة لا تملك المهر بالمعقد ملكا مستقرا . وقالوا  
ان الزوجين شريكان في الطف ما لم تتعد .

والجمهور قالوا انها تملك المهر بالمعقد ملكا مستقرا والتشطير حق واجب تعيين  
عليها عند الطلاق وبعد استقرار الطك . أوجب الرجوع عليها بما ذهب عند (١)

وقد سبق ان بينا الرأي الراجح في ملك الزوجة للمهر بالمعقد  
الصحيح وأقمنا الدليل على ذلك وهو رأي الجمهور . ومن ثم فيكون الرجوع  
عليها بما ذهب عنه .

وحيث قد ثبت الضمان في الصداق فيكون المرجع فيه الى مثل المهر  
ان كان مثليا والى قيمته ان كان قيميا ، وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء .  
وهو المذهب القديم للإمام الشافعي رضي الله عنه .

أما مذهب الجديد فيرى أن الصداق المقرر في حالة الضمان هو مهر  
المثل لأنه عوض معين تلف قبل القبض وتعدر الرجوع الى المعوض فوجب  
الرجوع الى بدله وهو مهر المثل . (٢)

---

(١) بداية المجتهد للإمام ابن رشد ٢٢/٢ .

(٢) انظر المذهب ٥٧/٢ . مفتي المحتاج ٢٢١/٣ وما يحددها .

ودليل الجمهور على ما ذهبوا اليه بأن العقد وقع على التسمية  
فكانت لها قيمته كالمقصوب . ولأنها رضيت به قبل تبين حاله فيكون لها  
الرجوع الى قيمته . وهذا بخلاف ما لو أصدقها غير مال أو مالا يقدر على تطبيقه  
إياها وهي عالمة به لأنها رضيت بلا شيء فيجب الرجوع الى مهر المثل ان  
وجود التسمية في هذه الحالة كعدمها . ( ١ )

ما الحكم لو تصرفت الزوجة بالمهر بعد قبضه وطلقت قبل الدخول ؟

أجاب الفقهاء عن ذلك بلا خلاف بأنها لو تصرفت في المهر بعد أن  
قبضته وطلقت قبل الدخول وكان تصرفها فيه في منافعها الخاصة بها ففسى  
هذه الحالة تكون ضامنة لزوجها بالنصف . هذا فيما لو تصرفت في المهر  
في منافعها الخاصة .

أما لو تصرفت فيه بشراء ما يصلحها للجهاز مما جرت به عادة الناس  
وحصل الطلاق قبل الدخول فهل يرجع عليها الزوج بنصف الصداق أم بنصف  
ما اشترته ؟ .

وهنا وقع الخلاف بين الفقهاء . واليك بيان ذلك .

مذهب الجمهور :

ان الزوج له الرجوع على الزوجة بنصف المهر المسمى لأن التسمية  
صحيحة وتصرفها في المهر بما يصلح لجهازها لا يخرج عن أى تصرف مسمون  
تصرفات الزوجة في المهر بالنسبة أو الإبراء أو التلاف أو غير ذلك من سائر

التصرفات . والواجب للزوج في هذه الحالة نصف مثل المهران كان مثليا  
ونصف قيمته ان كان متقوط . ( ١ )

### مذهب المالكية :

يرون أن الزوج يرجع على الزوجة بنصف ما اشترته على أنه لا فرق في  
هذا الحكم بين أن تشتري الزوجة ما يصلحها للجهاز من الزوج أو من  
الأجنبي لأنها مجبورة على شراء ذلك الجهاز . ( ٢ )

### الترجيح : ح :

لا يخفى علينا بعد عرض آراء الفقهاء في هذه المسألة ما في مذهب  
المالكية من الانصاف والعدالة وذلك لأن الزوجة لما اشترت بمهرها جهازا  
لتنعم بحياة زوجية مطووعة بالسعادة والتفاهم والمشاركة في هذه الحياة بين  
الزوجين - فإذا هي تفجع بطلاق الزوج لها بعد ما غرمت من جهاز أعدته  
لراحتها معا ، أبعد هذا تطالب بنصف عين المهر المسمى . . أفلا يكون  
من العدل والانصاف أن يأخذ الزوج نصف هذا الجهاز الذي اشترته لأن  
الفرقة حصلت منه وليست من جانبها ولا بسبب منها .  
لذا أرى الأخذ بمذهب المالكية هنا والله أعلم .

---

( ١ ) انظر معنى المحتاج للخطيب الشرييني ٢ / ٢٢١ .

" المعنى لابن قدامة الحنبلي ٨ / ١٥ .

( ٢ ) " حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٢ / ٣٢٠ .

" بداية المجتهد لابن رشد ٢ / ٢٢ .

المبحث الثالث  
اقتصران المهر المسمى بالشروط

---

ونتناول في هذا المبحث

ما يلي

---

- ( ١ ) مذاهب الائمة الأربعة وغيرهم في الوفاء بالشروط .
  - ( ٢ ) هل للشروط تأثير في عقد النكاح أم لا ؟
  - ( ٣ ) وهل لها تأثير على المهر المسمى أم لا ؟
-

أولاً : " مذاهب الفقهاء في الشروط

وفى الوفاء بهـا "

---

مذهب الاحناف :

ذهب الحنفية الى تقسيم الشروط التي تقترب بعقد النكاح الى

قسمين :

القسم الاول : شروط صحيحة .

القسم الثاني : شروط فاسدة أو باطلة .

فالشروط الصحيحة :

هى التى يقتضيها عقد النكاح أو تؤكّد ما يقتضيه أو التى ورد الشرع

بجوازها أو جرى العرف بها فهى أربعة أنواع :

النوع الاول : من الشروط الصحيحة : شروط يقتضيها العقد وهى ما

يكون موجبها حكماً من أحكام العقد أو أثراً من آثاره .

مثال ذلك كأن تشترط الزوجة على زوجها أن ينفق عليها أو أن يحسن

عشرتها الى غير ذلك من الشروط . فهذه الشروط لا تثبت شيئاً

جديداً لغير ما يقتضيه العقد ، فاشتراطها وعدم اشتراطها سياتى .

النوع الثانى : الشروط المؤكدة لمقتضى العقد كاشتراط الزوجة

أن يكون أبوالزوج ضامناً لمهرها ولنفقتها ، فان الضمان يؤكّد الحصول

على المهر والنفقة ، وكلاهما ما يقتضيه عقد النكاح ويوجبه .

### النوع الثالث :

الشروط التي ورد الشرع الشريف بجوازها وأوجب مراعاتها وان لم تكن من مقتضى العقد أو مؤكدة لمقتضاه كاشتراط الزوج أن يكون له حق طلاق الزوجة وكاشتراط الزوجة أن يكون أمرها بيدها تطلق نفسها متى شاءت . ونحو ذلك .

### النوع الرابع :

الشروط التي جرى بها العرف ومن الأمثلة على ذلك اشتراط الزوجة تسجيل كل المهر أو نصفه أو الثلثين منه اذا جرى عرف البلد الذي عقد فيه النكاح بذلك .

### القسم الثاني : الشروط الفاسدة أو الباطلة .

وهي التي لا يقتضيها عقد النكاح ولا تؤكده ما يقتضيه . ولم يرد الشرع بجوازها . ولم يجربها عرف وذلك كأن تشترط الزوجة على من يتزوجها أن يسكنها في بيت أبيها أو ألا ينقلها من بلدها ، هذا بالنسبة للمرأة . أما الرجل كأن يشترط على من يتزوجها أن لا يدفع لها مهرا ، أو يشترط عليها أن تنفق هي عليه ونحو ذلك .

فالشروط الصحيحة السابقة الذكر يجب الوفاء بها عند الاحناف ، لأنها إما أن تكون من مقتضى العقد أو مؤكدة لمقتضاه أو ورثا لشرع أو العرف بجوازها وأوجب مراعاتها وان لم تكن من مقتضى العقد ولا من مؤكداته .

أما الشروط الفاسدة أو الباطلة : فلا يجوز الوفاء بها لأنها شروط مخالفة لأحكام الشريعة الفراء ، ولأنها أيضا من الشروط التي تحل الحرام



وتحرم الحلال . وقد أرشد النبي صلى الله عليه وسلم الى عدم الوفاء بهذه الشروط حيث قال عليه الصلاة والسلام "المسلمون على شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا . ( ١ )

### مذهب المالكية :

أما الملكية فالشروط عندهم ثلاثة أقسام :

القسم الاول : الشروط التي لا يحصل منها اضرار للزوجة في معاشرتها ، كشرط النفقة والكسوة ونحو ذلك من كل ما يقتضيه عقد النكاح .

القسم الثاني : الشروط التي لا يقتضيها عقد النكاح وتكون منافية له كالشرط بأن لا نفقة لها .

القسم الثالث : الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا تكون مناقضة له كاشتراط الزوجة على زوجها أن لا يتزوج عليها أو أن لا يخرجها من بلدها .

فالقسم الاول يجب الوفاء به لأنه من جملة ما يقتضيه العقد . أما القسم الثاني : فيحرم الوفاء به ويترتب عليه فساد العقد لأنه يناقض مقتضى العقد .

وأما القسم الثالث : فلا يجب الوفاء به ولكنه يستحب لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " الآية ( ٢ ) ولما رواه الإمام البخاري عن

---

( ١ ) فتح القدير ٢/ ٣٨٧ ، ٤٥٩ وما بعدها .

فتح الباري ١١/ ١٢٦ .

( ٢ ) سورة المائدة آية رقم ( ١ ) .

عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج . رواه الجماعة ( ١ ) .  
فإن تعليق ذلك بالوفاء لها دليل على أنه لا يحكم به عليه وإن ذلك صروف اليه .

والأمام مالك رضى الله عنه يرى أن الاشتراط معيب وأن على مريد النكاح أن يحسن الاختيار فيستغنى عن الاشتراط . وقد جاء في المقدمات الممهدات لابن رشد قد قال مالك رحمه الله أشرت على قاض أن ينهى الناس عن أن يتزوجوا على الشروط ، وأن يتزوجوا على دين الرجل وأمانته . وقد كتب بذلك كتابا وصيح به في الأسواق . وقد ذكر ذلك أيضا في الباجي على الموطأ . ( ٢ )

#### مذهب الشافعية :

أما الشافعية فالشروط عندهم أربعة أقسام :

#### القسم الأول :

الشروط الموافقة لمقتضى عقد النكاح كشرط النفقة عليها والقسم لها ونحو ذلك .

#### القسم الثانى :

الشروط التى لم توافق مقتضى عقد النكاح ولكن لم يتعلق بها غرض

---

( ١ ) نيل الأوطار ٦ / ١٤٢ .

( ٢ ) شرح منح الجليل ٢ / ١٣٢ .

الباجي على الموطأ ٣ / ٢٩٦ .

حاشية الدسوقي ٢ / ٣١٧ .

مذهب الحنابلة :                     

أما الحنابلة فقد ذهبوا الى أن الشروط التي تقترب بعقد النكاح تنقسم الى شروط صحيحة والى شروط غير صحيحة .

القسم الاول :

الشروط الصحيحة وهي التي يكون فيها منفعة لأحد العاقدين ولم يرد من الشرع نهى عنها . سواء وافقت مقتضى العقد أم لم توافقه طارئة لا تخل بمقصوده الأصلي .

مثال ذلك أن تشترط الزوجة على الزوج أن لا يخرجها من بيت أهلها . أو لا ينقلها من بلدها أو ألا يتزوج عليها .

أو أن يشترط الزوج أن تكون الزوجة بكرًا أو جميلة أو متعلمة ونحو ذلك من الصفات التي يرغبها الزوج في الزوجة .

والدليل على صحة هذه الشروط أن الشرط اذا كان مما يقتضيه العقد فوجوده كعدمه . وان كان مما لا يقتضيه العقد فدليله ما رواه الأثرم ( ١ ) بأسناده " أن رجلاً تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها فقال الرجل : اذن يطلقنا . فقال عمر رضي الله عنه مقاطع الحقوق عند الشروط " ولأنه شرط لها منفعة مقصودة لا تنزع المقصود من النكاح . فكان لازماً كما لو اشترطت كون المهر من غير نقد البلد .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل

---

( ١ ) الأثرم : هو أبو العباس محمد بن أحمد بن حطاي المقرئ البغدادي المعروف بالأثرم . توفي سنة ٣٣٦ هـ بالبصرة وله من العمر ٩٦ سنة ١ هـ من شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٢ / ٣٤٣ .

أى ليس فى حكم الله تعالى وشرعه . وهذا مشروع ، وقد ثبت دليل مشروعيته ، وقد ذكرنا ما دل على مشروعيته وعلى من نفى ذلك الدليل . وقولهم : ان هذا يحرم الحلال . ليس كذلك . وانما يثبت للمرأة اذا لم يف به خيار الفسخ .

وقولهم انه ليس من مصلحة العقد . منوع . فانه من مصلحة المرأة . وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة العقد كاشتراط الرهن فى البيع . ولا يجب الوفاء بهذا الشرط الصحيح بل يسن الوفاء به ، لأنه لو وجب الوفاء به لأجبر الزوج على الوفاء به ولم يجبره عمر رضى الله عنه بل قال : لها شرطها .

### القسم الثانى :

#### الشروط غير الصحيحة :

هى التى ورد من الشرع النهى عنها . أو التى تناقض مقتضى العقد وتخل بالمقصود الأصلي منه كأن تشترط الزوجة على من يتزوجها أن تخرج من البيت متى شاءت أو أن يطلق ضررتها . أو يشترط الزوج أن لا ينفق عليها . أو أن لا مهر لها أو أن تنفق هى عليه . فهذه الشروط كلها باطلة فى نفسها لأنها تناقض مقتضى العقد أو تخالف أحكام الشريعة . ( ١ )

---

( ١ ) كشف القناع ٩٨/٥ وما بعدها .

(٢) البحر الزخار ١١٣/٣ وط بعدها .

أما غير ذلك من الشروط فلا يجب الوفاء بها .

أما بالنسبة للحنابلة فقد توسعوا في الشروط الصحيحة التي يجب الوفاء بها ويقولون ان المعتبر في ايجاب الشرط هو تحقيق المنفعة لأحد التعاقدين وعدم النهي عن الشرط شرط . فمتى تحققت منفعة أحدهم التعاقدين في الشرط ولم يرد نهى من الشارع عنه وجب الوفاء بهذا الشرط سواء وافق مقتضى العقد أم لم يوافقه مادام أن الشرط لم يخل بالمقصود الأصلي من النكاح . وعلى كل حال هذه الشروط لها اعتبارها عند من اشترطها . والذي أميل اليه هو ما ذهب اليه الحنابلة . والله ولي التوفيق .

ثانيا : هل للشروط تأثير على عقد النكاح أم لا ؟

مذهب الأحناف :

المراد بتأثير الشروط في العقد هو الحكم الذي يترتب على اشتراطه في العقد من تقييده ولزوم الوفاء به وثبوت الخيار لصاحب الشرط في فسخ العقد عند فوات ما شرط أو فساد العقد لعدم صحته . وهذا التأثير يختلف باختلاف نوع الشرط الذي يقترن بالعقد . فإذا كان الشرط صحيحا التحق <sup>العقد</sup> بأصله ووجب الوفاء به على من التزمه ، غير أنه اذا لم يوف الملتزم بالشرط أو لم يتحقق مضمون الشرط لم يكن <sup>لـ</sup>م اشتراطه الخيار في فسخ النكاح . فلو شرطت الزوجة على الزوج أن لا يتزوج عليها ثم تزوج عليها لم يكن للزوجة الخيار في فسخ العقد من أجل فوات الشرط - ولو شرط الزوج على الزوجة أن تكون بكرًا أو جميلة أو متعلمة ثم ظهرت خلاف ذلك لم يكن للزوج الخيار في فسخ العقد . هذا هو مذهب الحنفية ، لأن فوات الشرط يترتب عليه

فوات الرضا بالعقد وفوات الرضا لا أثر له في عقد النكاح . ولهذا يصح النكاح ويكون لا زما عند هم مع الاكراه ، ومن ثم فالشرط الباطل أو الفاسد يترتب عليه النفاء الشرط وبقاء العقد صحيحا . ( ١ )

#### مذهب الشافعية :

أما الشافعية فيرون أن الشروط الثلاثة : وهي

- ١ - الشروط الموافقة لمقتضى عقد النكاح .
  - ٢ - الشروط التي لم توافق مقتضى عقد النكاح .
  - ٣ - الشروط التي تخالف مقتضى العقد ولم تغل بمقصوده الاصلى .
- هذه الشروط المذكورة لا تأثير لها في العقد ، وانما تأثيرها في فساد المهر وهو لا يوءثر في عقد النكاح ولعدم اخلال الشروط بمقصود النكاح الذي هو الوطء . وأما الشروط التي تخالف مقتضى عقد النكاح وتغل بمقصوده الاصلى كاشتراط ولزوجة على الزوج أن لا يطأها أصلا أو أن لا يطأها الا ليلا . فهذا القسم من الشروط هو الذى يبطل النكاح لأنه يناهى مقصود العقد . ( ٢ )

#### مذهب المالكية :

أما المالكية فالشروط عند هم على ضربين :

- ١ - ضرب يوءثر على صحة النكاح .
- ٢ - وضرب لا يوءثر على صحة النكاح .

---

( ١ ) فتح القدير ٢ / ٣٨٧ ، ٤٥٩ وما بعدها .

( ٢ ) مغنى المحتاج ٣ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

الضرب الاول : الذى يوثر على صحة النكاح فهو ما أثر جهالة فى المهر أو غير بعض ما اقتضى العقد كالخيار ونحوه وذلك مثل أن يتزوج المرأة بشرط أن لها من النفقة كذا وكذا فى كل شهر وتشتط شرط نفقة خدمها أو نفقة ابنها من غيره أو على أن لا نفقة لها . فكل هذا يفسخ قبل البناء ، ويثبت بعده بمهر المثل ويسقط الشرط . وذلك لأن مثل هذه الشروط قد أثر جهالة فى الموضع ففسد لذلك قبل البناء وثبت بعده .

الضرب الثانى : الشروط التى لا تأثير لها فى عقد النكاح وهى التى لا تؤثر فى جهالة المهر ولا تغير مقتضى العقد كاشتراط الزوجة على الزوج عدم التزوج بامرأة غيرها ما دامت هى عنده أو اشترطت عليه أن لا يخرجها من بلدها أو أن لا ينقلها من بيت أبيها ونحو ذلك . ( ١ )

### مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فيرون أن الشروط الصحيحة فى حالة عدم الوفاء بهما يكون لصاحب الشرط الحق فى فسخ عقد النكاح لأنه لم يرض بالعقد الا على أساس الوفاء بشرطه ، فاذا لم يتحقق الوفاء بالشروط فإتراضاه بالعقد والرضا أمر لا بد منه فى عقد النكاح فى حالتى الابتداء والبقاء . ان لا فائدة ولا خير فى بقاء عقد فقد فيه الرضا من الجانبين أو من أحدهما .

---

( ١ ) الباجى على الموطأ ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ .

شرح منح الجليل ١٣٢/٢ .

حاشية الدسوقي ٣١٧/٢ .



### أما الشروط الفاسدة فنوعان :

أحد هما : ما يبطل به عقد النكاح كـنكاح الشغار ، ونكاح المحلل ، ونكاح المتعة . والنكاح على شرط نفى الحل فيه بأن تزوجها على أن لا تحل له فلا يصح النكاح لا بشرط ما ينافيه . واشتراط طلاق الزوجة الى وقت معين واشتراط الخيار في فسخ النكاح للزوجين أو لأحد هما والنكاح على شرط مستقبل غير مشيئة الله لأنه عقد معاوضة فلا يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع .

النوع الثاني : الشروط التي لا تأثير لها على عقد النكاح كما اذا شرط أحد الزوجين الخيار في المهر بطل الشرط وصح العقد . أو شرطاً أو أحد هما عدم الوطء أو اشتراط العزل عنها أو أن يسكن بها حيث شاءت أو شاء أبوها وغير ذلك .

فالشرط فيما ذكر باطل لضافاته مقتضى العقد ولتضمنه اسقاط حقوق تجب بعقد النكاح قبل انعقاده ، كما لو اسقط الشفيع شفيعته قبل البيع . هذا بالنسبة للشرط ، وأما العقد فصحيح لأن الشروط المذكورة تعود الى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كما لو شرط فيه صداقا محرما . كالخمر والخنزير ونحوهما . ولأن النكاح يصح مع الجهل بالحوض فجاز أن ينقذ مع الشرط الفاسد . ( ١ )

---

( ١ ) المحقق لابن قدامة ٤٥١ / ٧ .

كشاف القناع ٩٠ / ٥ وما بعدهما الى ٩٨ .

## الترجيح :

بعد أن ذكرنا بإيجاز الشروط التي يجب الوفاء بها وآراء الفقهاء

في ذلك ثم تأثير تلك الشروط على عقد النكاح يظهر لى والله أعلم بالصواب

أن رأى المذهب الحنبلى فى الشروط الصحيحة التى يشترطها الزوجان فى عقد النكاح هو الرأى الذى تميل اليه النفس لأنه أقرب المذاهب لقواعد <sup>الشرعية</sup> الشريعة

وأكثرها تطبيقاً لمقاصد الشرع لما فيه من تحقيق مقاصد الزوجين لأنه يقران كل شرط صحيح يشترطه الزوجان أو أحدهما فى عقد الزواج يجب الوفاء به والعمل به ويثبت لمن اشترط الشرط لنفسه عند فواته حق فسخ العقد ما لم يدل دليل شرعى على بطلان ذلك الشرط ، وهذا مما لا شك فيه يتناسب مع قول الله عز وجل " وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسوء لا " .

وقول النبى الكريم صلى الله عليه وسلم " أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج " ، وقد قال الامام ابن قيم الجوزية فى كتابه زاد المعاد مرجحاً ما ذهب اليه الحنابلة بقوله " ان الشروط المشروعة فى النكاح أولى بالوفاء من الشروط فى البيع . وما ألزم الله ورسوله مفروراً قط ولا مغبوناً بما غره أو هين ومن تدبر مقاصد الشرع فى مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة ، وإذا اشترط سلامتها من العيب أو اشترط الجمال فبانت شوهاً . أو شرطها شابة حديثة السن فبانت عجوزاً شحطاً أو شرطها بيضاء فبانت سوداء أو بكرًا فبانت ثيباً ، فله الفسخ فى ذلك كله ، فان كان قبل الدخول فلا مهر لها . وان كان بعده فله وهو غرم على وليها ان كان غره وان كانت هى الفارة سقط مهرها . أو رجع عليها به ان كانت قبضته نص على هذا أحمد فى احدى الروايتين عنه فيما اذا

الزوج هو المشترك والذي يقتضيه مذهب الامام احمد وقواعده انه لا فرق بين اشتراطه واشتراطها بل اثبات الخيار لها اذا فاته ما اشترطته أولى ، لأنها لا تتمكن من المفارقة بالطلاق ، فانا جازله الفسخ مع تمكنه من الفراق بخيره فلأن يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها أولى ، وانا جازل للزوجة أن تفسخ النكاح اذا ظهر الزوج ذاصناعة دنيئة لا تشينه في دينه ولا فسي عرضه . وانما تمنع كمال لذتها واستمتاعها به ، فانا شرطته شابا جميلا صحيحا فبان شيئا مشوها أعني أطرش أخرس أسود فكيف تلزم به وتضع من فسخ العقد ، هذا في غاية الامتناع والتناقض والبعد عن القياس وقواعد الشرع . ( ١ )

ثالثا : اقتران المهر بالشرط ومدى تأثير الشرط عليه :

الشرط اما أن يكون مستقلا وليس له ارتباط بالمهر ولا يجعل تحققه في مقابلة جزء منه ، واما أن لا يكون كذلك بأن يجعل في مقابلة جزء من المهر . فان كان مستقلا فلا تأثير له على المهر بل يجب المسمى كله سواء تحقق الشرط أم لم يتحقق ، وذلك مثل أن يتزوجها ويشترط أن تكون جميلة أو بكرًا أو غير ذلك بما فيه نفع مقصود للزوج ، ومثل أن تشترط الزوجة على زوجها ألا يتزوج عليها أو يسافر بها أولا يخرجها من دار أهلها .

وأما اذا كان الشرط غير مستقل ، ولكن ملاحظا فيه مقابله بجزء من المهر بمعنى أن التسمية في المهر قد اقترنت بهذا الشرط فيكون الحكم كما يأتي :

---

( ١ ) انظر زاد المصنف لابن قيم الجوزية ٤ / ٣١ وما يمد بها .

مذهب الحنفية :

١ - اذا كان المهر المتفق عليه أقل من مهر المثل للزوجة كأن اتفق على ألف ومهر مثلها ألفان واشترط الزوج في مقابلة ذلك منفعة مقصودة للزوجة مباحة شرعا سواء كان ذلك لها هي أو لقريب محرم لها كأن شرط لها أن لا يسافر بها أو لا يتزوج عليها أو يحقق لأبيها أو أخيها منفعة معينة ، فان وفى بالشرط كان المهر المسمى لأنه يصلح مهرا وقد رضيت به وان لم يف بالشرط بأن تزوج عليها أو أخرجها ممن بلد ها أو لم يحقق لأبيها أو ذوى محرمها المنفعة المشروطة . فلها مهر المثل . لأنه سعى لها شيئا لها فيه نفع ، فعند فواته يجب لها مهر المثل لعدم رضاها بالمهر المسمى الا بشرط تحقق ما اشترطه لها ، وانه لم يتحقق فيكون رضاها بالمهر المسمى قد انعدم . فيجب مهر المثل لأنه الموجب الأصلى لكل نكاح لم يحصل فيه اتفاق على التسمية .

وأما اذا كانت المنفعة المشروطة غير مباحة شرعا كأن يشترط سقيها الخمر أو خروجها للمراقص والملاحى ومجامع الرجال الأجانب . أو كانت المنفعة المشروطة لأجنبى عن الزوجة . فالواجب هو المهر المسمى بشرط ألا ينقص عن الحد الأدنى للمهر وذلك لأن المنفعة ان لم تكن مباحة شرعا فانه لا يجوز الوفاء بالشرط ولا يجوز للمسلم شرعا أن ينتفع بها ، فلا تستحق الزوجة عوضا نظير فوات الانتفاع بها . كما أن المنفعة اذا كانت لأجنبى عن الزوجة فانها لا تكون منفعة مقصودة قصدا صحيحا لأحد الماقتدين . وعلى ذلك فلا يجب مهر المثل عند عدم الوفاء بالشرط . بل الواجب هو المهر المسمى فى العقد فقط .

٢ - أن يسمى الزوج لزوجته مهرا يزيد على مهر مطلقها في نظير أن يتحقق فيها وصف مرغوب فيه ، كأن تكون بكرا أو متعلمة ، أو جميلة . فـإن كانت الزوجة بالوصف الذي روعى في تحديد المهر فإن المهر المسمى يجب لها . وإن لم توجد الزوجة على هذا الوصف فإن الذي يجب هو مهر المثل . لأن رضا الزوج بالزيادة على مهر المثل كان مقابل تحقق وصف معين وهو لم يتحقق ، فلا يجب إلا مهر المثل ( ١ ) بالنفا ما بلغ ، وسقطت الزيادة .

٣ - أن يسمى للزوجة مهرا على تقدير حصول شيء ويسمى خلافه على تقدير آخر . أى أن تكون هنا تسميتان .  
مقاله : ان يتزوجها على ألف ان أقام بها في بلدها . وعلى ألفين ان أخرجها منها . وللأحناف في ذلك ثلاثة آراء :  
الرأى الاول : للامام أبى حنيفة رضى الله عنه . وهو أن التسمية الاولى وقعت صحيحة . أما التسمية الثانية ففاسدة . فان تحقق شرط التسمية الاولى وجب المهر المسمى فيها ، وإن لم يتحقق شرطها وجب لها مهر المثل بحيث لا يزيد على الأكثر ولا ينقص عن الأقل .

وذلك لأن التسمية الاولى وقعت صحيحة لأنها منجزة ليس فيها تعليق على خطر . والجهالة انما كانت بسبب ضم التسمية الثانية اليها فتفسد الثانية ويكون الواجب فيها هو مهر المثل عند تحقق شرطها . ففي المثل الذي ذكرناه ان أقام بها في بلدها كان الواجب لها الألف .  
وإن أخرجها من بلدها كان الواجب لها مهر المثل لا يزيد على الألفين

---

( ١ ) انظر الاحوال الشخصية ص ١٥٠ د / عبد العزيز عامر .

ولا ينقص عن الألف لرضاها بذلك . هذا رأى أبى حنيفة .

الرأى الثانى : للامام زفر : فهو يرى أن التسميتين فاسدتان  
لجهالة المسمى . لأنه متردد بين شيئين ، وهذا مما يورث الجهالة  
والتسمية المجهولة غير صحيحة ، ومن ثم فيجب للزوجة مهر المثل سواء تحقق  
الشرط الاول وهو الاقامة بهافى بلدها . أم تحقق الشرط الثانى وهو  
اخراجها من بلدها . الا أن مهر المثل الواجب لها لا ينقص عن الأقل  
ولا يزيد على الأكثر لرضاها بذلك .

الرأى الثالث : للامامين أبى يوسف ومحمد بن الحسن .  
فانهما يقولان أن التسميتين صحيحتان وليس فيهما شيء من الجهالة .  
فأى الشرطين تحقق وجب المهر المسمى فان تحقق شرط التسمية الاولى وجب  
المسمى الأول . وان تحقق شرط الثانية وجب المسمى الثانى . وعلى هذا  
الرأى ان أقام بها فى بلدها تعين المسمى الأول وهو الألف . وألغيت  
تسمية الألفين . وان أخرجها من بلدها تعينت التسمية الثانية وهى الألفان  
وألغيت التسمية الاولى وهى الألف . وذلك لأن لكل حالة مسمى واحد ارضى  
به الزوجان ، ويمكن العمل بمقتضاه من غير نزاع ولا ضرر . فالذى يتحقق من  
الشرطين يجب فيه المهر الخاص به ( ١ ) ورأى صاحبين هو المعمول به .

هذه أهم الشروط التى قد يقترن المهر بها عند الحنفية .

---

( ١ ) انظر شرح العناية على الهداية ٤٥٨ / ٢ .

\* فتح القدير للكمال ٤٥٩ / ٢ وما بعدها .

\* الاحوال الشخصية د / عبد العزيز ١٥٠ / ١٥١ .

مذهب المالكية :

يرى المالكية أنه في حالة تردد التسمية بين تقديرين كأن يتزوجها بألف مثلا ان لم تكن له زوجة أخرى موجودة في عصمته حين العقد . وبألفين ان كانت له زوجة أخرى . ففي هذه الحالة يفسخ العقد قبل الدخول للشك الواقع في قدر المهر حين العقد ، لأن الزوجة لا تدرى حال العقد هل له زوجة فيكون المهر ألفين أو ليس له فيكون المهر ألفا . فأثر الشك خلا فسي المهر - فإذا دخل بها ثبت بمهر المثل بعد الدخول . فالمالكية يخالفون الحنفية تماما في هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتزوجها بألف على أن لا يخرجها من بلد ها أو بيتها أو على أن لا يتزوج عليها - وبألفين ان أخرجها أو تزوج عليها . فانهم يقولون بصحة العقد في هذه الصورة . لأنه لا شك في قدر المهر حال العقد .

والشك في الزائد متعلق بالمستقبل . أي من حيث المعلق فانه أمر يحصل في المستقبل والأصل عدمه .

قال البنانى : لأن الضرر فيه أخف من الواقع في الحال ، لأنها عالمة بأن المهر ألف فهي داخلة عليه فقط . والزائد معلق على أمر معدوم الأصل عدم وجوده في المستقبل بخلاف الصورة الاولى ، فانها لا تدرى ما دخلت عليه ان لا تدرى هل وجب لها بالعقد ألف أو ألفان . وفرق بمضهم بأن المفسر في الصورة الاولى من ناحية المرأة فقط لقد رتبها على رفعه بالبحث عما اذا كانت له زوجة يوم العقد أو لا . ولما تركت ذلك فهي مختارة لا دخل الشك في صداقها ففسد .

أما في الصورة الثانية فهما غير قادرين على رفعه . ( ١ )

هذا ولا يلزم الزوج المشروط وهو عدم التزوج عليها والا يخرجها من بلدها ولكنه يكره .

وقد ذكر ابن شاسان من الشروط ما لا يتعلق بالعقد كهذا الشرط وهو مكروه . ولكنه لا يفسد النكاح ولا يلزم الا أن يكون فيه تطليق أو يمين . ثم قال فان شرط شيئاً من هذا النوع ثم خالفه فان لم يكن علقه بيمين ولا وضعت لأجله شيئاً من مهرها . فله مخالفة الشرط بفعل ما شرط أن لا يفعله وترك ما شرطت فعله ، وان كان علق الشرط بيمين لزمه . وان وضعت له شيئاً من مهرها لأجله فان كانت عينت مهراً ثم أسقطت بعضه للشرط رجعت به ، وان كانت خففت في المهر لأجل الشرط قبل التعميم لا ترجع .

وقد جاء في المدونة - نكحها بألفين فوضعت عن <sup>في</sup> هذا العقد ألفاً على أنه لا يخرجها من بلدها . أو نكحها بألف على أنه ان أخرجها فمهرها ألفان . فله أن يخرجها وليس لها الا الألف ، وهو كالقائل لزوجته ان اخرجتك من الدار فلك ألف ، فله أن يخرجها بغير شيء ( ٢ ) .

ولو انمقد النكاح ثم حطت عنه بعد ذلك نصفها على أن لا يخرج بها أو على أن لا يتزوج عليها فقبل ذلك فلها الرجوع ان فعل من ذلك شيئاً وله أن يفعله .

---

( ١ ) انظر الشرح الكبير مع هاشية الدسوقي ٣٠٦/٢ .

الباجي على الموطأ ٢٩٦/٣ وما بعده .

( ٢ ) المواق بها من الخطاب على خليل ٥١٢/٣ .



هذا . وكما لا يلزم الزوج الوفاء بالشرط لا تلزمه الألف الثانية . ان  
خالف الشرط وكذا اذا تزوجها بألفين وأسقطت عنه ألفا قبل العقد على ذلك  
الشرط فخالف ، فلا ترجع عليه بشيء من الألف التي أسقطتها عنه لعدم  
لزوم الشرط الا أن تسقط عنه ما تقرر بعد العقد .

وخلاصة ما ذكر ما قاله اللخمي ان ذلك على ثلاثة أوجه :  
الأول : أن تقول أتزوجك مثلا بألفين وأسقط ألفا على أن لا تتزوج على  
أو لا تخرجني . فاختلف في ذلك قول مالك ، وقد قدم ابن شاس  
انها لا ترجع وهو مذاهب الكتاب .

الثاني : ان تحط الألف بعد العقد . فهنا لها أن ترجع ان فعل أى أن  
تزوج عليها أو أخرجها من بلد ها .

الثالث : أن تقول له أتزوجك بالف على أن لا تتزوج على أو لا تخرجني فتزوج  
عليها أو أخرجها . فقال مالك لا ترجع عليه بشيء .

هذا ما ذكره المالكية في اقتران المهر بالشرط .

#### مذهب الشافعية :

أما الشافعية فيرون ان كان الشرط المقترن بالمهر فاسدا ولم يترتب عليه  
فساد العقد فانه يكون موجبا لمهر المثل ، لأن الشرط ان كان لها فلم ترض  
بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض الزوج ببذل المسمى الا عند سلامة  
ما شرطه ، وليس له قيمة ما يرجع اليها فوجب الرجوع الى مهر المثل . ( ١ )

---

( ١ ) انظر مخدئ المحتاج ٢٢٦/٣ .

نهاية المحتاج ٢٣٧/٦ .

وقالوا أيضا في صورة تردد المهر بين تقديرين كالأمثلة السابقة الذكر في مذهب الحنفية والمالكية - فعند الشافعية لو تزوجها بألف ان أقام بها في بلدها وألفين ان أخرجها من بلدها أن النكاح صحيح وينعقد بمهر المثل - لفساد الشرط (١) كما قد منا .

ومذهب الشافعية يتفق مع ما ذهب اليه الامام زفر من الحنفية ، الا أن الشافعية لم يقيدوا مهر المثل بشرط أن لا يزيد على الأكثر ولا أن ينقص عن الأقل كما يقول زفر .

هذا ما ذهب اليه الشافعية في الشروط المقترنة بالمهر ، وقد تقدم في بحث الوفاء بالشروط وبحث تأثير الشروط على العقد في مذهبهم ما فيه الكفاية .

#### مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فقد توسعوا في الشروط وأجازوا كل شرط فيه مصلحة للعاقدين الا ما ورد الدليل بمنعه . وذلك بأن يخالف أصلا من أصول التشريع كشرط عدم الاعتراف بنسب الأولاد ، أو أن يطلقها في وقت محدود . ونحو ذلك مما يخالف أصلا من أصول الشرع . وتقدم معنا مذهبهم وتوسعنا فيه بما فيه الكفاية - أما بالنسبة لموضوعنا هنا وهو اقتران المهر بالشرط ، فانهم يرون أن اقتران المهر بالشرط الصحيح ان كان في الشرط مصلحة للعاقدين أو لأحدهما بأن يكون فيه غرض صحيح مقصود . والا فلا يصح الشرط . فلو أصدقها مثلا ألفا ان كان أبوها حيا وألفين ان كان ميتا فالتسمية عندهم

---

(١) انظر : أسنى المطالب للامام زكريا الانصارى ٢٠٥/٣ .

فاسدة للجهالة اذا كانت حالة الأب غير معلومة . ولأنه ليس له في موت أبيها غرض صحيح . وفي هذه الحالة فالواجب لها هو مهر المثل بالنفسا ما بلغ ولم يقيد به .

وان تزوجها على ألفين ان كانت له زوجة وألف ان لم تكن له زوجة أخرى فيصح النكاح والتسمية ، ولها المسمى لأن خلو المرأة من ضرة من أكبر أغراضها المقصودة لها ، وكذا ان تزوجها على ألفين ان أخرجها من بلدها أو دارها وألف ان لم يخرجها فيصح ( ١ ) .

هذا ما ذهب اليه الحنابلة في اقتران المهر بالشرط .

#### مذهب الظاهرية :

أما بالنسبة للظاهرية فانهم يرون ان الشرط متى كان فاسدا فانه يترتب عليه فساد العقد . وفي هذه الحالة لا تستحق المرأة شيئا من المهر . هذا اذا كان الشرط الفاسد مقارنا لعقد النكاح . فان وقع الشرط الفاسد بعد صحة النكاح فالنكاح صحيح تام ، ويفسد المهر ، ويقضى لها بمهر مثلها ، الا ان يتراضيا بأقل أو أكثر من ذلك فذلك جائز مع بطلان الشرط ( ٢ ) .

#### مذهب الشيعة الزيدية :

اذا اقترن المهر بالشرط ففي حالة عدم الوفاء به ، فان كان الشرط ممسا يقتضيه العقد فلا يؤثر عدم الوفاء به في المهر ان هو من موجب العقد . وان

---

( ١ ) انظر كشف القناع للبهوتي ١٤٨/٥ ، الروض المربع ٢٨٠/٢ .

( ٢ ) انظر المحلى لابن حزم ٤٩١/٩ .

كان الشرط خلاف ما يقتضيه العقد فالمذهب عدم فساد تسمية المهر اذا تركت الزوجة شيئاً منه لأجل الشرط وهو مجهول فيرجع الى مهر المثل ، وذلك لحوم قوله عليه الصلاة والسلام " المؤمنون عند شروطهم الا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " ( ١ )

الترجيح ————— ح :

بعد عرض آراء الفقهاء في اقتران المهر بالشرط أرى الأخذ بهذا ذهب الشافعية في تقرير مهر المثل فيما اذا كان الشرط فاسداً ، وهذا ما ذهب اليه زفر من الحنفية

## الفصل الثانى

---

فى

النوع الثانى من أنواع

الصداق

وهو مهر المثل

---

وفيه

مبحثان

---

المبحث الاول : فى تعريفه .

المبحث الثانى : فى الأحوال التى يجب فيها .

---

## المبحث الأول تعريف مهر المثل

---

مهر المثل : هو القدر الذى يرغب به فى أمثال الزوجة .  
واليك مذاهب الفقهاء فى ذلك :

فذهب الحنفية والشافعية والزيدية :

---

الى أن الركن الأعظم فى مهر المثل هو النسب . فينظر فيه السى  
نساء عصباتها حتى ولو لم يكونوا على قيد الحياة كأخوات وبنات الأخوة والحمات  
وبنات الأعمام . ويراعى فى ذلك قرب الدرجة . ودليلهم فى ذلك حديث  
علقمة عن ابن مسعود ( ١ ) رضى الله عنه . وتعتمد بالأقرب فالأقرب منهن .  
ولأن الانسان من جنس أبيه وقيمة الشيء إنما توفى بالنظر فى قيمة جنسه .  
ولذلك قال ابن مسعود رضى الله عنه : أرى لها مهر مثل نساءها وهن أقارب  
الأب . وفى حالة انعدام الأقارب من جهة الأب .

فذهب الأحناف فى هذه الحالة الى أن المعتبر فى مهر المثل من كان  
مثل حالها من الأجانب ، وإن كان أبوجنيفة رضى الله عنه لا يرى الاعتبار  
بالاجنبيات . ( ٢ )

---

( ١ ) تقدم معنا غير مرة .

( ٢ ) تبين الحقائق ١٤٤ / ٢ .

البحر الرائق ١٨٥ / ٣ وما بعدها .

أما الشافعية والزيدية فيرون في حالة انعدام القرابة من جهة الأب كأن لا يوجد ن اصلا أو لم ينكهن أو جهل مهرهن أن المعتبر في مهر المثل من تماثلها من ذوات الأرحام كالجدات والخالات : قال الامام الماورى ويقدم من نساء الارحام الأم ثم الأخت للأم ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال ؛ فان تعذر ذوات الارحام اعتمد بمثلها من الأجنبيات ، وكذلك اذا لم يكن نسبها معلوما <sup>(١)</sup> .

#### مذهب المالكية :

المعتبر عند هم في مهر المثل هو تحقق المساواة لمثلها ولو لم تكن من أقاربها بل كانت من الأجنبيات .

#### مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فالمعتبر عند هم في مهر المثل هو المساواة من بين أقاربها لا فرق عند هم بين من كان من جهة الأب أو الأم لحديث ابن مسعود . لها مهر مثل نساءها . ولأن مطلق القرابة له أثر في الجملة .

#### ما هي الصفات التي تعترف فيها المساواة :

ذهب الجمهور وهم الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية الى أن الصفات التي تعترف المساواة بها هي المال والجمال والعقل والسن والعفة والبركة والثوبة والبلد وصراحة النسب والفصاحة . وغير ذلك من الصفات التي

---

(١) مخني المحتاج ٢٣١/٣ ، الاشباه والنظائر للسيوطي ٣٦٥ .

اسنى المطالب ٢١٠/٣ ، التاج المذهب ٤٨/٢ .

يرغب فيها ويخطف بها الصداق مع مراعاة حال الزوج ، فان الشريف يرغب فيه بأقل مما يرغب في غيره . ( ١ )

### مذهب المالكية :

أما المالكية فقد حصروا هذه الصفات في أربع وهي الدين والجمال والحسب والمال .

فالمعتمد في صفات مهر المثل عند هم هي الصفات الأربع مع شرط التساوى في الزمان والمكان . فمن ساواها في هذه الصفات ردت اليها في مهر المثل وان لم تكن من أقاربها .

ودليلهم على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام " تتكح المرأة لأربع : لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك " ( ٢ )  
فقد أرشد الحديث الشريف الى أن المقصود من النساء في النكاح هذه الصفات ، فوجب ان يزيد المهر وينقص بحسب هذه المعاني المقصودة ولا يقتصر ذلك على الحسب دون غيره .  
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم حض على ذات الدين فوجب أن يكون الاعتبار بهذه الصفات أولى .

---

( ١ ) تبين الحقائق ١٤٤/٢ ، المذهب ٦١/٢ ، الأنوار لأعمال الأبرار ٨٨/٢  
البحر الرائق ١٨٥/٣ وما بعدها ، كشف القناع ١٢٨/٥ وما بعدها ،  
التاج المذهب ٤٨/٢ .

( ٢ ) هذا الحديث مروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه رواه الامام مسلم  
والترمذي وصححه . انظر نيل الاوطار : ٢٣٢/٦ وما بعدها .



ودليلهم من جهة القياس : ان هذه زوجة فوجب أن يعتبر في مهر  
مثلها من كان على مثل حالها وان لم تكن من نساء قومها كالمستثنى لا  
عشيرة لها . ( ١ )

### الترجيح : ح :

أرى أن ما ذهب اليه الشافعية ومن وافقهم من الحنفية والزيدية  
في أن الركن الأعظم في مهر المثل هو النسب ، فيكون المعتبر فيه نساء  
المصوبة . فان عد من فيعتبر بذوى الأرحام لما لهم من صلة القرابة ، وان لم  
تكن في درجة المصوبة ان في هذه الحالة لم تكن أعدنا درجة القرابة  
وانما انتقلنا من درجة قرابة الى درجة قرابة أخرى أبعد منها . والاعتبار  
بذوى الأرحام هو عند الشافعية والزيدية فقط .

كما أرجح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء عدا المالكية . في اعتبار  
الصفات في المماثلة من حيث الجمال والعقل والسن والدين والبركة والثبوت  
وغير ذلك من الصفات التي اعتبرها الجمهور ، والتي تختلف بها المرأة عن  
غيرها مما يترتب عليه زيادة مهرها . وهذا يؤيده العرف والواقع . وليس  
الصفات محصورة في الأربع التي ذكرها المالكية .

وما استدلوا به على ذلك فمحمول على الغالب من الصفات التي تحمل  
الرجل على الاقدام للزواج بالمرأة وليس في الحديث ما يدل على أن هذه الصفات  
هي المعتبرة في تحقيق المماثلة في مهر المثل .

كيف يثبت مهر المثل وما الحكم عند الاختلاف فيه :

إذا اتفق الزوجان على أن مهر المثل للزوجة هو كذا . فالأمر ظاهر ويكون ما اتفقا عليه هو مهر المثل لأن الزوج قد رضى بدفعه ، والزوجة قد رضىت بقبضه .

وأما إذا اختلف الزوجان في مهر المثل فقال الزوج مهر مثلها ألف مثلاً وقالت الزوجة مهر مثلى ألف وخمسمائة . فإن كان لأحدهما بينة قبلت لأن البينة على المدعى واليمين على من أنكر . ويحكم القاضى بحقتضى البينة ويشترط في البينة أن تكون رجلين عدلين أو رجلاً وامرأتين . وأن يكون الإخبار عن مهر المثل بلفظ الشهادة كأن يقول كل واحد من الشاهدين أشهد بأن مهر مثلها كذا وكذا أو كذا لكذا . فإن لم يكن هناك بينة يطالب الزوج باليمين لأنه المنكر للزيادة ، والا استحققت الزوجة ما ادعته من المهر لأن الامتناع عن اليمين إقرار بدعوى الخصم .

وهذا يتضح لنا أن مهر المثل يثبت بأحد ثلاثة أمور :

- ١ - بإقرار الزوجين .
- ٢ - أو بالبينة عند الاختلاف فيه .
- ٣ - أو بنكول الزوج عن اليمين عند عدم البينة .

### المبحث الثاني

في الأحوال التي يجب فيها مهر المثل

واليك مذاهب الفقهاء في ذلك :

مذهب الحنفية :

يجب مهر المثل عند هم في ثلاث حالات : وهو :

الحالة الأولى :

أن يخلو العقد من تسمية المهر ولم يفرض الزوج مهرًا بعد العقد ولم يفرضه القاضي ، فإنه لا سبيل حينئذ إلى إيجاب شيء غير مهر المثل . ( ١ )

فإذا خلا العقد عن التسمية ثم فرض الزوج على نفسه مهرًا رضيت به الزوجة أو فرضه القاضي عليه بعد التراجع إليه فإنه يأخذ حكم المسمى في العقد في حالة الدخول والخلوة الصحيحة والموت قبل ذلك ، أي أنه يجب المفروض كله للزوجة . فإذا لم يفرض الزوج على نفسه بعد العقد مهرًا ولم ترفع الزوجة الأمر إلى القاضي ليفرض لها مهرًا وسكتت عن المطالبة بفرض المهر حتى دخل الزوج بها أو مات عنها أو ماتت هي وجب لها مهر المثل . لأنه بالعقد عليها وجب لها مهر لا محالة . وحيث أنه لم يسم لها مهرًا فلا سبيل إلى إيجاب شيء غير مهر المثل .

---

( ١ ) وتسمى المرأة في هذه الحالة مفوضة وقد تقدم ذكر حكمها .

وقد ثبت أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سئل في رجل تزوج امرأة ومات عنها ولم يفرض لها المهر فقال عبد الله بن مسعود بعد أن استعمل السائل شهرا أرى لها مهر مثل نسائها لا وكس ولا شطط . فقام رجل يقال له معقل بن سنان الأشجعي وقال اني أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق الأشجعية مثل قضائك هذا وشهد بذلك جماعة من أشجع . ففرح ابن مسعود فرحا لم يفرح مثله فمسي الا سلام لموافقة قضائه قضا رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( ١ )

وأما اذا طلقت قبل الدخول والخطوة فانها لا يجب لها شي من المهر وانما الواجب لها المتعة .

#### الحالسة الثانية :

أن يتفق على نفى المهر . ففي هذه الحالة يجب مهر المثل للزوجة لأن المهر جعله الشرع أثرا من آثار عقد النكاح ، وحكما من أحكامه ، فلا مفسر فيه . واشتراط نفى المهر في العقد يعتبر شرطا فاسدا ، والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة ، بل تلغى تلك الشروط ويصح عقد النكاح ولكنه يبقى بدون تسمية مهر ، فلهذا إلى مهر المثل لحديث ابن مسعود السابق .

#### الحالسة الثالثة :

ان اكانت هناك تسمية ولكنها تسمية فاسدة . وتكون التسمية فاسدة

غير صحيحة فيما يأتي :

---

( ١ ) انظر حاشية ابن عابد بن علي الدر المختار ٢ / ٤٦١ .

• الاحوال الشخصية د / عبد العزيز عامر ص ١٣١ .

- ١ - أن يكون المسمى غير مال أصلا كالميتة وقشرة البصلة وقمع الباذنجاني وحبّة الحنطة وغير ذلك مما لا يمكن الانتفاع به انتفاعا معتدا به على عامة الناس .
- ٢ - أن يكون المسمى مالا ولكنه غير متقوم كالطير في الهواء أو غير متقوم في حق المسلم كالخمر والخنزير ونحو ذلك .
- ٣ - أن يكون المهر المسمى مالا متقوما ولكنه مجهول كجهالة فاحشة من شأنها أن تفضي إلى النزاع كجهالة الجنس والنوع فيجب هنا مهر المثل لفساد التسمية فيما ذكر . ( ١ )

#### مذهب المالكية :

أما المالكية فيرون ان المهر ان الم يستوف الشروط المعتمدة فيه يكون النكاح معرضا للفسخ قبل الدخول ، والزواج بالخيار بين أن يفسخ قبل البناء أو المضي في النكاح مع تصحيح الفساد .

والمراد بتصحيح الفساد هو اما أن يكون بتكميله للنصاب المعتبر عندهم في المهر في حالة ما اذا نقص المهر عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم . واما أن يكون بالنقصان هذا المهر الفاسد ويجاب مهر المثل في الاحوال الآتية :

الأول : ان اكانت التسمية بشيء لا يجوز تطكه كالميتة أو بما لا يجوز بيعه كجلد الأضحية والميتة فان هذا الجلد وان كان يطك لكنه لا يجوز بيعه .

---

( ١ ) حاشية ابن عابد بن ٢ / ٤٦٠ ،

الاحوال الشخصية د / عبد العزيز ص ١٢١ .

فإذا حصلت تسمية بشىء من ذلك وجب مهر المثل بالدخول .

الثاني : إذا كانت التسمية بشىء غير متمول كالتنازل عن القصاص الذى وجب له عليها ويجعل ذلك مهرًا لها فلا يصح ذلك ويجب مهر المثل بالبنا . كما قد منا .

الثالث : إذا كانت التسمية يترتب عليها الفرر والجهالة كما إذا تزوجها على شىء منصوب أو على ثمرة لم يبد صلاحها وشرط التبقية أو على ما فى بطن هذه الدابة أو غير ذلك من صور الفرر التى توجب فساد البيع فإن هذه التسمية توجب مهر المثل فى حال الدخول بالزوجة .

الرابع : إذا كان المهر مؤجلاً تأجيلاً غير معتبر عندهم كالتأجيل السنوى الموت أو الفراق لما فى ذلك من الجهالة والفرر كالبيع - فيجب مهر المثل بالدخول - وقد بينا مذ هبهم فى مبحث التمجيل والتأجيل للمهر وتوسعنا فى ذلك . والله ولى التوفيق .

الخامس : نكاح التفويض . فالمفوضة يجب لها مهر المثل بالدخول إذا لم يفرض المهر قبل الدخول ويجب أيضاً مهر المثل فى نكاح التحكيم بالدخول ( ١ ) .

السادس : الوطء فى النكاح الفاسد على احدى الروايتين عن الإمام مالك لحدث أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فلها مهر مطلق بما استحل من فرجها .

والرواية الثانية : وهى ظاهر المذهب . ان الواجب المهر المسمى  
وذلك أن ما تراضوا عليه يقين ، ومهر المثل اجتهاد . فيجب الرجوع النسي  
المتيقن لأن الأموال لا تستحق بالشك . ( ١ )

#### مذهب الشافعية :

أما الشافعية فيجب مهر المثل فى الأحوال الآتية عند هم :

#### الاول : النكاح :

( أ ) اذا كانت المرأة مفوضة وهى التى لم يسم لها مهر فى عقد النكاح  
ووطئها الزوج لأن الوطء لا يباح بدون مهر لما فيه من حق الله  
تعالى ، وأيضا يجب مهر المثل اذا مات أحد الزوجين قبل الفرض  
بناء على المعتمد فى المذهب . لأن الموت كالوطء فى تقرير المسمى  
فكذا فى ايجاب مهر المثل فى التفويض ، ولأن بروع بنت واشيق  
نكحت بلا مهر فمات زوجها قبل أن يفرض لها مهر فقتضى لها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها ( ٢ ) ، وبالميراث . رواه أبو داود  
وغیره . وقال الترمذى حديث حسن صحيح . كذلك يجب مهر  
المثل فى حالة الفرض بناء على أن الصداق يجب للمفوضة بالعقد وهو  
أحد القولين للإمام الشافعى رضى الله عنه وبعض أصحابه .

ب - اذا فسدت التسمية . وفسادها إما بطف المسمى كله أو بعضه ، كما  
ان اكان عينا وطفقت قبل قبضها من الزوج فينفسخ الصداق بهذا الطف

---

( ١ ) انظر القرطبي : ١٢٩/٥ .

( ٢ ) تقدم معنا هذا الحديث غير مرة .

بناءً على أنه مضمون في يد الزوج ضمان عقد كالبيع في يد البائع  
لا ضمان يد المستام . أو وجد بالمهر المسمى عيب أو تمسب  
واختارت الزوجة الفسخ أو ظهر المهر بأنه مستحق للنفير . أو فسد  
لكونه غير مطوك للزوج كالمفصوب ، أو كان المهر مجهولاً كثر لم يبد  
صلاحه مع عدم اشتراط القطع لما فيه من الضرر . أو كان غير مقدور  
على تسليمه كالبعير النادر الشارد والطير في الهواء والمعبود  
الآبق . أو شرط فيه شرط فاسد كشرط الخيار . أو شرط يخلل  
بالمقصود الأصلي من النكاح كالشرط على أن لا يطأها أصلاً أو  
أن لا يطأها إلا ليلاً . أو على أن لا يبعها . كذا وكذا ، أو نكح  
نسوة بمهر واحد لفساده بالجهل بما يخص كل واحدة منهن في الحال  
فيجب لكل منهن مهر المثل لتعدد الطوك . أو نكحها على ألف إن لم  
يسافر بها وألفين إن سافر بها . أو تضمن الشرط الربا كزوجتك بنتي  
ويعتق هذه المائة من مالها بهاتين المائتين . وغير ذلك من الصور  
التي تفسد فيها التسمية ، فيجب عند ذلك مهر المثل .

ج - إذا كانت التسمية صحيحة ولكن الولي المجبر عقد لابنته أو ولى  
السفينة بأقل من مهر المثل أو عقد الولي المجبر أو ولى السفينة لابنته  
بأكثر من مهر المثل . أو يخالف ما أمرت به الرشيدة . أو يفسخ بعد  
الدخول بحيب أو تفرير . أو اختلفا في المهر أو تحالفا أو نكحها  
على ما يتفقان عليه في ثانی الحال أو أسلما وقد عقدا على فاسد  
ولم يقبضاه . أو زوجه ابنته بجمعة جاريتها أو جاريتها على أن يزوجه ابنته  
ورقيتها صداقها . أو طلق زوجته على أن يزوجه ابنته . ويضعها  
صداقها .



الثانى : الخلع فيما اذا فسد المصنى بمطالب الصور السابقة .

الثالث : الوطء فى النكاح غير الصحيح كالوطء بشبهة أو اكراه ونحو ذلك .

الرابع : الرضاع اذا ارضعت أمه أو أخته زوجته الصغيرة وهى لا دون الحولين

أو ارضعت الزوجة الكبرى الصغرى . انفسخ النكاح وله على الموضع

نصف مهر المثل على الأظهر . وكل المهر فى الثانى . ولو ارضعت

أم الكبرى الصغرى انفسخ نكاح الكبرى والصغرى معا ، وله على المرضعة

مهر المثل لأجل الكبرى ونصف للصغرى .

الخامس : رجوع الشهود بعد الشهادة بطلاق بائن أو رضاع أو لعان

وفرق القاضى " بين الزوجين " فان الفراق يدوم ، وعليهم مهر المثل

لثفويتهم البضع على الزوج . وفى قول نصف مهر المثل ان كان قبل

الوطء .

السادس : الدعوى . اذا اقرت لأحد المدعين بالسبق ثم للآخر يجب له

عليها مهر المثل أو للزوج . ان راجعها بعد ما تزوجت .

السابع : اذا جاءت المرأة مسلمة فى زمن الهدنة غرم لزوجها الكافر مهر

مثلها على قول مرجوح . ( ١ )

---

( ١ ) انظر الاشباه والنظائر للامام السيوطى ص ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

" حاشية الشرقاوى على التحرير ٢ / ٢٦٧ الى ٢٧٣ .

" بجيرى على الخطيب ٣ / ٣٦٩ .

مذهب الحنابلة في مسألة :

أما الحنابلة فيرون وجوب مهر المثل فيما يأتي :

الاول : في نكاح التفويض سواء كان تفويضا للمهر أو تفويضا للبضع . ويجب مهر المثل بالعقد لأنها لم تأذن في تزويجها الا على صداق ، لكنه مجهول فسقط لجهالة ووجب مهر المثل . فعندهم أن للمفوضة مهر المثل في جميع الأحوال سواء فرض لها أم لا ، وفي حالة الفرض لها يفرض مهر المثل . وسواء ماتت هي أو مات الزوج ، ففي موتها أو موته يكون الواجب لها مهر المثل أيضا لحديث معقل السابق الا اذا حصلت فرقة قبل الدخول وقبل الفرض فليس لها شيء من المهر الا المتعة لعموم قوله تعالى " لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ( ١ ) .

الثاني : اذا كان المهر المسمى فاسدا كان أصدقها خمر أو خنزيرا أو مالا مفسوبا أو نحو ذلك من الأمور التي تفسد بها التسمية عندهم فان العقد يصح مع فساد العوض لأنه عقد لا يبطل بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه ، ولأن فساد العوض لا يزيد على عدمه ولو عدم كان النكاح صحيحا فكذا اذا كان فاسدا . ويجب مهر المثل لأن فساد العوض يقتضى رد عوضه ، وقد فات ذلك لصحة النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المثل ، ولأن ما يضمن بالعقد الفاسد اعتبرت قيمته بالقيمة بالفساد

ما بلغت كالمبيع كمن اشترى شيئاً بثمان فاسد فقبض المبيع وطف فسو

يده (١) .

الثالث : تزويج الصغير يجب أن يكون بمهر المثل إذا كان غير الأب (٢)

الرابع : الدخول في عقد النكاح الفاسد يكون الواجب فيه مهر المثل (٣) .

مذهب الظاهريين :

يجب مهر المثل عند هم في الحالات الآتية :

الحالة الأولى :

المرأة التي لم يسم لها مهر في عقد النكاح وحصل خلاف في التسمية

سواء كان الخلاف من جهة الزوج أو الزوجة فيجب مهر المثل . وهذه

الحالة تطبق حتى في حالة الطلاق قبل الدخول .

الحالة الثانية :

تزويج الصغيرة لا يجوز إلا بمهر المثل فإن زوجها الأب بأقل من مهر

المثل لا يلتفت إلى حكمه ويزان لها في مهرها حتى يبلغ مهر المثل .

الحالة الثالثة :

النكاح الفاسد لتزويج المرأة نفسها بصغيران وليها وحصل فيه الوطء

---

(١) كشف القناع ١٤٩/٥ ، ١٥٠ .

(٢) المغنى لابن قدامة ٤٥/٨ .

(٣) منتهى الإرادات ١٤٢/٣ .

فيجب لها مهر المثل ان لم يكن سعى لها شيئاً وان لم يدخل بها  
فلا شيء لها .

#### الحالة الرابعة :

ان افسخ النكاح بعد صحته بما يوجب فسخه ولم يكن قد سعى لها فيجب  
لها مهر مثلها سواء دخل بها أو لم يدخل . ( ١ )

#### الحالة الخامسة :

يجب مهر المثل في الصداق الفاسد . والشروط الفاسدة بعد صحة  
النكاح ، فالنكاح صحيح تام ويفسد الصداق ويقضى لها بمهر المثل .  
الا أن يتراضيا على أقل منه أو أكثر فذلك جائز وتبطل الشروط ( ٢ )

#### ذهب الزيدية :

يجب مهر المثل في الحالات الآتية :

الاول : اذا كانت المرأة مفوضة لم يسم لها شيء ولم يحصل لها فرض قبيل  
الدخول فيجب لها بهذا الدخول مهر المثل . ( ٣ ) .

الثاني : اذا حصلت التسمية في عقد النكاح ولكنه نسي بأنه سعى فيجب مهر  
المثل بالدخول . ( ٤ )

---

( ١ ) المحلى لابن حزم : ٤٦٦/٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٩١ .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ٤٩١/٩ .

( ٣ ) البحر الزخار : ١٢٢/٣ .

( ٤ ) التاج المذهب ٤٧/٢ ، ٤٨ .

الثالث : اذا حصلت التسمية فى عقد النكاح ولكنها تسمية باطلة والمهر فى هذه الحالة يكون مهرا فاسدا وفساده يرجع اما لعدم صحة تملكه ، كالميتة أو لجبهاته جهالة كلية كأن يتزوجها على ما يكتسبه هذا العام ومتى كان كذلك وجب مهر المثل بالدخول . وان كان فاسدا لعدم تكميله القدر الواجب فى المهر عند هم فيكمل الى المشرة دراهم المطلوبة عند هم فى المهر ولو كان أقل من مهر المثل اذا قد رضى به بأقل من مهر مظهرها فلا تلوم الا نفسها . ( ١ )

الرابع : اذا كانت صغيرة أو مجنونة وقد سمي لها وليها غير أبيها دون مهر المثل فانها توفى مهر المثل . فاذا كان المزوج لها أبوها أو وكيله المعين لم تستحق توفيته . ( ٢ )

الخامس : اذا كانت كبيرة وسمى لها ولي نكاهها ولو كان هذا الولي هو الأب دون مهر المثل ، فان لها أن تعترض . وأما اذا رضى به دون مهر المثل جاز ذلك ولم يكن للأولياء حق الاعتراض ان ليس عليهم فى ذلك غشاضة . ( ٣ )

السادس : اذا زوجها الولي بدون ما قد كانت رضى به من المهر ولو يسيروا فانها تستحق أن توفى مهر المثل كالكوكل المعين له الثمن فينقلب فضوليا بمخالفة ما عين ، وان قل وسواء كان المزوج لها اباها أو غيره

- 
- ( ١ ) البحر الزخار ٣ / ١١٨ .
  - ( ٢ ) التاج المذهب ٢ / ٥٣ .
  - ( ٣ ) التاج المذهب ٢ / ٥٣ .

فلو أمرت الوصي أن يعقد بألفين مثلاً فمقد بألف وخمسمائة ومهر  
مطهر ألف فانها قبل الا جازة تستحق ألفاً ويحد ها تستحق التتميم  
الى ألف وخمسمائة. ( ١ )

السابع : اذا أذنت بالنقص عن مهر المثل اذا زوجها وليها فلاناً وأمرت  
أن لا ينقص لغيره فنقص وليها لغير من أذنت له بالنقص فانها تستحق  
أن يوفيهما الزوج مهر المثل . ولا تستحق أن توفي مهر المثل فسي  
الصورة الاولى الا بالدخول . وعقد النكاح نافذ ويبقى المهر موقوف  
على اجازتها فان أجازت بعد الدخول لم تستحق الا المسمى ، لأن  
لزوم مهر المثل كالمشروط بأن لا تجيز . والا جازة تنعطف الى وقت  
المقد ( ٢ ) .

هذه هي الحالات التي يجب فيها مهر المثل في المذاهب المختلفة .

---

( ١ ) المرجع السابق .

( ٢ ) التاج المذهب ٥٣/٢ ، ٥٤٠ .

هذا : ويحد أن عرضنا آراء الفقهاء في أنواع الصداق الواجب في

النكاح الصحيح وعرفنا أنه لا يخرج هذا الواجب عن نوعين وهما :

١ - أما أن يكون هذا الواجب هو المهر المسمى .

٢ - وأما أن يكون هو مهر المثل .

إذا : فما نوع المهر الواجب بالوطء في النكاح الفاسد باعتبار ذلك

موجبا للمهر ؟ :

واليك جواب الفقهاء في ذلك :

فذهب الامام أبو حنيفة والصاحبان والزيدية :

الى أن المهر الواجب بالدخول في النكاح الفاسد . هو الأقل من  
المسمى ومهر المثل . فلو سعى لها ألفا ومهر مثلها ألف وخمسمائة كان  
الواجب لها ألفا فقط ، كذلك لو كان المسمى ألف وخمسمائة ومهر مثلها  
ألف ، كان الواجب لها ألفا فقط . وذلك لأنه في الصورة الاولى مهر المثل  
هو الواجب لها ولكنها لما رضيت بما دونه فتوءخذ برضاها ، ان تعتبر بذلك  
قد أسقطت بحض حقها وهي رشيدة فتوءخذ بما أسقطت .

وفي الصورة الثانية لأن ما زاد على مهر المثل انما يجب بالعقد الصحيح

ولا يصلح العقد الفاسد سببا لوجوبه ( ١ ) .

وذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية وزفر من الحنفية :

الى أن الواجب في النكاح الفاسد مهر المثل بالألفا ما بلغ لأن العقد

---

( ١ ) البحر الرائق ١٨١/٢ ، فتح القدير ٦٨/٢ وما بعده .

ما دام فاسدا لا يترتب عليه بذاته شيء . فتكون التسمية فاسدة أيضا  
فلا يلتفت اليها ، ان تكون لنفوا بحكم ابطال الشارع للعقد . ولأن النكاح  
الفاسد اذا حصل به دخول كان كالبيع الفاسد اذا حصل به قبض . ففي  
هذه الحال تجب القيمة ولا يجب الثمن المذكور في العقد فكذاك هنا  
يجب مهر المثل ولا يجب المهر المسمى ولا يلتفت اليه ولو أوجبنا الأقل  
من المسمى ومهر المثل لكان المسمى واجبا في بعض الاحوال ، وكان في  
ذلك اعتراف من الشارع بالعقد الفاسد . ( ١ )

---

( ١ ) فتح القدير ٤٦٨/٢ وما بعدها ، المحلى لابن حزم ٤٩١/٩ .

اسنى المطالب ١١٨/٣ وما بعدها .

كشاف القناع ١٤٩/٥ ، ١٥٠ ، المغنى لابن قدامة ٢٤/٨ .



### مذهب المالكية :

يرى المالكية أن النكاح الفاسد :

أ - أما أن يكون فساداً له لصدقه والزوج بالخيار في هذه الحالة بين أن يفسخ قبل البناء أو المضي في النكاح مع تصحيح الفساد وذلك التصحيح أما أن يكون بتكميله للنصاب المعتبر عند هم في المهر في حال نقص المهر عن ربع دينار أو ثلاثة دراهم . وأما أن يكون بإلفاء هذا المهر الفاسد وإيجاب مهر المثل . وقد تقدم كل ذلك فسيبحث مهر المثل .

ب - وأما أن يكون فساداً له لعقده إذا لم يؤثر خلافاً في الصداق وكان مختطفاً فيه كالنكاح بلا ولي ونكاح المحرم وحكمه كالنكاح الصحيح يجب فيه المسمى بالموت والدخول ونصفه بالطلاق قبل الدخول ( ١ )

### الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء في المسألة أرى أن ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة والظاهرية والامام زفر من الحنفية من وجوب مهر المثل بالدخول في العقد الفاسد هو الرأي المختار والراجح . لأن ما يضمن بالعقد الفاسد اعتبرت قيمته كالبيع إذ لو وجد الوطء في النكاح الفاسد ولم تكن فيه تسمية أصلاً أو كانت التسمية غير صحيحة فإن الواجب فيه مهر المثل باتفاق الفقهاء وما ذاك إلا لأن مهر المثل نظير منفعة البضع واعتبر فيه المثل كضيقه من المتلفات . والله أعلم بالصواب .

---

( ١ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ٣٠١ ، الباجي على الموطأ ٣ / ٣١٠ .

الباب الثالث  
فى  
مؤكدات المهر ومسقطاته

---

وفيه  
أربعة فصول

---

- الفصل الاول : فى المواضع التى يتقرر فيها المهر كاملاً .  
" الثانى : فى المواضع التى يشتر فيها المهر .  
" الثالث : فى المواضع التى يسقط فيها المهر .  
" الرابع : فى المتعة وحكمها عند الفقهاء .
-

## الفصل الأول فى مؤكيدات المهر

ونتاول فى هذا الفصل مؤكيدات المهر وهى :

- ١ - الدخول الحقيقى .
- ٢ - المصوت .
- ٣ - الخطوة الصحيحة .
- ٤ - الاستمتاع فيما دون الفرج عند الحنابلة .

وأذكر آراء الفقهاء فى ذلك :

المؤكيد الاول : " الدخول الحقيقى " :

اتفق الفقهاء على أن المهر يتأكد ويستقر كنه بالدخول الحقيقى وهو الوطء فى النكاح الصحيح . سواء أكان المهر الواجب هو المسمى أم مهر المثل ، وسواء كانت التسمية وقت العقد أم بعده . وسواء كان فرضها بعد العقد بالتراضى أم بقضاء القاضى .

فمتى دخل الزوج بالزوجة دخول حقيقيا استقر المهر لها وتأكد ولا يسقط منه شيء الا بالبراءة من الزوجة أو عطلها لجزء منه . لأن المراد من استقرار المهر الأمان من سقوطه كلاً أو بعضاً منه بالتشطير بطلاق أو فسخ .

والمراد بالدخول الحقيقى - هو الوطء وهو تفتيت الحشفة أو قدرها من فاقدتها فى قبل الزوجة حتى ولو لم تذهب البكارة فى البكر . ومن ثم فيشمل الدخول الحقيقى والحكمى كدخول العنين ولو بدون انتشار للذكور .

والوطء شامل للوطء المحرم كوطء الحائض . والنفساء والصائم  
وغيرها . ويخرج بالوطء الاستمتاع بدون مباشرة واستدخال النوى ونحوه  
ذلك مما لا يتحقق فيه الجماع . ( ١ )

وتأكد المهر بالوطء ثابت بالكتاب . والمعقول :

أما الكتاب : فقوله تعالى " وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم  
أحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً .  
وكيف تأخذونه وقد أفضى بمضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً "  
فإن الإفضاء فى الآية قد فسرهُ الامام ابن عباس رضى الله عنهما  
ومجاهد والسدى وغيرهم بالجماع . قال ابن عباس رضى الله عنهما  
ولكن الكريم يكنى . ( ٢ )

وأما المعقول : فقد استدلوا بأن المهر قد وجب بالمعقد وصار ديناً  
فى زمة الزوج والدخول لا يسقطه لأنه استيفاء المعقود عليه .  
واستيفاء المعقود عليه يقرر البذل لا يسقطه كما فى الاجارة ( ٣ ) .  
ولأن مسقطات المهر كله أو بعضه الواردة فى القرآن الكريم ، والحديث ،  
والقياس مقيدة بحصولها قبل الدخول فلا اسقاط بمده لا نقفاء القيد . ولأنه

---

( ١ ) شرح منج الجليل ١١٠ / ٢ ، الخوشى على خليل ٢٦٠ / ٣ ، نهاية

المحتاج ٣٣٥ / ٦ ، كشف القناع ١٦٨ / ٥ . الأنوار لأعمال

الأبرار ٨٨ / ٢ .

( ٢ ) القرطبي ١٠٢ / ٥ .

( ٣ ) كشف القناع ١٦٨ / ٥ ، بدائع الصنائع ٤٥٨ / ٣ ، الاحوال

الشخصية د / عبد العزيز عامر ص ١٣٦ .

بالدخول قد استوفيت أحكام العقد أو جلسها من جانب الزوجة ، فكان حقا  
أن تجب لها الحقوق التي على الزوج لزوجته وأولاها الصداق .

ولأن الدخول في العقد الفاسد يوجب المهر غير قابل للسقوط  
كلا أو بعضا أفلا يكون ذلك في العقد الصحيح أولى .

ولأن وطء الشبهة يوجب المهر ابتداء فوطء النكاح الصحيح  
أولى بالتقرير له . ( ١ )

وإذا كان المهر يتأكد بالخلوة الصحيحة عند بعض الفقهاء ممن يرى أنها  
مؤكدة للمهر باعتبارها مظنة الدخول الحقيقي فمن باب أولى أيضا أن  
يتأكد المهر بالدخول الحقيقي في عقد النكاح الصحيح .

## ٢ - الموت :

الموت يشمل الموت المتيقن والموت بحكم الشرع كما في المفقود  
مثلا . فانه بعد مضي مدة يغلب الظن أنه لا يعيش فوقها فيجتهد القاضي  
ويحكم بموته ( ٢ ) ، فإذا مات أحد الزوجين قبل الدخول وقبل الخلوة  
الصحيحة تأكد المهر كله وأصبح غير قابل للسقوط . والأدلة على ذلك  
ثابتة بالسنة والاجماع والمعقول :

## أما السنّة :

فما رواه طقمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أن رجلا كان يختلف  
الى عبد الله واستمر على ذلك شهرا كاملا يسأله عن امرأة مات عنها زوجها

---

( ١ ) أسنى المطالب ٣ / ٢٠٤ .

( ٢ ) حاشية الشوقاوى على التحرير ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ .

ولم يكن فرض لها شيئاً وكان عبد الله بن مسعود يتردد في الجواب ، فلما مضى الشهر قال للسائل لم أجد ذلك في كتاب الله ولا فيما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن أجتهد برأى فان أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن ابن أم عبد فأرى لها مهر مثل نسائها لا وكس ولا شطط فقام رجل يقال له معقل بن سنان الأشجعي . وقال اني أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق الأشجعية مثل قضائك هذا . ثم قام أناس من أشجع وقالوا انا نشهد بمثل شهادته . ففرح عبد الله رضي الله عنه فرحاً لم يفرح مثله في الإسلام لموافقة قضائه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا الحديث وإن كان خاصاً بالنكاح الذي لا تسمية فيه فإنه يجب الحمل به في النكاح الذي حصلت فيه التسمية وذلك ، لأن المسمى الذي له وجب كل المهر المسمى بعد موت أحد الزوجين في نكاح فيه تسمية موجود في النكاح الذي لا تسمية فيه ، وهو أن المهر كان واجباً بالحقد والمقد لم يفسخ بالموت بل انتهى بنهايته لأنه عقد للمهر فينتهي عند انتهاء المهر ، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى ويتقرر فهو بمنزلة الصوم يتقرر بمجرد الليل فيتقرر الواجب .

ولأن كل المهر لما وجب بنفس العقد صار ديناً على الزوج والموت لم يعرف سقطاً للدين في الشرع فلا يسقط شيء منه بالموت . ( ١ )

---

( ١ ) كشف القناع ١٦٨/٥ ، بدائع الصنائع ٤٦٤/٣ .

أسنى المطالب ٢٠٤/٣ .

### وأما الاجمـاع :

فان الصحابة قد أجمـعوا على أن الموت موءك للمهر وليس مسقطا له ( ١ ) ، وعلى ذلك العمل الى يومنا هذا .

### وأما المحققـون :

فان المهر كان واجبا بالعقد والعقد لم يفسخ بالموت بل انتهى بنهايته لأنه عقد للمهر فينتهي بنهايته عند انتهاء الصـر، وإذا انتهى يتأكد فيما مضى ، ويتقرر فهو بمنزلة الصوم يتقرر بصحى الليل فيتقرر الواجب كما قد منا - ولان المهر لما وجب بنفس العقد صار لنا عليه ، والموت لم يحرف مسقطا للدين في الشرع فلا يسقط شيء منه بالموت كسائر الديـون .

ولما كان الموت قد أنهى عقد النكاح مقرا كل أحكامه ومنها المهر والميراث ، فان المهر يتقرر ويثبت به ولذلك نرى الفقهاء قد اتفقوا على تأكيد المهر بالموت الطبيعي لأحد الزوجين ، وعلى تأكيده أيضا بقتل الأجنبي لأحد هما لأنه كالموت الطبيعي من حيث انطـيـس لأحد هما يد فيه . كما اتفقوا أيضا على تقرر ان قتل الزوج الزوجة لأن الجنـاية منه لا تسقط حقـا واجبا عليه . ولأن اتلاف الزوج كالقبض فقد فوت على نفسه البضع بقتله الزوجة - كما أن اتلاف المشتري للمبيع في يد البائع كالقبض في تقرير الثمن - فكذا هنا - ويتقرر المهر كاملا للزوجة على الزوج كما اذا قتل الزوج نفسه لأن ذلك كالموت الطبيعي بالنسبة لحقوق الغير وليس منها جنـاية عليه

فيظن سقوط حقها بل حقها ثابت في ذاته ان لم تكن قد قبضته .

ما الحكم اذا قتلت الزوجة نفسها أو قتلت زوجها ؟

اختلف الفقهاء فيما اذا قتلت الزوجة نفسها أو قتلت زوجها .

مذهب جمهور الفقهاء :

اذا قتلت الزوجة نفسها فانها تستحق كمال المهر بالموت . ( ١ )

وذلك لأن فوات حق الزوج انما يكون بموت الزوجة فعلا وعند زهوق روحها

يتعلق حق ورثتها بجميع أموالها بعد ما يلزم من تجهيزها وقضاء ديونها

ومن أموالها المهر فلا يسقط عن الزوج ما صار حقا للورثة .

ومذهب زفر من الحنفية :

الى أن الزوجة اذا قتلت نفسها يسقط مهرها كاملا . مخالفسا

بذلك رأى الجمهور . وقال لأن قتلها نفسها جناية . وقد فوتت بهنفسه

الجناية حق الزوج عليها فيسقط حقها في المهر اذا لم يكن مؤكدا بالدخول

من قبل . ولأن قتلها نفسها كارتدادها وهي اذا ارتدت قبل الدخول

والخلوة سقط كل مهرها ، فكذا اذا قتلت نفسها ( ٢ ) .

---

( ١ ) حاشية الدسوقي ٣٠١/٢ .

بدائع الصنائع ٤٦٥/٣ .

حاشية الشرقاوى ٢٦٦/٢ .

كشف القناع ١٦٨/٥ .

( ٢ ) بدائع الصنائع للكاساني ٤٦٥/٣ .



### الرد على رأى زفر:

- قال الجمهور فى الرد عليه : ان قتل الزوجة نفسها وان كان جناية  
الا أنه لا يفوت حقها فى المهر لان فوات حق الزوج ، انما يكون بموت الزوجة  
فعلا . وعند زهوق روحها يتعلق حق الورثة لها بجميع مالها بما فيه  
المهر ، فلا يتحمل السقوط بفعلها ان الايمان لا يطك اسقاط حق غيره .  
وأما قياسه : حالة قتلها لنفسها بحالة ردتها فهو قياس غير صحيح .  
لأن فى حالة ردتها لا يتعلق بالمهر حق لغير الزوجة ، فهى المالكة لسه  
ولجميع أموالها فيجوز أن يسقط بعمل من جهتها . أما فى حالة قتلها  
لنفسها فانه يتعلق بالمهر حق ورثتها فلا يسقط بأى علة من جانبها . ( ١ )

### الرأى المختار :

أرى ان ما ذهب اليه الجمهور هو الراجح لما ذكرناه .

---

( ١ ) الاحوال الشخصية د / عبد العزيز عامر : ١٤١ .

### ما الحكم اذا قتلت الزوجة زوجها ؟

ذهب الحنفية عدا زفر والحنابلة و الزيدية : الى أن مهرها لا

يسقط بل يتأكد بذلك .

وقالوا : في تأييد مذاهبهم بأن النكاح قد بلغ غايته بالموت فقام ذلك مقام

استيفاء المنفعة ( ١ ) . وقالوا أيضا : ان قتل الزوجة لزوجها . وان كان

جناية منها على زوجها لكن لهذه الجناية عقوبة مقدرة في الشريعة .

وليس منها إسقاط الواجب لها على زوجها بمقتضى عقد الزواج وهو المهر

فلو حكمنا بسقوطه بهذا القتل لكان في ذلك زيادة على العقوبة المقررة

للقتل شرعا وهو لا يجوز . ( ٢ )

وذهب الشافعية والمالكية وزفر من الحنفية :

ان الزوجة اذا قتلت زوجها فان مهرها يسقط ولا يتأكد . واستدلوا

لحذ هبهم : بأن قتل الزوجة لزوجها جناية . وما عهدت الجنايات مؤكدة

للحقوق . ولأنها تحرم من الميراث ، فأولى أن تحرم من المهر . ولأن

قتلها كردتها من حيث انها قد أنهت الزواج بمعصية من جهتها وإنهاء

الزواج بمعصية من الزوجة يسقط المهر كله ، هذا ان كان ذلك قبل الدخول .

ولئلا يتخذ ذلك ذريعة لقتل النساء أزواجهن . ( ٣ )

---

( ١ ) كشف القناع ١٦٨/٥ ، بدائع الصنائع ٤٦٥/٣ .

( ٢ ) الاحوال الشخصية لبدران ٢٠٧/١ .

( ٣ ) حاشية الشرقاوى ٢٦٦/٢ ، مخنى المحتاج ٢٢٥/٢ . الاحوال

الشخصية لأبى زهرة ٢١٨ ، ٢١٩ ، الاحوال الشخصية د / عبد العزيز

١٤١ ، ١٤٢ ، الاحوال الشخصية لبدران ٢٠٧/١ .

### الترجيح : ج :

بعد عرض أدلة الفريقين الحنفية ومن وافقهم القائلين بتأكد المهر  
للزوجة في حال قتلها لزوجها ، والشافعية ومن وافقهم القائلين بسقوط  
مهرها في حالة قتلها لزوجها .

وفي نظري : أن ما ذهب اليه الشافعية ومن وافقهم هو الرأي المختار  
والذي تميل اليه النفس . ان ليس من المعقول ولا من العدل في شيء  
أن تقتل الزوجة زوجها وتستحق المهر كاملاً ، ان أنها ربما تبرمت من الحياة  
الزوجية قبل الدخول فتزيلها بقتل زوجها . وتكون النتيجة أنها تنعم بمهر  
سببه الحياة الزوجية التي تبرمت منها . ولئلا يكون ذلك ذريعة لقتل  
النساء أزواجهن . وهذا وجيه .

### ٣ - الخلوة الصحيحة :

تقدم معنا أن الدخول الحقيقي " وهو الوطء " والموت يتقرر المهر  
بهما ويتأكد كله . أما الخلوة الصحيحة فقد اختلف الفقهاء حول اعتبارها  
من موكدات المهر كله . وانقسموا في ذلك الى فريقين :

فريق : يرى أنها موكدة للمهر ومقررة لكه كالدخول الحقيقي ، لأنها  
تقوم مقامه لأنها مظنته وهم الحنفية والحنابلة ومن وافقهم .

وفريق آخر : يرى ان الخلوة لا تأثير لها في تأكيد المهر ، وانما التأثير  
للدخول الحقيقي فقط : وهم الشافعية ومن وافقهم .

### سبب اختلاف الفقهاء في ذلك :

يرجع الى معارضة حكم الصحابة في ذلك لظاهر الكتاب . وذلك أنه

سبحانه وتعالى نص على أن المنكوحة المدخول بها لا يجوز أن يوء غـذ  
من صداقها شيء ، وذلك فى قوله تعالى " وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم  
الى بعض " ونص فى المطلقة قبل المسيس أن لها نصف الصداق فقال عز  
وجل " وان طلقتموهن من قبل أن تصروهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم " وهذا نص كما نرى فى كل واحدة من هاتين الحالتين أعنى قبل  
المسيس وبعده ولا وسط بينهما . فوجب بهذا ايجابا ظاهرا أن الصداق  
لا يجب الا بالمسيس . والمسيس هنا الظاهر من أمره الجماع . وأما الاحكام  
الواردة فى ذلك عن الصحابة فهى : " ان من أظن بابا أو أرخى سترا  
فقد وجب عليه الصداق . ( ١ )

واليك مذاهب الفقهاء فى ذلك :

مذهب الحنفية :

ذهب الحنفية الى أن الخلوة الصحيحة تقوم مقام الدخول الحقيقى  
وتأخذ حكمه فى تأكد المهر كله باعتبارها مظنة الدخول الحقيقى .  
والمراد بالخلوة الصحيحة عندهم : هى أن يجتمع الزوج مع الزوجة فى مكان  
يأمان فيه من دخول الغير عليهما كدار وبيت دون الصحراء والمسجد  
والطريق الأعظم والسطح الذى ليس على جوانبه سترة . وكذا اذا كان الستر  
رقيقا أو قصيرا بحيث لو قام انسان يطلع عليهما يراها . وان لا يكون هناك  
مانع من الوطء حسا ولا طبعا ولا شرعا . ( ٢ )

( ١ ) بداية المجتهد ٢ / ٢٠ ، ٢١ .

( ٢ ) فتح القدير ٢ / ٤٤٦ ، الاحوال الشخصية ب / عبد المميز عامر

فإذا توفرت هذه الشروط تحققت الخلوة الصحيحة وتؤكد وجوب المهر  
كله . ولو لم يحصل في هذه الخلوة دخول حقيقي . وينبني على ذلك أنها  
لو طلقت بعد هذه الخلوة وجب لها المسمى ان كانت هناك تسمية صحيحة  
والا وجب لها مهر المثل .

#### وموانع الخلوة عند الحنفية ثلاثة هي :

الاول : المانع الحقيقي وهو أن يكون بالزوجة ما يمنع من الدخول بها  
كأن تكون صغيرة أو مريضة لا تطبق الجماع . أو بها عيب يمنع  
الدخول بها كرتق ( ١ ) وقرن ونحو ذلك .  
أو يكون بالزوج ما يمنعه من الدخول على الزوجة كصفر أو مرض أو  
جب ( ٢ ) - عند أبي يوسف ومحمد بن الحسن - لأن المجهوب  
كالمرضى الحاجز عن الوطء ، بل هو أعجز منه لأن المريض ربما يجامع  
والمجهوب لا يقدر على ذلك أصلاً لعدم الآلة . فلما لم تصح خلوة  
المريض لم تصح خلوة المجهوب من طريق الأولى .  
ويرى الامام أبو حنيفة أن خلوة المجهوب صحيحة لأن المستحق عليها  
التسليم كما في حق السحق . وما ذهب اليه الصاحبان فوجيحه .

#### الثاني : المانع الطبيعي :

وهو أن يكون مع الزوجين شخص ثالث في الخلوة يمنع من الدخول

---

( ١ ) الرتق والقرن : من عيوب المرأة ؛ فالرتق : هو انسداد محل الجماع

بلحم . والقرن : هو انسداد بعضه .

( ٢ ) المجهوب : هو مقطوع الذكر كله أو بعضه .

النزوح بزوجه . إذ الطبع يمنح من الدخول عليها مع وجود الشخص الثالث لأن الزوج يستحق وينقبض عن الوطء بحشده منه . وسواء كان الشخص الثالث بصيرا أو أعمى ، يقظانا أو نائما ، وسواء كان رجلا أو امرأة ، صغيرا أو كبيرا . لما يترتب على وجود هذا الشخص من عدم تحقق المعنى الذى شرعت من أجله الخلوة الصحيحة باعتبارها مؤكدة للمهر وهو أنها مظنة الدخول الحقيقى . وأما الطفل الصغير الذى لا يفهم شيئا قط لا يمنع وجوده الخلوة الصحيحة وكذا المجنون والمغنى عليه - وقيل المجنون والمغنى عليه بمنع ( ١ ) .

### الثالث : المانع الشرعى :

وهو أن يكون أحد الزوجين فى حال تمنعه شرعا من الدخول . ومن ذلك أن تكون الزوجة حائضا أو نفساء . أو يكون أحدهما صائما صوم رمضان وذلك بالاجتماع لما يلزمهما بالجماع من الكفارة والقضاء .

ومن الموانع الشرعية الاحرام بحج فرض أو نفل أو عمرة ( ٢ ) هذا

بالنسبة لمذهب الاحناف :

### مذهب الحنابلة :

الحنابلة يتفقون مع الحنفية فى اعتبار الخلوة الصحيحة مؤكدة للمهر كاملا ، الا أن لهم شروطا فى اعتبار الخلوة صحيحة تخالف ما ذهب اليه الاحناف

---

( ١ ) الزيلضى ١٤٢/٢ ، ١٤٣ ، الاحوال الشخصية د / عبد العزيز ١٣٧

الاحوال الشخصية أبو زهرة ٢١٩ ، ٢٢٠ .

( ٢ ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٤٢/٢ ، ١٤٣ ، الاحوال الشخصية

د / عبد العزيز ص ١٣٧ .

فانهم يشترطون في الخلوة التي تقرر المهر أن تكون حاصلة من بالغ ومميز وكان الزوج ممن يطلأ مظه وهو ابن عشر سنين وقد خلا بمن يوطأ مظهرها وهي بنت تسع ولم يكن الزوج أعص غير عالم بدخولها عليه ولم تمنع الزوجة زوجها من نفسها . فاذا كانت الزوجة صغيرة لا يمكن وطؤها أو كان الزوج أعص ولم يعلم بدخولها عليه أو لم تمكنه من نفسها فلا يكفل لها المهر . لأنه لم يوجد التمكين من جهتها فأشبه ما لم يخل بها . وكذا ان خلا بها وهو طفل لا يتمكن من الوطء لم يكفل المصداق . أيضا لأنه في معنى الصغيرة في عدم التمكين .

وتكون الخلوة صحيحة عند هم اذا توفرت الشروط السابقة الذكر حتى ولو لم يقع الوطء ولو كان بالزوجين أو بأحدهما مانع حسي كجب ورتق وهزال . أو ما نع شرعي كالا حرام والحيض والصوم ولو كانت في نهار رمضان . لأن الخلوة نفسها هي مقررة للمهر . ( ١ )

#### منهـب الشافعية والظاهرية :

يرى الشافعية والظاهرية أن الخلوة لا أثر لها في تأكيد المهر وانما يتأكد المهر ويتقرر بالدخول الحقيقي - وهذا في الجديد وهو المعتمد عند الشافعية وعليه المصل عند هم . ( ٢ )

---

( ١ ) كشف القناع ١٦٨/٥ و ١٦٩ .

المفتي لابن قدامة ٦٤/٨ وما بعدها .

( ٢ ) حاشية الشرقاوى ٢٦٦/٢ . شرح الجلال المحلي ٢٧٨/٣ .

المحلى لابن حزم ٤٨٣/٩ وما بعدها .

وفي القديم يوافقون الاحناف في اعتبار الخلوة مقررة للمهر .

### مذهب المالكية :

أما المالكية فيرون أن الذي يقرر المهر كاملا الدخول الحقيقي ، لأنه الأصل . وأما الخلوة فلا يحتبرون مجرد الخلوة بل المقصود من الخلوة عندهم أن تزف الزوجة الى منزل الزوج وتقيم معه فيه مدة طويلة قدرها سنة ، فهذه الإقامة الطويلة مع عدم المنع من الوطء تقوم مقام الدخول الحقيقي في تأكيد المهر بشرط أن يكون الزوج بالنسبة والزوجة مطيقة . فالمهر يتقرر بهذه الخلوة التي ذكرناها حتى ولو لم يقع وطء أصلا .

### وتنقسم الخلوة الى نوعين :

أ - خلوة بنساء .

ب - خلوة زيارة .

### فخلوة البنساء :

هي التي تكون بعد زفاف الزوجة الى زوجها في بيته أو بيت أهلها وتسمى بخلوة الاهتداء . لأن كلا من الزوجين سكن للآخر وأطمأن اليه . وتكون خلوة الاهتداء بارخاء الستور وظق الابواب أو غير ذلك .

### وخلوة الزيارة :

هي التي تكون قبل الزفاف حيث يزور الزوج زوجته في بيتها أو تزوره هي في بيته ويختليان . فان كانت الخلوة خلوة بناء وادعت الزوجة بعد هذا الوطء وأنكر الزوج كان القول قولها حتى ولو كان بها مانع شرعي من الوطء . كحيض ونفاس وصوم ، لأن القرائن تؤيد قولها متى اعترف الزوج بالخلوة أو شهد بها شهود .



أما خلوّة الزيارة فالذى يقبل قوله فى الوطء وعدمه هو الزائر منهما  
فان كان الزائر هو الزوج وأنكر وقوع الوطء كان القول قوله ولا تصدق الزوجة  
فى دعوى الوطء . وان كان الزائر الزوجة كان القول قولها ولا يسمع انكار  
الزوج ما تدعيه الزوجة من الوطء وذلك عملاً بما يشهد له الظاهر فى الحالتين . (١)

هذا : وبعد أن بينا آراء الفقهاء فى حكم الخلوة الصحيحة وشروطها  
عندهم واعتبارها مقررة للمهر كله او غير مقررة له .  
يتضح لنا ما يلى :

أولاً : ان الحنابلة يوافقون الاحناف فى كون الخلوة الصحيحة مقررة للمهر  
كله وان كان هناك اختلاف بسيط فى الشروط المعتبرة فى الخلوة  
الصحيحة والموانع التى تمنع من صحتها .

ثانياً : ان الشافعية والظاهرية لا يعتبرون الخلوة الصحيحة مقررة للمهر كله  
وانما يتقرر المهر كاملاً بالدخول الحقيقى وهو الوطء .

ثالثاً : أن المالكية مثل الشافعية فى عدم اعتبار الخلوة القصيرة وهى خلوة  
الزيارة مقررة للمهر . والمالكية لا ينظرون اليها وحدها بل ينظرون  
الى ما يدعى من الوطء فيها ويحكمون فى ذلك بما تشهد به القرائن  
وظواهر الاحوال . لكنهم قد انفردوا عن الشافعية فى تقرير المهر كله  
للزوجة اذا مكثت عند الزوج سنة كاملة حتى ولو لم يحصل دخول حقيقى

---

(١) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣٠١/٢ وما بعدها .

شرح منح البطليل ١١٠/٢ وما بعدها .

الباجى على الموطأ ٢٩٣/٣ .

الزرقانى على الموطأ ١٠٠٠ ٩/٤ .

مع تهيئ أسبابه فهم ينزلون الإقامة المذكورة منزلة الدخول الحقيقي ومن هنا يظهر لنا أن المالكية لم يهبطوا اعتبار الخلوة مطلقا ، ولم يعتبروها مطلقا . بل اعتبروا الخلوة المؤكدة للمهر وقيدوا تلك الخلوة بالإقامة سنة مع الزوج في منزله وخلوتها معه من وقت لآخر قد قامت بكل حقوق الزوجية من جانبها فاستحقت المهر كاملا لذلك .

### أدلة القائلين باعتبار الخلوة مؤكدة للمهر :

استدل الحنفية والحنابلة ومن وافقهم على اعتبار الخلوة الصحيحة

مقرر للمهر : بالكتاب والسنة والاجماع . والمعقول :

### أما الكتاب :

فقد استدلوا بقوله تعالى " وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم

أحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا .

وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا عظيما "

وجه الدلالة من الآية : انه سبحانه وتعالى قد أوجب المهر

كاملا بعد افشاء الزوجين بعضهما الى بعض ونهي عن أخذ شيء منه .

والافشاء : هو الاختلاء بالزوجة . قال الكلبي الافشاء اذا كان الزوج

مع الزوجة في لحاف واحد جامع أولم يجامع .

وقال الفراء والخليل : ان الافشاء هو الخلوة بدخل بها أولم يدخل .

وأیضا فما أخذ اللفظ دليل على أن المراد منه الخلوة الصحيحة لأن

الافشاء مأخوذ من الفشاء من الارى وهو الموضع الذي لا نبات فيه

ولا حاجز يمنع من ادراك ما فيه .

فقد قال : الامام الفراء : الفضاء هو المكان الخالي ( ١ ) فيكون المراد من الافضاء الخلوة على هذا الوجه وهي التي لا هائل فيها ولا مانع من الاستمتاع عملا بمقتضى اللفظ . وأيضا فان ظاهر النص من الآية يقتضي أن لا يسقط شيء من المهر اطلاقا الا سقوط النصف بالطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة في نكاح فيه تسمية واقامة المتعة مقام نصف مهر المثل في نكاح لا تسمية فيه ثبت ذلك بدليل آخر فيبقى حال ما بعد الخلوة على ظاهر النص . ( ٢ )

#### وأما السنن :

فقد استدلوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب الصداق دخل بها أولم يدخل بها . وهذا نص في الباب . ( ٣ )

وروى أيضا عنه عليه الصلاة والسلام " من كشف قناع امرأة وجب لها عليه المهر كاملا . ( ٤ )

#### وأما الاجماع :

فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على اعتبار الخلوة الصحيحة مؤكدة للمهر : روى الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه والاثرم باسنادهما عن

- 
- ( ١ ) القرطبي ١٠٢/٥ ، البحر الزخار ١٠٣/٣ .
  - ( ٢ ) فتح القدير ٤٤٥/٢ وما بعدها . بدائع الصنائع ٤٦٠/٣ .
  - ( ٣ ) فتح القدير ٤٤٥/٢ ، ٤٤٦ ، بدائع الصنائع ٤٦٠/٣ .
  - ( ٤ ) جواهر الاخبار المستخرجة من لجة البحر الزخار ١٠٣/٣ .

وزارة بن أوفى قال قضى الخلفاء الراشدون المهديون : ان من أظنق  
باباً أو أرغى ستراً فقد وجب المهر . وروى أيضا الأحنف عن علي وابن عمر .  
وهذه قضايا اشتهرت ولم يخالفهم أحد في عصرهم . لأنه لو حصل خلاف  
لاشتهروا واشتهر لنقل لكنه لم ينقل فلم يشتهر فلم يحصل خلاف ، فكان  
ذلك اجماعاً على قولهم هذا .  
وقد حكى الامام الطحاوى في هذه المسألة اجماع الصحابة من الخلفاء  
الراشدين وغيرهم . ( ١ )

وأما المعقول :

فقد قالوا ان الزوجة يتمكنها الزوج من الاختلاء بها مع عدم المانع  
من الوطء فقد فعلت بذلك كل ما في مقدورها . فاذا كان الزوج لم يستوف  
حقه فليس في ذلك ما يمنع حقها من تقرير المهر كاملاً . لأن تقصير الزوج في  
استيفاء حقه لا تؤاخذ هي به كما في البيع والاجارة . فان الحوجب للمبدل  
فيهما هو تسليم المبدل وذلك برفع الموانع والتخلية بينه وبين المسلم اليه  
وهو المشتري والمستأجر وان لم يستوف واحد منهما المنفعة أصلاً . ( ٢ )

أدلة القائلين بعدم صحة الخلوة :

وهم الشافعية ومن وافقهم :

فقد استدلوا بالكتاب والمقول :

---

( ١ ) كشف القناع ٥ / ١٦٨ و ١٦٩ . المغنى لابن قدامة ٨ / ٦٢ .

المرجعان السابقان للأحناف .

( ٢ ) بدائع الصنائع ٣ / ٤٦٠ .

كشف القناع ٥ / ١٦٨ .



ولأن الخلوة هنا كالخلوة في غير النكاح . وما استدل به القائلون  
بصحّة الخلوة : من أن الخلفاء الراشدين قد أجمعوا على أن من أظنق  
بابا ، أو أرخى سترا فقد وجب المهر للزوجة .

أجيب عن ذلك : بأن هذا الاستدلال منقطع لأن رايه لم يدرك  
الخلفاء الراشدين رضی الله عنهم . ( ١ )

مناقشة أدلة القائلين بعدم اعتبار الخلوة مقررة للمهر والرد عليهم :

ناقش الحنفية الشافعية :

بأن ما تمسك الشافعية من حمل الافضاء في قوله تعالى " وقد أفضى  
بعضكم الى بعض " على الجماع ، وان هذا كناية عن الجماع .  
فان الافضاء كما يحتمل الجماع يحتمل الخلوة أيضا . ويكون قد كنى بالمسبب  
عن السبب الذى هو الخلوة بدليل ما ذكرناه من الحديث والمعقول . على  
أن الفراء قد قال بأن الافضاء الخلوة دخل أو لم يدخل . ومما يؤيد  
ما ذكرناه اجماع الصحابة على ذلك أى على أن من أرخى سترا وأظنق  
بابا فقد وجب المهر . وهو مروي عن جمع غفير من الصحابة ولم يخالف في  
ذلك أحد .

وأما طعنهم في هذا الاجماع : بحجة أن زرارة الذى نقل الاجماع  
عن الخلفاء الراشدين ، لم يدركهم فيكون خبره هذا منقطعا . فعلى صحة  
قولهم هذا . بأنه منقطع . فانه قد تأيد من طرق غير هذا الطريق لانقطاع

---

( ١ ) القرطبي ١٠٢/٥ ، مفيض المحتاج ٢٢٥/٣ ، المذهب ٥٨/٢ .  
اسنى المطالب ٢٠٤/٣ ، نهاية المحتاج ٣٣٥/٦ .

فيها . فقد روى عن الاحنف بن قيس ان عليا وعمر قالا من أطلق بابا وأرخى سترا فالصداق لها كاملا وعليها المدة . وعن الحسن انه قال قضى المسلمون انه اذا أطلق بابا وأرخى سترا وجب المهر ووجبت المدة .

وروى عبد الرزاق في مصنفه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنه : اذا أطلق بابا وأرخى سترا فلها الصداق كاملا وعليها المدة . وجاء في الدارقطني " اذا أطلق بابا وأرخى سترا ورأى عورة فقد وجب عليه الصداق . وما يروى عن زرارة أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ورجاله ثقة . ( ١ )

وما يروونه من أن الخلوة تخالف الوطء في أحكامه من حيث النفس والحد وغيرهما :

قلت : اننا اعتبرنا الخلوة مؤكدة للمهر لكونها مظنة الدخول الحقيقي . ومن ثم فان الوطء لم يتحقق حتى تترتب عليه الآثار التي تترتب على الدخول . وخاصة في الحدود فانها تدرأ بالشبهات .

وما قالوه . من أن الخلوة في النكاح الصحيح لا تقرر المهر كالخلوة مع الأجنبية فان الخلوة مع العقد الصحيح مظنة الدخول أي الوطء بخلافها بدون عقد فليس فيها مظنة الدخول .

وبهذا يحصل الرد على القائلين بعدم اعتبار الخلوة مقررة للمهر .

---

( ١ ) جواهر الآثار والأخبار المستخرجة من لجنة البحر الزخار ٣ / ١٠٣ .

### الترجيح : ج :

بعد عرض أدلة الفريقين والمناقشة<sup>التي</sup> وردت على كل الرد عليها ،  
أرى الأخذ بعذهب الاحناف والحنابلة ومن وافقهم على اعتبار الخلوة الصحيحة  
مؤكدة للمهر بكماله وذلك لقوة الأدلة التي اعتمدوا عليها والتي ذكرناها  
سابقا . لأن المرأة لا تمنع في الخلوة الصحيحة من جماعها . وبذلك تكون  
قد فعلت ما في وسعها والتقصير اذا حصل من الزوج فلا تؤخذ على تقصيره .  
وهذا الرأي هو الأصل والأسلم للمرأة ، في هذا الزمن الذي نحن فيه لقلة  
الوازع الديني في كثير من الناس .

### اختلاف الزوجين في الخلوة :

اتفق الفقهاء القائلون باعتبار الخلوة الصحيحة مؤكدة للمهر في أن  
الزوجين اذا اتفقا على الخلوة وجب للزوجة كل المهر . فاذا طلقها مثلا  
وقد اتفقا على أن الطلاق وقع بعد الخلوة الصحيحة وجب على الزوج للزوجة  
كامل المهر .  
أما اذا اختلفا في الخلوة فقالت الزوجة ان الطلاق وقع بعد حصول الخلوة  
الصحيحة وانها بذلك تستحق كل المهر . وقال الزوج ان الطلاق وقع قبيل  
الخلوة وانها لا تستحق الا النصف . ففي هذه الحالة كان على الزوجة  
البينة على ما تدعيه . لأن الزوج متمسك بالأصل . وهو عدم الخلوة . والزوجة  
تدعي خلاف ذلك ، وعلى من يدعي خلاف الأصل ان يثبت بالبينة . فان لم  
يكن للزوجة بينة على دعواها ، فهل يكون القول قول الزوج مع يمينه . أو  
يكون القول قولها مع يمينها ؟

أجاب عن ذلك علماء الحنفية وقالوا ان هذه المسألة فيها قولان :



### القول الاول :

ان القول قول الزوج مع يمينه . فاذا حلف الزوج أنه طلقها قبل أن يخطئ بها خلوة صحيحة لم تستحق الزوجة بعد ذلك كل المهر . وانما تستحق نصف المسمى ان كانت هناك تسمية صحيحة . أو المتعة ان لم تكن تسمية أصلا او كانت هناك تسمية فاسدة : وبهذا القول أخذ الحنابلة ( ١ )

### القول الثاني :

ان القول قول الزوجة مع يمينها . فاذا حلفت انه اخطئ بها قبل الطلاق خلوة صحيحة استحققت المهر كاملا . واستظهر الاطام ابن عابدين هذا القول . ووجه ذلك : بأن المهر كله يجب للزوجة بنفس المقد في النكاح الصحيح . وكل من الدخول والخلوة الصحيحة مؤكدة له . والطلاق قبل ذلك منصف له فسبب وجوب كل المهر وهو المقد متحقق . والمنصف له وهو الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة عارض . والزوجة تنكر المارش وتتمسك بالسبب المحقق الموجب للكل . ( ٢ )

### وفي نظري :

ان القول الأول هو المختار وذلك لأن الخلاف بين الزوجين منحصر في وجود المؤكّد لكل المهر أو في عدم وجوده . فالزوجة تدعى وجود المؤكّد للمهر وهو الخلوة الصحيحة . والزوج ينكر ذلك . ولما كان الأصل

---

( ١ ) شرح منتهى الارادات ٣/ ٧٨ ، ٧٩ ، وكشاف القناع ٥/ ١٧٢ .

( ٢ ) انظر حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢/ ٤٧٢ .

عدم وجود المؤكد فان الزوج يكون متمسكا بالأصل والزوجة متمسكة بالعارش .  
والقول قول من يشهد له الأصل مع يمينه . وعلى من يدعى خلاف ذلك أن  
يثبته بالبينة . وحيث ان الزوجة لم تأت بالبينة على ما ادعته فيكون القول في  
ذلك قول الزوج مع يمينه والله أعلم بالصواب .

### أحكام الخلوة الصحيحة :

بعد أن ذكرنا آراء الفقهاء في الخلوة وترجح لدينا قول القائلين  
باعتبار الخلوة الصحيحة مؤكدة للمهر وانها كالدخول الحقيقي في ذلك ،  
وأقننا الادلة على ما ذكرنا بقي طينا أن نبين الاحكام التي تتفق فيها الخلوة  
الصحيحة مع الدخول الحقيقي . والأحكام التي تختلف فيها عنه عند من يعتبر  
الخلوة ( ١ ) . واليك بيان ذلك :

أولا : الاحكام التي تتفق الخلوة الصحيحة فيها مع الدخول الحقيقي تتفق  
الخلوة الصحيحة مع الدخول الحقيقي فيما يأتي :

- ١ - تأكد المهر كله للزوجة فلا يسقط منه شيء . سواء أكان المهر الواجب  
هو المسمى أم مهر المثل . ( ٢ )
- ٢ - وجوب المدة على الزوجة اذا وقعت الفرقة بعد الخلوة بها .  
فمن تزوج امرأة زواجا صحيحا واختلى بها خلوة صحيحة وجبت

---

( ١ ) فتح القدير ٤٤٦/٢ وم بعد ح .

حاشية ابن طبردين ٤٦٩/٢ .

البحر الرائق ١٦٥/٣ ١٦٦٠ .

( ٢ ) كشف القناع ١٦٨/٥ .

المغنى لابن قدامة ٦٣/٨ .

عليها العدة . كما لو طلقها بعد الدخول بها دغولا حقيقيا .  
 الا أن بعض مشايخ الحنفية يرى التفرقة بين حالة الدخول الحقيقي  
 والخلوة في مسألة العدة . ففي حالة الدخول الحقيقي تجب العدة  
 قضاء وديانة لأنها حق الشرع وحق الولد الذي قد تحمل به من ذلك  
 الدخول وأما في حالة الخلوة فوجوب العدة انما هو قضاء لا ديانة  
 بحيث لو رفع الأمر في ذلك الى القاضي لم يسمعه الا أن يحكم بوجوب  
 العدة على المرأة اذا طلقت بعد الخلوة الصحيحة ، لكنها اذا كانت  
 متيقنة من عدم الوطء وقت الخلوة فانه يحل لها ديانة أن تتزوج من  
 غير أن تعتمد من ذلك الطلاق لأنه طلاق قبل الدخول حقيقة ( ١ ) .

٣ - وجوب النفقة بأنواعها الثلاثة من طعام وكسوة وسكنى على الزوج . فكما  
 أن هذه النفقة بأنواعها الثلاثة تجب للمعتدة من الدخول الحقيقي  
 على الزوج تجب عليه أيضا بعد الخلوة الصحيحة . ( ٢ )

٤ - حرمة نكاح من يحرم جمعها مع الزوجة المختلى بها ما دامت في العدة .  
 فلا يجوز أن يتزوج خالتها ولا عمها حتى تنقضي عدتها لأن الجمع  
 بين المحرمين غير جائز في النكاح وفي العدة ، فكما لا يجوز للرجل  
 أن يتزوج عمة المعتدة بعد الدخول الحقيقي لا يجوز ذلك بعد  
 الخلوة الصحيحة .

( ١ ) حاشية ابن عابدين ٤٧٣/٢ .

فتح القدير ٤٤٧/٢ .

المفنى لابن قدامة ٦٣/٨ وما بعدها .

( ٢ ) كشاف القناع ١٦٩/٥ .

الاحوال الشخصية د / عبدالمزيز ص ١٣٩ .

- ٥ - ثبوت النسب : فإذا اختلى الزوج بالزوجة خلوة صحيحة وأنت بولد  
ثبت نسبه منه كما لو أتت منه بعد الدخول الحقيقي .
- ٦ - حرمة تزوج أربعة على المعتدة من الخلوة الصحيحة . ومن الدخول  
الحقيقي . لأن الجمع بين أكثر من أربع . كما يحرم في النكاح يحرم  
في العدة . ( ١ )
- ٧ - وقوع الطلاق البائن عليها وهي في العدة ( ٢ ) .

هذه هي الأحكام التي تشترك فيها الخلوة الصحيحة مع الدخول الحقيقي  
في مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم .

الأحكام التي تختلف فيها الخلوة الصحيحة عن الدخول الحقيقي :

وتختلف الخلوة عن الدخول فيأتي :

- ١ - الإحصان فإن الدخول الحقيقي يثبت به الإحصان الذي يوجب  
أقصى العقوبة وهو الرجم إذا زنيا . أما الخلوة المجردة عن الوطء  
فإنها لا يثبت بها الإحصان فمن يأتي بفاحشة الزنا بعد الخلوة  
الصحيحة ولم يكن قد سبق له دخول حقيقي بامرأة في عقد نكاح صحيح  
فإنه لا يكون بهذه الخلوة محصناً ولا يعاقب بأكثر من الجلد مائة  
لأن الحدود تدرأ بالشبهات . ( ٣ )

---

( ١ ) كشف القناع : ١٦٩/٥ ، ١٧٠٠ .

الأحوال الشخصية : د / عبدالعزيز عامر ١٣٩ .

" " لأبي زهرة ٢٢١ .

( ٢ ) " " للشيخ البرديسي ص ٨٢ .

( ٣ ) المغني لابن قدامة ٦٣/٨ ، شرح منتهى الإرادات ٧٧/٣ ، كشف

القناع ١٧٠/٥ .

- ٢ - حرمة الربية . فانه يحرم على الرجل أن يتزوج بربيته اذا كان قد دخل بأمرها دخولاً حقيقياً . فأما اذا كان قد خلا بها خلوة صحيحة فلا يحرم عليه التزوج بالربية . ( ١ )
- ٣ - حل المطلقة ثلاثاً لمطلتها . فانها لا تحل له الا اذا تزوجت زوجاً آخر ودخل بها دخولاً حقيقياً . أما مجرد خلوته بها خلوة صحيحة فانه لا يكفي في حلها للأول للحديث الشريف " وهو قوله عليه الصلاة والسلام لزوجة رفاعه القرشي رضى الله عنها أتريدن أن ترجمنى الى رفاعه لا حتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك . ( ٢ )
- ٤ - الرجعة فمن طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم اختلى بها خلوة مجسدة أى من الوطء . فانه لا يكون بذلك مراجعاً لها . أما اذا اختلى بها ووطئها فانه تتحقق بذلك المراجعة ولو لم يتلفظ بقول : كراجعتك الى عصمة نكاحى مثلاً .
- وخالف الحنابلة الا حنايف في الرجعة فالحنابلة يشبتون الرجعة للزوج طيها وهى فى عدتها حتى ولو لم يصبها لقوله عز وجل " ويمولتهن أحق بردهن فى ذلك ( ٣ ) الآية . ولأنها معتدة

( ١ ) المغنى لابن قدامة ٦٣/٨ .

شرح منتهى الارادات ٧٧/٣ .

( ٢ ) شرح منتهى الارادات ٧٧/٣ .

كشاف القناع ١٧٠/٥ .

المغنى لابن قدامة ٦٣/٨ .

الاحوال الشخصية د / عبدالعزيز ١٤٠ .

( ٣ ) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

من نكاح صحيح لم يفسخ نكاحها ولا كمل عدد طلاقها . ولا طلقها  
بعض . فكان له عليها الرجعة كما لو أصابها . ( ١ )

٥ - الميراث ( ٢ ) : فإذا طلق رجل زوجته في مرضه الذي مات فيه  
بعد الخلوة الصحيحة ثم مات وهي في العدة لا ترث منه شيئا بخلاف  
ما لو كان قد دخل بها دخولا حقيقيا ثم طلقها وهو مريض مرض الموت  
ثم مات وهي في العدة فإنها ترث منه ولو كان الطلاق بائنا . لأن  
ثبوت العدة بعد الخلوة للاحتياط والميراث حق مالي لا يثبت إلا  
إذا وجد سببه بيقين ولا يثبت للاحتياط .

٦ - إمكان الرجعة بدون عقد جديد . فمن طلق زوجته بلفظ صريح فسي  
الطلاق . وكان ذلك بعد الدخول الحقيقي وقع طلاقه رجعيًا متى  
لم يكن مكملًا للثلاث . بدون عقد جديد . أما إذا وقع الطلاق الصريح  
بعد خلوة صحيحة فإنه يقع بائنا ولا يمكن للزوج مراجعتها إلا بعقد  
جديد ومهر جديد .

٧ - إيجاب الغسل : فالخلوة الصحيحة المجردة عن الوطء لا توجب  
الغسل أما الدخول الحقيقي وهو الوطء فإنه موجب له .

٨ - وتغالف الخلوة المجردة عن الوطء - الدخول الحقيقي في أنها لا تزول  
بها العنة لأن العنة هي العجز عن الوطء فلا تزول إلا بحقيقة  
الوطء ( ٣ )

---

( ١ ) المبنى لابن قدامة ٦٣/٨ .

( ٢ ) الأحوال الشخصية د / عبدالعزيز طمر ١٤٠ .

( ٣ ) كشف القناع ١٧٠/٥ .

المبنى لابن قدامة ٦٣/٨ .

٩ - وتخالف الخلوة الصحيحة المجردة عن الوطء - الدخول الحقيقي وهو الوطء فان العبادات لا تفسد بها فلا تجب بها الكفارة كالخلوة في نهار رمضان وفي الحيض والا حرام . بخلاف الوطء الحقيقي فانه يوجب الكفارة ويفسد العبادة كما في الصوم والا حرام . ففي الصوم اذا جامع في نهار رمضان فسد الصوم ووجب عليه الكفارة ، وكذلك الا حرام لطيلزم من الدم وفساد النسك والقضاء - والحيض مانع طبعاً وشرط . ( ١ )

١٠ - عدم حصول الفیئة فی الايلاء بالخلوة المجردة عن الوطء . لأن الفیئة الرجوع عما حلف عليه وانما حلف على ترك الوطء . ولأن حق المرأة لا يحصل الا بنفس الوطء ( ٢ )

هذا ما تيسر لي جمعه من أحكام الخلوة الصحيحة من حيث موافقتها للدخول الحقيقي " الوطء " ومن حيث مخالفتها له . علم بأن الأحكام السابقة الذكر خاصة بالخلوة الصحيحة فقط . أما الخلوة الفاسدة : فهي ما كان فسادها بسبب مانع شرعي أو طبعي أو غير ذلك مما يجعل الخلوة فاسدة . فالخلوة الفاسدة لا يثبت بها شيء من الأحكام التي ذكرناها في الخلوة الصحيحة .

هذا : ويرى الحنفية وجوب المدة في كل أنواع الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة أم فاسدة ، وذلك استحساناً لما فيها من حق الولد . وهو عدم اختلاط الانساب . وحق الشرع كما في المجهوب للتأكد من عدم الوطء . والمدة حق

---

( ١ ) فتح القدير ٢ / ٤٤٧ ، كشف القناع ٥ / ١٧٠ .

( ٢ ) كشف القناع ٥ / ١٧٠ . المغني لابن قدامة ٨ / ٦٣ .

الشرع . ولذا لا تسقط ولو اسقطها . ( ١ )

قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق مرجحا وجوب العدة عند وجود مانع شرعى أو حقيقى ( والمذهب وجوب العدة مطلقا لأنه نص محمد فى الجامع الصغير . وظاهره انها واجبة قضاء وديانة ( ٢ ) ) .

ولقد استحسن القدرى فى كتابه انه اذا كانت الخلوة غير صحيحة بسبب وجود المانع الشرعى . فان المهر لا يوءك ، ولكن العدة تثبت للاحتياط وقد رجح صاحب فتح القدير ما رآه القدرى .  
وحيث قد وجبت العدة فوجوبها قضاء لا ديانة كما فى الخلوة الصحيحة . ( ٣ )

#### الرابع : من موكلات المهر :

" الاستمتاع بالمباشرة فيما دون الفرج " :

فلا استمتاع بالمباشرة فيما دون الفرج كاللمس والنظر والقبلة ولو بحضوره الناس موءك للمهر عند الامام احمد بن حنبل لأنه نوع من الاستمتاع .

قال صاحب كشف القناع ما نصه " ويقرره . أى الصداق كاملا لمس للزوجة ونظر الى فرجها بشهوة فيهما : أى فى اللبس والنظر للفرج وتقيلها ولو بحضوره الناس . لأن ذلك نوع استمتاع . فأوجب المهر كالوطء .  
ولأنه نال شيئا لا يباح لغيره " . ( ٤ )

( ١ ) فتح القدير ٢ / ٤٤٧ .

( ٢ ) البحر الرائق ٣ / ١٥٥ .

( ٣ ) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢ / ٤٧٣ .

الاحوال الشخصية للشيخ أبى زهرة : ٢٢٠ .

( ٤ ) انظر كشف القناع للامام منصور بن يونس البهوتى ٥ / ١٢٠ .



واستدل على ذلك بما رواه الدارقطني عن محمد بن عبد الرحمن  
ابن ثوبان قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كشف خمار امرأة  
ونظر اليها وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل " .

ولأنه سيس فيدخل في قوله تعالى " وان طلقتموهن من قبل أن  
تسوهن " ولأنه استمتع بامرأته فكمل به الصداق كالوطء .

وما ذكرناه هو رأي الامام احمد وهو أحد الوجهين عند الحنابلة .  
والوجه الآخر : لا يكمل به الصداق وهو مذهب جمهور الفقهاء لقوله سبحانه  
وتعالى " وان طلقتموهن من قبل أن تسوهن " فهي تدل على أنه لا يكمل  
الصداق لخير من وطئها وهو طام . وقد ترك هذا العموم فيمن اختلف بها  
زوجها خلوة صحيحة لما ذكرناه من الأدلة في اعتبار الخلوة الصحيحة مؤكدة  
للمهر كاملا ومن ثم فيبقى من عدا المخلو بها على مقتضى العموم ( ١ ) .

#### الترجيح : ح :

وفي نظري أن ما ذهب اليه الجمهور هو الراجح وأقصى ما يقال في  
حديث ثوبان انه محمول على الخلوة الصحيحة ، فالحديث قد جاء فيه دخل  
بها أو لم يدخل ولا يعقل الدخول بها الا اذا كان في خلوة صحيحة ، ولا  
خلوة هنا .

#### الخلاصة :

ما ذكرنا في هذا الفصل المعقود لبيان مؤكدات المهر عند أئمة  
المذاهب يظهر لنا الاتفاق الكامل في بعض المؤكدات والاختلاف الكامل في

بعضها . فنرى مثلاً أن موءكات المهر فى النكاح الصحيح ثلاثة عند الحنفية وهى :

- ١ - الدخول
  - ٢ - الخلوة الصحيحة
  - ٣ - موت أحد الزوجين
- قبل الدخول .

ونرى أن الحنابلة يتفقون مع الحنفية فى هذه الموءكات ويزيدون عليها موءكداً رابعاً وهو الاستمتاع فيما دون الفرج كالنظر بشهوة وكالقبلة ونحو ذلك ولو كان بحضرة الناس .

ونرى الإمام الشافعى لا يعتبر الخلوة موءكة للمهر والذى يؤكده عنده هو الدخول الحقيقى والموت فقط . والإمام مالك كالشافعى ولكنه يرى أن من موءكات المهر انتقال الزوجة الى منزل الزوجية وإقامتها فيه سنة بلا دخول حقيقى مع تهيؤ كل أسبابه . فكأن المالكية اعتبروا الخلوة من موءكات المهر بشرط البقاء سنة ( وليست مطلقة كما اعتبرها الحنفية والحنابلة ) لأنها بذلك تكون قد قامت بكل حقوق الزوجية من جانبها فاستحقت بذلك كامل المهر . ( ١ )

هذا ما تيسر لى كتابته فى هذا الموضوع من كتب المذاهب الأربعة وغيرهم حسب الأماكن والله ولى التوفيق .

---

( ١ ) انظر الأحوال الشخصية د / عبدالعزيز طر ص ١٤٢ و ١٤٣ .

## الفصل الثاني

" في المواضع التي يشتر فيها الصداق "

تقدم معنا أن المهر يجب للزوجة بمجرد عقد النكاح الصحيح لأنه حكم من أحكامه . إلا أن وجوبه لا باعتباره من قبيل الواجب المضيق ، وإنما من قبيل الواجب الموسع . فإذا لم يوءك بأحد المؤكدات السابقة الذكر كان عرضة للسقوط كله أو محضه . ولم يعمد من الشرع ، إلا سقوط نصف المهر أي تشطيره . أو سقوط كله . وموضوع بحثنا في هذا الفصل ما يوجب تشطير الصداق .

فنقول وبالله التوفيق . ان البحث في تشطير الصداق يقتضي أن ننظر في ذلك الى أصلين :

الأصل الأول : في محل ذلك التشطير .

الأصل الثاني : في موجب ذلك التشطير .

أما محل التشطير من الأنكحة فهو النكاح الصحيح . أما غيره من الأنكحة كالنكاح الفاسد وغيره فليست داخله في ذلك .

وأما الأصل الثاني : وهو موجب التشطير :

فلا يخلو هذا الموجب اما أن يكون عن فرقة بين الزوجين بسبب الطلاق .  
واما أن يكون عن فرقة بينهما لا بسبب الطلاق .

فان كان الموجب للتشطير عن فرقة طلاق فلا خلاف بين الفقهاء

فى تشطير المداق بالطلاق قبل الدخول أو ما يقوم مقامه من الخطوة الصحيحة ( عند من يحتبرها ) . اذا كان المهر مسمى فى العقد .  
والدليل على ذلك قوله سبحانه وتعالى : " وان طلقتموهن من قبل أن  
تصوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " ، فالله سبحانه وتعالى  
قد أوجب للزوجة نصف المداق اذا كان مفروضا . وطلقت قبل الدخول .

هذا : وتنصف المداق بالطلاق قبل الدخول من أجل الأحكام  
فى الشريعة الاسلامية وأقربها الى انصاف الزوجين ، والنظر الى كل منهما  
نظرة الرحمة والاحسان .

فبالنسبة للزوجة لم تقع عليها أى خسارة ، فهى كمثل بائع باع شيئا  
ثم استقاله المشتري . أو فسخ عقد البيع بسبب من الاسباب التى توجب  
الفسخ . فكان يجب بمقتضى ذلك أن لا يخرم الزوج شيئا من المهر مثل  
المشتري فى المثل الذى ذكرناه أنه لا يخرم شيئا .

وأما بالنظر للزوج فبطلانه قد فسم عرى الزوجية بلا سبب من قبل  
الزوجة . وتجنّى عليها وأورثها من الوحشة وضياح الأمل فى زوجية سعيدة .  
وجلب لها بطلانه هذا خزيا واهانة وأصبحت بذلك مسرعا للقليل والقال  
بين الناس . ومما لا شك فيه أن ذلك يبقى اثره طويلا . فكان يجب بمقتضى  
ذلك أن نوجب على الزوج المهر كاملا لا سيما وأن الطلاق فى ذاته انهاء  
للعقد وليس نقضا له .

وانهاء العقد يقدر احكامه السابقة على الانهاء ولا يلغىها .  
ولكن الشارع الحكيم نظر الى الزوجين معا : يعين الحد والانصاف . ولم يخل

واحدًا منهما عن التطف به والرافة عليه . فأوجب على الزوج أن يفسوم نصف ما كان فرضه على نفسه تعويضًا للزوجة عما لحقها من الوحشة بسبب الطلاق .

وأوجب على الزوجة أن تتنازل عن نصف ما كانت تستحقه لأنها لم تخسر شيئًا ( ١ ) ولأن الزوج لم يزل منها شيئًا أى لم يدخل بها ولم يفتل بها خلوة صحيحة .

كل ما ذكرناه لا خلاف فيه بين الفقهاء إذا كان المهر مسمى ففسى العقد . وإنما الخلاف فيما إذا كان المفروض بعد العقد .

---

( ١ ) أحكام الأحوال الشخصية د / محمد يوسف موسى ١٩٧٠ .

فذهب جمهور الفقهاء وهم الشافعية والمالكية والحنابلة والزيدية والظاهرية الى أنه لا فرق في تشطير المهر المسمى للمطلقة قبل الدخول بين أن تكون هذه التسمية صحيحة قد فرضت في العقد أو بعد العقد وقبل الطلاق ، أو حصل الفرض بعد العقد بتراض الزوجين أو بحكم المأذون ،

لأن ذلك لا يخرج عن مهر مفروض فصار كالمفروض في العقد فهو داخل في عموم قول الله تعالى " وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " الآية . فان التسمية اللاحقة كالتسمية السابقة ان لم تفصل الآية ( ١ ) . فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

#### مذهب الحنفية :

أما الحنفية فيرون أن المهر المفروض بعد العقد لا يأخذ حكم المداق المسمى في العقد . فلو طلق الزوج زوجته قبل الدخول والخلوة الصحيحة لا يجب للزوجة نصف هذا المفروض الذي فرض بعد العقد .

( ١ ) نهاية المحتاج :	٣٤٤ / ٦ ، ٣٤٥ .
المذهب	٦٠ / ٢ .
المفتي لابن قدامة	٤٨ / ٨ .
كشاف القناع	١٦٥ / ٥ وما بعدها .
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير	٣١٤ / ٢ .
المصلى لابن حزم	٤٨٢ / ٩ .
التاج المذهب	٤٧ / ٢ .

وانما يجب لها المتعة .

واستدلوا لذلك بأن الآية واردة في المهر المسمى وقت العقد .  
بقريضة الظاهر والنفالب لأنها هي التسمية التي تقترب بالمقد وتكون  
جزءاً منه والمرف يطلق المفروض على ما يكون مسمى وقت العقد .

ولأنه اذا حصل العقد من غير تسمية انصرف الوجوب الى مهر  
المثل لأنه بمجرد تمام العقد يجب المهر مباشرة بلا فصل . فان كان  
ثمة تسمية صحيحة معتبرة شرعا انصرف الوجوب اليها ، وان لم تكن تسمية  
صحيحة انصرف الوجوب الى مهر المثل . فاذا حصل اتفاق على مهر  
معين عمل به . واذا حصل موءك من موءكات المهر كان التأكيد لهذا  
القدر الذي اتفق عليه . فان حصل ما يوجب سقوط بعض المهر وجب  
حينئذ ما أوجبه حال عدم التسمية وهو المتعة . ( ١ )

وهذا ميل من الاحناف الى المرف في هذه المسألة حيث يرون أن  
المتعارف بين الناس اطلاق المفروض على ما يكون مسمى وقت العقد أو متفقا  
عليه قبل العقد ويحمل المفروض في الآية على المتعارف فقط عملا بالآية :

---

( ١ ) فتح القدير ٤٤٢/٢ و ٤٤٣ .

حاشية ابن عابدين ٤٦٤/٢ .

بدائع الصنائع ٤٨٤/٣ ، ٤٨٥ .

### مناقشة الاحناف :

وان كانت اللفظة تتناول المفروض وقت العقد أو بعده لأن الفرض في اللفظة التقدير أقل لا يكون العمل بما تقتضيه اللفظة أولى من العرف . ( ١ )  
على أن اللفظة في حد ذاتها لا تخرج عن كونها عرفاً تعارف طيبه أهل اللفظة . ومن المقرر المعروف ، أن اللفظ اذا ادا ر بين أعم وأخص وجب حمله على الأعم تكثيراً للفائدة .

ثم ان الاحناف أنفسهم يرون أن المفوضة التي فرض لها المهر تستحق كمال المفروض بالدخول والموت . فهذا دليل منهم على اعترافهم بالمفروض ، والا لما تأكد بالموت والدخول وكان مقتضى تأكده بهما أن يتنصف بالطلاق .

كما أن حمل المفروض في الآية على المفروض بنفس العقد فيه شىء من التكلف وتحميل اللفظ أكثر مما يتحمل . ولهذا قال الامام ابن حزم معللاً رأى جمهور الفقهاء الذى يتفق مع رأيه بقوله لأن قول الله تعالى " فنصف ما فرضتم " عموم لكل صداق ورد في نكاح صحيح فرضه النكاح في العقد أو بعده ولم يقل عز وجل فنصف ما فرضتم في نفس العقد . والزائد لهذا الحكم مخطئ مهمل متعدد لحدود الله تعالى . ( ٢ )

---

( ١ ) الفقه المقارن للأحوال الشخصية ٢١١ / ١ لبدران أبوالعنين .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ٤٨٢ / ٩ . المغنى لابن قدامة ٨٨ / ٨ .

حاشية الدسوقي ٣١٩ / ٢ .

التاج المذهب ٤٩ / ٢ وما بعده .



### الترجيح : ج

بمقد عرض أدلة الجمهور والأحناف والمناقشة الواردة على الحنفية من قبل الجمهور أرى الأخذ بمذهب الجمهور في أن الآية الكريمة عامة في تشطير كل صداق مسمى سواء فرض في الحقد أم بعده ، لأنه لا يخرج عن مهر مفروض . ولأن التسمية اللاحقة كالسابقة . فالمبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . فأدلة الجمهور قوية وسليمة ولا معارض لها . لذلك أخذنا بمذهبهم ورجحناه .

ما يلحق بفرقة الطلاق قبل الدخول في تشطير المهر :

### الحنفية :

يلحقون بفرقة الطلاق في إيجاب التشطير :  
كل فرقة وقعت قبل الدخول والخلوة الصحيحة .  
وكانت بسبب من جهة الزوج سواء اعتبرت طلاقاً ( ١ ) أو فسخاً في معنى الطلاق . كالفرقة بسبب الإيلاء أو اللعان . أو إباء الزوج الدخول في الإسلام إذا كانت الزوجة على مثل دينه ثم أسلمت .

( ١ ) جمع بعض الفضلاء فرق الطلاق والفسخ وما يحتاج منها إلى القضاء

وما لا يحتاج إليه في قوله :

في خيار البلوغ والاعتاق . . . فرقة حكمها بخير طلاق  
فقد كنه كذا ونقصان مهر . . . ونكاح فساد به باتفاق  
ملك إحدى الزوجين أو بعض <sup>نكح</sup> . . . وارتداد كذا على الإطلاق  
ثم جب وعنة ولعان . . . وإبائ الزوج فرقة بطلاق  
وقضاء للقاضي في الكل شرط . . . غير ملك وردة وعتاق

وكالفرقة بسبب عيب الزوج كالجب والحنة وغيرهما مما يثبت به  
الخيار للزوجة .

وكالفرقة بسبب ردة الزوج عن الاسلام والحيان بالله سواء  
اعتبرت طلاقا كما هو مذهب الامام محمد بن الحسن أم اعتبرت فسخا  
كما هو مذهب الامام أبي حنيفة وأبي يوسف ، ان أنها حينئذ فسخ  
فى معنى الطلاق . فان كانت الفرقة التى هى بسبب من جهة الزوج  
فسخا من كل وجه فلا يجب فيها شىء وهى الفرقة بسبب خيار البلوغ  
ان اكان الذى زوجته وهو صغير غير الأب والسجد . ( ١ )

#### الشافعية والحنابلة :

يلحقون بفرقة الطلاق قبل الدخول فى حال الحياة . الفرقة التى  
لا تكون من الزوجة ولا بسببها ولو كانت من أجنبى بأن أرضعت أمه  
زوجته وهى صغيرة دون الحولين مثلا .

ويلحقون أيضا بفرقة الطلاق . الفرقة باسلام الزوج ان لم تكن  
الزوجة كتابية .

== ١ هـ : فتح القدير ٢ / ٤٠٨ .

الفرق بين ما هو طلاق وما هو فسخ من هذه الفرق :  
فالضابط لذلك : هو أن كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب  
من الزوج فهى فسخ كخيار المثل والبلوغ . وكل فرقة جاءت من  
قبل الزوج فهى طلاق كالإيلاء والجب والحنة .  
انظرها من الاشياء والنظائر للامام زين الدين بن نجيم الحنفى  
ص ١٢٢ .

( ١ ) حاشية ابن عابد ٢ / ٤٢٢ وما بعدها . فتح القدير ٢ / ٤٠٨ .

ويلحقون بها أيضا الفرقة التي تكون برودة الزوج عن الاسلام ،

والحيان بالله . ( ١ )

المالكية :

يرون أن الفسخ التي توجب التشطير قبل الدخول ما كان للزوج

فيها اختيار مثل الردة عن الاسلام والحيان بالله . ( ٢ )

هذا : وانما وجب التنصيف بالفرقة الناشئة عن الفسخ قبل الدخول

وان اختلف الفقهاء في مضمون هذا الفسخ لأننا قد أوجبنا التنصيف بفرقة

الطلاق قبل الدخول أخذنا من قوله تعالى " وان طلقتموهن من قبل أن

تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " ، فقد قاس الفقهاء

فرقة الفسخ على فرقة الطلاق في ايجاب نصف المداق قبل الدخول

للاتفاق في المعنى ( ٣ )

---

( ١ ) نهاية المحتاج ٣٤٩/٦ و ٣٥٠ .

معنى المحتاج ٢٣٤/٣ .

شرح منتهى الارادات ٢٥/٣ و ٧٦ .

كشاف القناع ١٦٥/٥ و ١٦٦ .

( ٢ ) بداية المجتهد ٢١/٢ .

( ٣ ) كشاف القناع ١٦٦/٥ .

معنى المحتاج ٢٣٤/٣ .

عود النصف إلى الزوج :

فهل يعود هذا النصف الساقط الى ملك الزوج بنفس الطلاق أم لا بد من التراضي أو حكم القضاء ؟ .

هذا ما نريد توضيحه فيما يأتي :

**فنقول :** ان كان الطلاق قبل القبض عاد الطك في النصف الى المـزـوج  
بنفس الطلاق الحاصل قبل الدخول أو الخطوة . من غير حاجة الى التراضى  
أو القضاء وذلك لأنه لو كان دينا فقد سقطت المطالبة به بنص الآية :  
" فنصف ما فرضتم " وان كان عينا فيه ثابتة عليه وليس للزوجة المطالبة الا  
بالنصف فقط لسقوط وجوب نصف المهر بمقتضى الآية الكريمة ، فالطـكـية  
حينئذ في النصف تعود الى الزوج . ( ١ )

أما إذا كانت الزوجة قد قبضت المهر فإن النصف لا يعود الى ملك الزوج الا بالتسليم أو بحكم القضاء . هذا هو الراجح عند الاحناف .

وقال الامام زفر واحدى الروايات عن أبى يوسف أن النصف يعود الى ملك الزوج من غير حاجة الى القضاء لأن الطلاق قبل الدخول هو سبب عودة النصف الى ملك الزوج . ومتى وجد السبب وجد المسبب حتما .  
وقد وجد الطلاق المذكور فيعود النصف الى الزوج .

وحجة الامام أبي حنيفة ومحمد واحدي الروائتين عن أبي يوسف

أن المهر يطك بمقتضى العقد ملكا مطلقا . فإذا قبض فقد تعينت الملكية في المقبوض والملكية اللازمة الناشئة عن عقد لا تنقضي بقول أحد العاقدين فلا بد من قضاء القاضى أو التراضى . وقبل القبض لا تكون الملكية متعينة على الاطلاق فى المهر المعين بدليل أنه لو هلك يهلك مضمونا على من فى يده ( ١ ) . هذا ما ذهب اليه الاحناف .

#### الشافعية :

عبر الشافعية عن كلمة التنصيف بكلمة التشطير وقالوا معنى التشطير هو أن للزوج الخيار فى النصف ان شاء رجع فيه وتطكه وان شاء تركه كالشفيع . لأنه لا يدخل فى الطك بغير اختيار سوى الارث . ولكن الصحيح عندهم عود النصف الى الزوج بنفس الطلاق ان كان المهر عينا لظاهر الآية ، وان كان دينا فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق وما ذكر معه من الفرق . وعلى مقابل الصحيح بالاختيار . ( ٢ )

#### الحنابلة :

وذهب الحنابلة الى أن النصف يعود للزوج بالطلاق قبل الدخول ويدخل فى ملكه قهرا ولو لم يختلطه كالميراث لآية " وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم " .

---

( ١ ) فتح القدير ٤٣٨/٢ ، بدائع الصنائع ٤٧٤/٣ .

الاحوال الشخصية د / عبد العزيز عامر ص ١٤٤ و ١٤٥ .

( ٢ ) مغنى المحتاج ٢٣٥/٣ .

الانوار لأعمال الأبرار ٨٩/٢ .

لأن قوله تعالى " فنصف ما فرضتم " يدل عليه لأن التقدير فنصف ما فرضتم لكم أولهن . وذلك يقتضى كينونة النصف له أولها بمجرور الطلاق . ولأن الطلاق سبب يترك به بغير عوض فلم يفتقر الى اختياره كالارث . ( ١ )

### المالكية :

أما مذهب المالكية فقد ذكرنا فيما سبق عند الكلام على ما يجب به المهر ووقت وجوبه أن المالكية لهم ثلاثة أقوال فى ملكية الزوجة للمصداق بالمعقد وعدم ملكيتها . وان المشهور والراجح من هذه الأقوال أنها تطك بالمعقد الصحيح نصف المهر ويتكفل لها بالدخول أو الموت . وعلى هذا القول عندهم . فان النصف الآخر لم يخرج عن ملك الزوج حتى يحتاج فى عوده اليه الى التراضى أو القضاء ان طلقها قبل الدخول . بل ملكه باق فيه على أصله فيرجع عليها بالنصف بمجرد الطلاق ان كان المهر مقبوضا . دون حاجة الى القضاء فان كان قد تصرف فيه بغير عوض كأن وهبته أو أعتقته ان كان عبدا مثلا فانها تفرم للزوج وجوبا عليها نصف المثل فى المثل ونصف قيمة المقوم يوم التصرف . وهذا هو المشهور عندهم ومقابلته . يوم القبض فان كان تصرفها بالبيع فانها تفرم له نصف الثمن

---

( ١ ) المبنى لابن قدامة ٢٩/٨ .

كشف القناع ١٦٣/٥ .

شرح منتهى الإرادات ٧٢/٣ .

الذى وقع به البيع ان لم تكن حابت فيه ، فان حابت رجع عليها بنصف

المحاباة . ( ١ )

الترجيح : ج :

وفى نظرى : ان ما ذهب اليه الامام زفر من الحنفية وأبى يوسف  
فى احدى الروايات عنه والحنابلة والشافعية فى صحيح مذهبهم فى أن  
النصف يعمد للزوج بالطلاق هو الراجح . لأن الله تعالى قال "نصف  
ما فرضتم" أى لكم أولهن فاقضى ذلك ان النصف لها والنصف له بمجرد  
الطلاق . ولأن الطلاق سبب يطك به نصف المهر بغير عوض فلم يقف  
الطك على " ارادته واختياره كالأرث . ولأنه سبب لنقل الطك فنقل  
بمجردة كالبيع وسائر الاسباب .

وما يقال : من أن الطك لا يثبت بنفس الطلاق بل لابد  
من الاختيار كالشفيع .

فيجاب عن ذلك : بأن سبب الطك فى الشفعة الأخذ بها  
ومتى أخذ بها ثبت الطك من غير ارادته واختياره وقبل الأخذ لم يوجد  
سبب الطك وانما استحق مباشرة سبب الطك . ومباشرة الأسباب موقوفة  
على اختياره . كما أن الطلاق مفوض الى اختياره فلاخذ بالشفعة  
نظير الطلاق وثبوت الطك للأخذ بالشفعة نظير ثبوت الطك للمطلب

---

( ١ ) حاشية الحدوى على الخرشي ٢٧٩/٣ و ٢٨٠ .

الحطاب على خليل ٥٠١/٣ .

فان ثبوت الملك حكم لهما وثبوت أحكام الأسباب بعد مباشرتها لا يقف على اختيار أحد ولا ارادته .

وما ذكرناه هنا يتفق مع القول الراجح عند المالكية من أن الزوجية تملك بالمقد نصف المهر ويتقرر كله بالموت أو الدخول أو ما يقوم مقامه فإذا حصل طلاق قبل الدخول ثبت لها النصف والنصف الآخر يساق على ملكية الزوج له بناء على قولهم الراجح ( ١ ) . وقد تقدم ذلك عند تقرير مذاهبهم .

هذا : وبعد أن ذكرنا آراء الفقهاء في عودة نصف المصداق الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول . وأدلة كل رأى . والمختار منها بقى علينا . أن نذكر أن هذا الخلاف الذى وقع بين الفقهاء هو خلاف حقيقى له ثمرته . وليس خلافا لفظيا . فانه يترتب على كون ملكية النصف لا تعود فى المهر المقبوض الى الزوج الا بعد التسليم أو القضاء .

ولذلك لو تصرف الزوج فيه قبل القضاء أو التسليم يكون تصرفا فيما لا يملك . فيكون موقوفا على اجازتها أو الحكم من القاضى . وان تصرفت هى نفذ تصرفها لأن ملكيتها لم تزل على العين ، وهذا عند الطرفين . وعند زفر واحد الروايتين عن ابي يوسف ومن وافقهما من الفقهاء . تصرفه ينفذ فى نصفه وتصرفها لا ينفذ فى هذا النصف لأن ملكيتها قد زالت عن النصف بالطلاق قبل الدخول . ( ٢ )

---

( ١ ) حاشية الدسوقي : ٣١٨ / ٢ .

( ٢ ) انظر : الاحوال الشخصية للشيخ أبى زهرة : ٢٢٧ .



الفصل الثالث  
التي  
في المواضع/ يسقط فيها كل المهر

---

وفيـه

مبحثان

---

المبحث الاول : في الفرق التي توجب سقوط كل المهر .

” الثاني : سقوط كل المهر بالابراء أو الهبة .

## المبحث الأول

في الفرق التي توجب سقوط كل المهر عند الفقهاء ، وترجيح الرأي المختار

قد تقدم معنا أن المهر إذا لم يؤكّد بأحد المؤكّدات التي سبق  
وأن ذكرناها في موضعها . فإنه يكون عرضة للسقوط كله أو نصفه .

وقد ذكرنا في الفصل السابق ما يوجب سقوط نصفه وفي هذا الفصل  
نذكر ما يوجب سقوطه كله وآراء الفقهاء في ذلك .  
فنقول وبالله التوفيق :

اختلف الفقهاء في الفرقة الموجبة لسقوط المهر كله . واليـك  
مذاهـبهم في ذلك .

مذهب الحنفية :

ذهب الحنفية الى أن الفرقة التي يترتب عليها سقوط المهر كله  
هي :

أولا : الفرقة التى تكون بين الزوجين قبل الدخول والخلوة الصحيحة وكانت بسبب من جهة الزوجة كارتد ادها عن الاسلام والحيضان باللسه .

او بابائها الدخول فى الاسلام ولم تكن كتابية .  
 وكالفرقة بسبب اختيارها نفسها فى خيا والبلوغ اذا كان السن  
 زوجها من غير الكفاة غير الأب والجد .  
 وكالفرقة بسبب اعتراض أوليائها لخدم الكفاة أو نقصان مهرها .

وكالفرقة بسبب خيار الافاقة من الجنون أو الحته في الحال التي يكون لها فيها حق الفسخ لأنها باقداً عليها على سبب الفرقة مسح طمها بحد م وجود ما يؤكد المهر تعتبر في هذه الحالة كأنها متنازلة عن مهرها لا سيما إذا كانت الفرقة نتيجة لمعصية ارتكبتها كالردة مثلاً لأن المعاصي لا تقرر الحقوق .

ثانياً : إذا كانت الفرقة قبل الدخول والخلوة الصحيحة وكانت بسبب من جهة الزوج متى كانت هذه الفرقة معتبرة فسخاً من كل وجه ( ١ )

---

( ١ ) ( وذلك لأن الفرقة إما أن تكون فرقة فسخ أو طلاق وقد ضبط أبو يوسف فرقة الفسخ بأنها ما كانت من قبل الزوجة كالفرقة بسبب ردها وإبائها إلا سلام . وخيار بلوغها إلى غير ذلك من الفرق التي تكون بسبب من جهة الزوجة . ويعتبر أيضاً من قبيل الفسخ كل فرقة بسبب من جهة الزوج له نظير يفسخ به من جانب المرأة كالفرقة بسبب ردة الزوج أو إبائه إلا سلام ونحو ذلك . أما فرقة الطلاق فهي ما كانت من جهة الزوج أو بسبب من جهته وليس لها مثيل من جهة الزوجة كالفرقة بالفاظ الطلاق . والفرقة التي تطلبها الزوجة بسبب عيب في الزوج مثل الجب والعنسه وغيرهما .

وقد وافق الإمام محمد بن الحسن الإمام أبي يوسف في أن كل فرقة بسبب من جهة الزوجة تعتبر فسخاً . وخالفه بعض المخالفة فسي الفرقة التي تكون من جهة الزوج فيقول كل فرقة تكون من جهة الزوج أو بسبب منه مختص بالزوج فهي طلاق لا فرق في ذلك بين ما يكون له مثيل من جانب الزوجة وما ليس كذلك . فالفرقة عنده بسبب ردة الزوج أو إبائه الدخول في الإسلام تكون طلاقاً لا نهياً من جانبها وبسبب منه .

---

وهى الفرقة بسبب خيار البلوغ أو خيار الافاقة من الجنون أو المته .  
وفسخ القاضى العقد بناءً على ذلك . لأن الفسخ حينئذ نقض  
للعقد . والعقد اذا انتقض جعل كأن لم يكن . ولأنه لو وجب  
على الزوج شئ من المهر لما كان هناك فائدة من اثبات الخيار  
له فى فسخ العقد لأن له أن يطلق فى أى حال . وانما تظهر  
ثمة الخيار له فى فسخ العقد فى عدم وجوب شئ من المهر . (١)

#### مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فيرون أن كل فرقة جاءت من قبل الزوجة قبل الدخول  
تكون مسقطه للمهر كله . كالفرقة برودة الزوجة عن الاسلام أو ارضاعها  
من يفسخ نكاحها برضاعه كما لو أرضعت الزوجة زوجة أخرى صغيرة للزوج .  
وكفسخ النكاح لمحيب فى الزوج كالجب والجذام وغير ذلك .  
وكالفسخ باسلام الزوجة وهى تحت كافر .

== وأما الامام ابو حنيفة فيقر ما سار عليه الامام محمد بن الحسن ولا  
يخالفه الا فى الفرقة بسبب ردة الزوج فابو حنيفة يعتبرها فسخا  
لأنه يرى أن الردة كالموت من حيث أن صاحبها مهد بالدم فتكون  
الفرقة بها كالفرقة بالموت . والفرقة بالموت لا يمكن اعتبارها طلاقا  
فكذلك الفرقة بما هو فى معنى الموت . ١ هـ من فتح القدير ٢ / ٤٠٨ .  
والدر المختار مع حاشية ابن عابد ٢ / ٤٢٢ و ٤٢٣  
وقد ذكرنا شيئا من هذا الموضوع فى الفصل السابق " فصل سقوط  
نصف المهر فارجع اليه ان شئت ) .

( ١ ) فتح القدير ٢ / ٤٠٨ . حاشية ابن عابد ٢ / ٤٢٢ و ٤٢٣ .

الاحوال الشخصية لأبى زهرة ٢٣٧ و ٢٣٨ .

وكالفسخ باعسار الزوج بالمهر أو النفقة ،

وكالفسخ بسبب العتق كعتقها وهي تحت عبد .

وكالفسخ للزوج بسبب عيب الزوجة . او بسبب فقد صفة شرطها فيها .

گان شرطها بکرا فبانت ثیبا . وفسخ قبل الدخول بها .

وإلّا فسخ بسبب شرط صحيح شرط عليه حالة الحقد كأن تزوجها بشرط

ألا يتزوج عليها أولا يتسرى أولا يخرجها من دارها ولم يف بالشرط .

وَالْفَرْقَةُ بِسَبَبِ اللَّحْمَانِ لِأَنَّ الْفَسْخَ مِنْ قَبْلِهَا فَانَهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا عِنْدَ تَمَامِ

لعمري .

فقى هذه الأحوال تكون الفرقة موجبة لسقوط كل المهر ( ١ ) .

ثم ان الحنابلة ينظرون لتقرير الفقرة الموجبة لسقوط كل المهر : الى

أميين :

### الأمر الأول :

أن تكون الفرقة منها أى من الزوجة فى حال الحياة قبل الدخول

والخوة . وذلك كما سلامها وردتها . واعساره بالنفقة أو الصهر . أو

فسخها بحبيبه كأن يكون الزوج مجبوا أو مجذوما ونحو ذلك .

## الأمر الثاني :

أن تكون الفرقة حال الحياة قبل الدخول والخلو بسبب عيب فسى

النزوجة كالرتق والقرن والبرص ونحوهما . من العيوب المعتبرة في حق

المرأة فمضى كانت الفرقة منها أو بسببها كانت مسقطه للمهر كره . وذلك

(١) كشف القناع ١٦٢/٥ .

شرح منتهی الارادات ۳/ ۲۵۰ .

لأن الفرقة ان كانت منها فتكون الفرقة حاصلة بفعلها وقد كانت مستحقة للمهر كله . ولكن فسخها هو الذى اسقط صداقها لأن فى هذا الفسخ اتلافا للمعوض قبل التسليم فيترتب عليه اسقاط المعوض كاتلاف البائع المبيع قبل القبض . وان كانت الفرقة بسبب منها . أى بسبب عيب فيها فالفرقة تسقط المهر كله لحصول التلف فى المعوض قبل التسليم فيترتب عليه اسقاط المعوض كما لو ظهر بالمبيع عيب قبل تسليمه فانه يسقط ثمنه .

والى هذا ذهب الشافعية . ( ١ )

ذهب المالكية :

أما المالكية فيقولون أن الفسوخ ليست طلاقا ولا خلاف فى أنها ليست موجبة للتشطير اذا كان الفسخ فيها من قبل العقد أو من قبل الصداق .

وبالجملة من قبل عدم موجبات الصحة وليس لها فى ذلك اختيار أصلا . وأما الفسوخ الطارئة على العقد الصحيح مثل الردة والرضاع فان لم يكن لأحدهما فيه اختيار أو كان لها دونه لم يوجب التشطير اذا كانت هذه الفسوخ قبل الدخول ( ٢ ) .

---

( ١ ) نهاية المحتاج للإمام الرطى ٣٤٩/٦ .

مغنى المحتاج للشرينى ٢٣٤/٣ .

الانوار لاعمال الابرار للإردبيلى ٨٩/٢ .

( ٢ ) بداية المجتهد للإمام ابن رشد ٢١/٢ .

مذهب الزيدية :

أما الزيدية : فيرون أن الفرقة التي تكون مسقطه لكل المهر هو ما كانت فرقة فسخ من جهة الزوج والزوجة معا . كأن يكون في كل واحد منهما عيب فيفسخ كل واحد منهما صاحبه . أو يرتدا معا عن الاسلام والعيان بالله في وقت واحد الى طيتين مختلفتين .

كذلك يسقط كل المهر اذا كان الفسخ من جهة الزوجة وحدها فقط وذلك بأن ترتد وحدها أو تسلم وحدها . أو ترضع زوجة زوجها الصغيرة . أو يفسخ نكاحها بحيب فيها . ففي هذه الحالات كلها يسقط المهر كله ولا شيء للزوجة . بشرط أن يكون الفسخ قبل الدخول من جهتهما . أو من جهتها حقيقة أو حكما ( ١ ) .

هذا : والذي أراه : ان الشريعة الاسلامية وان كانت معقولة المعنى وتقاس فيها المحال بنظائرها عند وجود العلة المشتركة بينها . الا أنني أرى الفقهاء مختلفين حول الضابط لفرقة الفسخ التي تعتبر موجبة لتشطير المهر وتلحق بفرقة الطلاق . وفرقة الفسخ التي تسقط كل المهر ولا تلحق بفرقة الطلاق . مما يترتب على ذلك اختلافهم في الفروع . وكل مذهب له وجهة نظر فيما ذهب اليه . فالمسألة اذا مبنية على اجتهاد في الرأي وليست مسألة ترجيح دليل على دليل آخر . لذا أرى ترك الضابط هنا والحمل بكل فرع من فروع الفرقة على حسب الاجتهاد والدليل القوي والمعتبر في كل مذهب بما يترتب عليه سقوط كل المهر أو تنصفه .

ويؤيد هذا الرأي : ما قاله الامام ابن عابدين الحنفى فى حاشيته  
على الدر المختار بعد أن بين الفرقة التى توجب التشطير والتى تسقط  
المهر كله قال ما نمه " فالحق أن لا يعمل لهذه المسألة ضابط بل يحكم  
فى كل فرد بما أفاده الدليل ( ١ ) " ا هـ ما قاله ابن عابدين .

---

( ١ ) حاشية ابن عابدين ٤٢٣/٢ .



### المبحث الثاني

سقوط كل المهر بالابراء أو الهبة

وذلك لأنه يجوز للزوجة أن تهريء زوجها من المهر كله قبل الدخول

أو بعد الدخول لأنها بالمقد ملكت المهر وأصبح لها من حقوقها المشروعة ، فلها أن تتصرف فيه كما تتصرف في سائر أموالها ، وليس لأحد حق الاعتراض عليها ولو كان أباً أو جداً : إذا كانت الزوجة من أهل

التبصر شرعاً . وذلك بشروط ( ١ ) :

١ - أن تكون بالغة عاقله رشيدة .

٢ - أن يكون ذلك برضاها .

٣ - أن يكون ذلك حال صحتها لا في مرض موتها .

٤ - أن يكون العقد ارمالوما .

٥ - أن يقبل الزوج ذلك .

٦ - أن يكون المهر ديناً ثابتاً في الذمة كالنقود ونحوها مما لا يتمين به

بالتمين . فلو كان مهرها مثلاً ألف ريال فأبرأته منه أو من بعضه

صح ذلك وأما ما يتمين بالتمين فلا يقبل الأبراء لأن الأبراء معناه الحقيقي

الاسقاط وهو لا يتحقق إلا إذا كان المهر ديناً ثابتاً في الذمة .

ولها أيضاً أن تهيب كل مهرها لزوجها . متى كانت مستوفية الشروط

السابقة وقبل الزوج الهبة في المجلس . وسقوط المهر بالهبة يتحقق قبيل

القبض ومعه سواء كان ديناً أم عيناً . وقد ذكرنا ذلك والخلاف بين الفقهاء

فيه في القسم الأول فيما يعرض للمهر المسمى من خط أو هبة في رسالتنا هذه

فارجع إليه إن شئت . والله ولي التوفيق .

## الفصل الرابع

فى

المقابلة وأحكامها

وآراء الفقهاء فيها

---

تعريف المتعة لغة وشرعا :

المتعة : هى بضم الميم وكسرهما لغة التمتع كالممتاع وهى

الشيء الذى يتبلغ به ويستعان به على ترويح الحال ( ١ ) .

وشرعا : هى اسم للمال الذى يجب على الزوج دفعه لامرأته بفارقتهم

اياها تطيبا لنفسها وتمويضا لها عن ايجاشها بالفرقة التى

حدثت بينها وبين زوجها . ويستوى فى ذلك الحر والمبد والمسلم

والذمى والحر والامة والمسلمة والذمية . ( ٢ )

مشروعية المتعة :

اتفق الفقهاء على مشروعية المتعة لقوله تعالى " لا جناح عليكم

ان طلقتم النساء ما لم تصروهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على

الموسع قدره وعلى المحقر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين " ( ٣ ) .

وقوله تعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين " ( ٤ ) .

فأله سبحانه وتعالى قد أمرنا باعطاء المطلقات شيئا لهن

على سبيل المتاع . والأمر لا يخرج عن أن يكون للوجوب أو الندب .

---

( ١ ) مختار الصحاح ٦١٤ .

نهاية المحتاج ٣٥٨ / ٦ .

( ٢ ) أسنى المطالب ٢ / ٢١٩ .

مغنى المحتاج ٢٤١ / ٣ .

( ٣ ) سورة البقرة آية ٢٣٦ .

( ٤ ) سورة البقرة ٢٤١ .

ويعد أن أثبتنا مشروعية المتعة بالدليل ، بقي علينا أن نبين آراء الفقهاء في نوع المشروعية . هل هي واجبة أو مندوبة . ولمن تكون من المطلقات ، ومن في حكمهن ، وما مقدارها .  
واليك بيان ذلك بحron الله تعالى . فنقول :

للفقهاء في نوع مشروعية المتعة ثلاثة أقوال :

القول الأول : انها مندوبة في كل طلاق الا في حالات لم تشرع فيها المتعة .

القول الثاني : انها واجبة مطلقا في كل طلاق .

القول الثالث : انها واجبة في حالات ومندوبة في حالات أخرى .  
وهذا القول جمع بين القولين الأولين .  
واليك التفصيل في ذلك :  
مذهب المالكية :

أما المالكية فقد ذهبوا الى القول الاول وهو أن المتعة مندوبة في كل طلاق لا ترد فيه شيئا مما أخذت يدخل بها الزوج أو لم يدخل بها . فالمطلقة التي لم يدخل بها وقد فرض لها مهرها فحسبها نصف ما فرض لها . ولا متعة لها ، وكذا لا متعة لمفارقة عن مقابحة كفرقة اللعان . وكذلك اذا كانت الفرقة من قبل الزوجة قبل البناء أو بعده فانها لا تستحق المتعة .

وقال الامام القاسم بن محمد لا متعة في نكاح مفسوخ ولا فيما يدخله الفسخ بعد صحة العقد مثل ملك أحد الزوجين لصاحبه . وقال الامام

ابن وهب والامام أشهب لا متعة في التي طلقت بعد البناء ثم راجعها  
قبل أن يمتعها . ( ١ )

ولقد استدل المالكية على مذاهبهم بأن المتعة مندوبة وليست  
واجبة : بأن الأثر في قوله تعالى " ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر  
قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين " ، وفي قوله تعالى " وللمطلقات  
متاع بالمعروف " محمول على الندب بقرينة قوله تعالى " حقا على  
المحسنين " ، وقوله تعالى " حقا على المتقين " ولو كانت واجبة لأطلقها  
على الناس أجمعين ولم يقيد بها بالمحسنين ولا بالمتقين ( ٢ ) .

أما المطلقة التي ترد شيئا مما أخذت كالمطلقة قبل البناء وقد  
فرض لها فحسبها نصف ما فرض لها لما رواه الامام مالك عنه نافع عن  
ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول لكل مطلقة متعة الا التي تطلق وقد فرض  
لها صداق ولم تص فحسبها نصف ما فرض لها . ولأن هذه المطلقة  
ترد شيئا مما أخذت وهو نصف المهر بالطلاق . فكيف يزداد عليه .

وأما الفرقة باللمان فلا متعة فيها للزوجة الملاعنة لأن المتعة  
تسليمة عن الفراق والزوج الملاعن لا يريد تسليمة من لاعنها من الزوجات .

---

( ١ ) الباجي على الموطأ ٨٨ / ٤ وما بعد ها .

القرطبي ٢٠٠ / ٣ .

الفواكه الدواني ٦٤ / ٢ وما بعد ها .

( ٢ ) القرطبي ٢٠٠ / ٣ .

وأما الفرقة من قبل الزوجة قبل البناء أو بعده فلا متعة فيها  
لأن الزوجة هي التي اختارت الفراق فلا تسلي عن المشقة . لأن المتعة  
ندبت لجبر ألم الفراق والوحشة التي تصيب المرأة عند الطلاق وكانت  
مدخولا بها . أما غير المدخول بها كهنه الصورة فإن المرأة لم تتألم  
بسبب الفراق لأنها لم تستأنس بالزوج . لذلك لم تستحق المتعة .

ووجه من عدم المتعة في كل نكاح مفسوخ أو ما يدخله الفسخ  
بعد صحة العقد أن الله تعالى قال " وللمطلقات متاع بالمعروف فكان  
هذا الحكم مختصا بالطلاق دون الفسخ ( ١ ) .

#### مذهب الظاهريين :

أما الظاهرية فقد ذهبوا إلى أن المتعة واجبة مطلقا على كل  
مطلق ويستوى في ذلك كون الزوجة مدخولا بها أم لا . وسواء فرض لها  
المهر في العقد أم بعده أو لم يفرض لها أصلا ، فإن المتعة واجبة لها  
على الزوج حال الطلاق .

#### ودليلهم على مذهبهم هذا :

قوله سبحانه وتعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين "  
وقوله تعالى " ومتصوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف  
حقا على المحسنين " . وهو خطاب عام لكل مطلقة ولم يخص .  
وقد أوجب الله عز وجل حقا على كل متق يخاف الله تعالى ( ٢ ) .

---

( ١ ) الباجي على الموطأ ٨٨/٤ وما بعده .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ٢٤٥/١٠ .

### مذهب الحنفية :

أما الحنفية فقد ذهبوا الى وجوب المتعة فيما اذا فارق الزوج زوجته قبل الدخول والخلوة الصحيحة بسبب من جهته ولم يكن قد سعى لها عند العقد شيئا يصلح ان يكون مهرا شرعا ، وهذا يشمل حالتين :

### الحالة الاولى :

المواضع التي يجب للزوجة فيها مهر المثل بالدخول الحقيقي أو الحكي . كأن ترك الزوج تسمية شيء وقت العقد أو سعى شيئا لا يصلح أن يكون مهرا كالخمر والخنزير ونحو ذلك .  
أو نفى في العقد ذكر المهر البتة .  
فانه في كل هذه الحالات يصدق عليه أنه لم يفرض للزوجة مهرا .

### الحالة الثانية :

أن يتراضى الزوج مع الزوجة بعد تمام العقد بدون فرض شيء .  
على تسمية ما يصلح مهرا .  
وقد استدلت الحنفية على مذهبهم بقوله تعالى " لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن على الموضع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين " .

معنى الآية الكريمة : لا أثم عليكم ان اطلقتم النساء ولم تمسوهن شيئا من المال ما لم تمسوهن الا أن تكونوا قد فرضتم لهن مقدارا من المهر .

فالأثم بعدم إعطاء المطلقات شيئا من المال انما يكون اذا حصل دخول أو فرضتم لهن مهرا .

فإذا انتفى الأمران فلا اثم لكن تجب المتعة للمطلقة على حسب  
وسع الزوج المطلق ومقدرته مع مراعاة ما تعارف عليه الناس في متاع مثل  
هذه المطلقة . فالمتعة حينئذ تكون حقاً لا زماً على الزوج المطلق لزوجته  
يجب الوفاء بها ليكون الزوج من المحسنين أعمالاً الذين يراعون في ذلك  
ما أمر الله عز وجل به .

ثم ان المتعة هنا واجبة لأنها بدل الواجب وهو نصف مهر المثل  
وبدل الواجب واجب لأنه يقوم مقامه ويحكي حكايته . ألا ترى أن التيمم  
مثلاً لما كان بدلاً عن الوضوء . والوضوء واجب كان التيمم واجباً . ( ١ )

#### مذهب الشافعية :

أما الشافعية فقد ذهبوا في الجديد إلى وجوب المتعة للمفوضة  
التي لم تستحق مهراً وذلك بأن لم يفرض الزوج لها شيئاً ثم طلقها قبل  
الدخول . وادعى الإمام فيه الإجماع لقوله تعالى " لا جناح عليكم ان  
طلقتم النساء . . . الآية " ولأن المفوضة لم يحصل لها شيء فتجب لها  
المتعة للإيحاء جبراً لخاطرها . بخلاف من وجب لها النصف بالتسمية  
أو الفرض في التفويض فلا متعة لها لأن الزوج لم يستوف منفعة بضمها  
فيكفى نصف مهرها للإيحاء والابتدال . ولأنه سبحانه وتعالى لم يجعل  
لها سواها بقوله " فنصف ما فرضتم " .

هذا هو المذهب الجديد عند الشافعية . أما المذهب القديم

---

( ١ ) البهائم للإمام الكاساني ٤٨٢/٣ وما بعدها إلى ٤٨٧ .

حاشية ابن عابدين ٤٦١/٢ وما بعدها .



فالمتعة مستحبة فيه لقوله تعالى "حقا على المحسنين" . ولو كانت واجبة لم يختص بها المحسنون دون غيرهم .

وكما تجب المتعة للمفوضة على الجديد تجب للمدخول بها أيضا بالطلاق وان فوضه اليها لمعوم قوله تعالى "وللمطلقات متاع بالمعروف" وللخصوص قوله تعالى "فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا" وكان صلى الله عليه وسلم قد دخل بهن "وقد وافق الظاهرية الشافعية في ذلك . وفي القديم (١) لا متعة لها لا استحقاقها المهر وفيه غنية عن المتعة . ولأنها اذا لم تستحقها مع النصف فمع الكل أولى .

وقد أجاب في المذهب الجديد على ذلك فقال : ان جميع المهر قد وجب في مقابلة استيفاء منفعة البضع فخلا الطلاق عن الجهر بخلاف من وجب لها النصف فان بضعها سلم لها فكان النصف جابرا للإيحاء .

هذا : وكما تجب المتعة عند الشافعية بالطلاق قبل الدخول تجب أيضا بكل فرقة من قبل الزوج قبل الدخول كدته عن الاسلام والعيان بالله ولحانه . أو من أجنبي كارضاع أمه أو أخته زوجته الصغيرة ونحو ذلك .

أما اذا كانت الفرقة من الزوجة أو بسببها كدتها واسلامها وفسخ الزوج للعقد بسبب عيب فيها . فلا متعة سواء كانت قبل الدخول أم بعده لان المهر يسقط بذلك وهو آكد من المتعة بدليل أنها لو ارتدا مما لا متعة ويجب لها النصف . والفرق في ذلك أن ملكها للمهر سابق على الردة بخلاف المتعة . (٢)

---

(١) المذهب ٢/٦٣ .

(٢) مفنى المحتاج ٣/٢٤١ و ٢٤٢ . اسنى المطالب ٣/٢٢٠ .

مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فيتفقون مع مذهب الشافعية الجديد . على وجوب  
المتعة للمفوضة اذا فارقها زوجها بطلاق أو غيره قبل الدخول والغرض  
لقوله تعالى " لا جناح عليكم ان طلقتم النساء الآية : فان كان قد فرض لها  
بعد العقد فلا متعة لها عند هم لقوله تعالى " وان طلقتموهن من قبل أن  
تصوهن . . . . الآية لأن المفروض بعد العقد عند هم كالمسمى في العقد  
يتنصف بالطلاق قبل الدخول فلها نصفه لا المتعة . ( ١ )

غير أنه روى عن الامام احمد بن حنبل أن لها المتعة ويسقط المهر  
لأنه نكاح عرى عن تسمية المهر فوجبت به المتعة كما لو لم يفرض ، وهذه  
الرواية تتفق مع الحنفية .

فان دخل الزوج بالمفوضة قبل الفرض استقر لها مهر المثل لأن الدخول  
يوجب استقرار المسمى ، فكذا مهر المثل لاشتراكهما في المعنى الموجب  
للاستقرار . وفي رواية أخرى فان طلقها قبل الدخول لم تجب المتعة بل  
الواجب نصف مهر مطلقا لأنه نكاح صحيح يوجب مهر المثل بعد الدخول  
فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كما لو مسمى محرما ( ٢ ) .

وتستحب المتعة عند هم لكل مطلقة غير المفوضة لقوله تعالى :  
" وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين " ولم تجب لأن الله تعالى  
قسم المطلقات قسمين . وأوجب المتعة لغير المفروض لهن ونصف المسمى

---

( ١ ) كشف القناع ١٦٥/٥ و ١٦٦ .

المعنى لابن قدامة ٤٧/٨ و ٤٨ ، ٤٩ .

( ٢ ) المعنى لابن قدامة ٤٧/٨ .

للمفروض وذلك يدل على اختصاص كل قسم بحكمه . ( ١ )

### الرد على المالكية :

فنقول وبالله التوفيق :

ان قولهم أى المالكية أن الأمر فى الآية الكريمة للندب . لا نسلم لهم ذلك . بل نقول ان الأمر فى الآية للوجوب لأن عمومات الأمر بالامتناع فى قوله تعالى " ومتموهن " وازدادة الامتناع اليهن بلام التملك فى قوله " وللمطلقات " أظهر فى الوجوب منه فى الندب ، وقوله تعالى " على المتقين " تأكيد لا يجابها . لأن كل واحد يجب عليه أن يتقى الله فى الاشتراك به وفى معاصيه . وقد قال تعالى " هدى للمتقين " وقوله تعالى " على الموسع قدره وعلى المقتر قدره " وعلى كلمة ايجاب بمعنى الالتزام والاثبات ، والأحقية فى قوله تعالى " حقا على المحسنين " تقتضى الثبوت والجمع بينهما يقتضى التأكيد فى الايجاب . وما قاله السادة المالكية بأن المصلحة لو كانت واجبة لأوجبها الله على الخلق أجمعين حيث قال تعالى " حقا على المحسنين " وقال تعالى " حقا على المتقين " .

فيجاب عنه : بأن هذا لا يقتضى نديها . لأن المندوب لا يختلف فيه المتقى والمحسن وغيرهما . على أن الايجاب على المحسن والمتقى عن غيرهما . ألا ترى أنه سبحانه وتعالى أخبر أن القرآن الكريم " هدى للمتقين " ثم لم ينف أن يكون هدى للناس أجمعين ( ٢ )

---

( ١ ) المغنى لابن قدامة ٤٩ / ٨ .

( ٢ ) بدائع الصنائع ٤٨٥ / ٣ وما بعدها . المبسوط للإمام السرخسى

٦١ / ٦ . القرطبي ٢٠٠ / ٣ .

ويرد على الظاهرية ومن وافقهم :

من القول بوجوب المتعة في غير المفوضة التي لم يسم لها وطلقت  
أن الله تعالى قال " لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو  
تفرضوا لهن فريضة وممسوهن " ثم قال تعالى " وان طلقتموهن من قبل أن  
تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم "  
فخص الأولى بالمتعة . والثانية بنصف المفروض مع تقسيم النساء الى قسمين  
وأثباته لكل قسم حكما فيدل على اختصاص كل قسم بحكمه . وهذا يخص  
ما ذكره .

كما يمكن أن نحمل الأمر بالامتاع في غير المفوضة في قوله تعالى  
" وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين " وقوله تعالى " قل لأزواجك "  
الى قوله " فمتعوهن أمتهن وأسرحن سراحا جميلا " على الاستحباب لدلالة  
الآيتين السابقتين على نفى الوجوب في غير المفوضة جمعا بين دلالة  
الآيات .

والمعنى فانه عوض واجب في عقد . فاذا سمى فيه عوض صحيح لم  
يجب غيره كسائر عقود المعاوضة ، ولأنها لا تجب لها المتعة قبل الفرقة  
ولا ما يقوم مقامها فلم تجب لها عند الفرقة كالماتوفى عنها زوجها . ( ١ )

الترجيح ج :

بعد عرض أدلة الفقهاء ومناقشتها يظهر لي ما يأتي :

---

( ١ ) المعنى لابن قدامة ٤٩/٨ .

أولا : القول بوجوب المتعة لقوة الأدلة على ذلك .

ثانيا : اقتصار هذا الواجب على المفوضة التي لم يفرض لها شيء بعد العقد وطلقت قبل الدخول وذلك باتفاق جمهور الفقهاء على ذلك عملا بقول الله عز وجل " لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وتمسوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين " .

ثالثا : استحباب المتعة في كل مطلقة ماعدا المطلقة قبل الدخول التي فرض لها المهر في العقد لا اختصاصها بنصف المفروض في قوله تعالى " وان تطلقتموهن من قبل أن تمسوهن الآية وذلك عملا بمجموع الأدلة الدالة على المتعة . فان الأعمال خير من الأهمال .

هذا ؛ وما ذكرناه هو حكم الفرقة الحاصلة بالطلاق من حيث وجوب

المتعة وعدم وجوبها عند الفقهاء .

أما إذا كانت الفرقة بالموت فلا متعة للزوجة باجماع الفقهاء لأن النص لم يتناولها . وانما يتناول المطلقات . ولأن هذه الزوجة قد أخذت العوض المسمى لها في عقد النكاح فلم يجب لها بالموت سوى ما ذكر كما في سائر المواضع .

وإذا كانت الفرقة بخير الموت :

مذهب الحنفية :

أما الحنفية فيلحقون بفرقة الطلاق في إيجاب المتعة كل الفرق التي تكون بسبب من جهة الزوج كرده عن الإسلام والعيان بالله أو أبائه الدخول فيه إذا أسلمت زوجته أو بسبب عيب فيه . وكان ذلك قبل الدخول والخطوة الصحيحة ما عدا الفرقة بخيار البلوغ . فانه لا يجب فيها شيء . قال الامام الكاساني " ان كل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول والخطوة في زواج لا تسمية فيه للمهر توجب المتعة لأن هذه الفرقة توجب نصف المهر في زواج فيه تسمية . والمتعة عوض عنه .

أما إذا كانت الفرقة من جهة الزوجة فلا يجب لها شيء متى كانت

الفرقة قبل الدخول والخطوة الصحيحة . هذا ما ذهب اليه الحنفية ( ١ ) .

---

( ١ ) بدائع الصنائع ٤٨٥/٣ وما بعدها .

حاشية ابن عابدين ٤٦٢/٢ و ٤٦٣ .

أحكام الاحوال الشخصية د / محمد يوسف موسى ٢٠٤ .

مذهب المالكية :

تقدم معنا في مذهبهم أن المتعة مندوبة في كل طلاق لا ترد فيه  
الزوجة للزوج شيء . وأنه لا متعة للمختلعة والمبارئة والملاعنة قبل البناء  
وبعده لأنها هي المختارة للطلاق .

كذلك لا متعة في فسخ النكاح بعد صحته قال الإمام ابن القاسم  
وأصل ذلك قوله تعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف " فكان هذا مختصا بالطلاق  
دون الفسخ ، ( ١ )

ومذهب الظاهرية والزيدية يتفق تماما مع مذهب المالكية فيما ذكر ، ( ٢ )

مذهب الشافعية ومن وافقهم :

فيرون أن الفرقة الحاصلة بخير طلاق كفرقة الموت فإنها لا توجب  
للزوجة المتعة . لأن النكاح قد تم بالموت وبلغ نهايته . وأما إن كانت  
الفرقة بسبب من الزوج أو بسبب من جهة الزوجة فقد مضى الحكم في ذلك .  
هنا . ومضى أيضا في حكم تشطير المهر بفرقة الطلاق وما يلحق بذلك من  
الفرق . هذا وقد وافق الحنابلة الشافعية فيما ذهبوا إليه ( ٣ ) .

الترجيح :

وبعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في الفرقة التي تلحق بفرقة الطلاق

---

( ١ ) القرطبي : ٢ / ٢٠١ وما بعدها . وحاشية الدسوقي ٢ / ٣٢٠ وما بعدها

الباجي على الموطأ ٤ / ٨٨ .

( ٢ ) المحلى لابن حزم ١٠ / ٤٤٥ ، البحر الزخار ٣ / ١٢٦ .

( ٣ ) المذهب ٢ / ٦٣ ، المغنى لابن قدامة ٨ / ٥٠ ، ٥١ .

وتستحق الزوجة فيها المتعة . اما وجوبا أو ندبا . أرى الحاق فرقة الفسخ بفرقة الطلاق خلافا للمالكية ومن وافقهم كالظاهرية والزيدية : لأن الزوجة بالمقد عليها قد حصل لها الابتداء . وبالفرقة حصل لها قلة الرغبة فيها ولا يحاش أيا كان نوع الفرقة فرقة فسخ أو طلاق بشرط أن لا تكون الفرقة منها أو بسببها وهذا ما ذهب اليه الجمهور وهو الراجح في نظري . والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

#### مقدار المتعة :

واليك آراء الفقهاء فيها :

#### مذهب الحنفية :

يرى الحنفية أن مقدار المتعة الواجبة هي كسوة كاطة مما تلبسه المرأة عند الخروج من المنزل حسب المتعارف عند الناس ولها حد أدنى لا ينبغي الإخلال به وهو قميص يستر بدنها كله وخمار تغطي به المرأة رأسها وازار تشتعل به المرأة حين تريد الخروج من بيتها ويسمى ملأة . لأن ذلك أدنى ما تكسى به المرأة وتستتر حين تريد الخروج . ثلاثة أثواب . وليس هناك حد لأكثرها . إذا أعطى الزوج ذلك للزوجة باختياره ورضاه ، والا فلا يجب عليه ما يزيد على نصف مهر المثل لأن المتعة في الطلاق قبل الدخول إذا لم تكن هناك تسمية صحيحة للمصداق . تعتبر بدلا عن نصف مهر المثل فلا يجوز أن تزيد عليه .

والمتعة ليست خاصة بالكسوة من الثياب فقط بل بها وبغيرها مما يقوم مقام الكسوة كقيمتها من النقود وغيرها . فإذا أراد الزوج المطلق أن يدفع



بدل الكسوة قيمتها نقودا كان له ذلك وتجبر المرأة على قبول القيمة . لكن يجب أن لا تقل القيمة عن خمسة دراهم لأنها اقل نصف الواجب شرعا ففى المهر عند الحنفية . والمتعة قائمة مقام النصف .

ثم ان فقهاء الحنفية اختلفوا فيما بينهم فيما يراعى حاله عند تقدير المتعة : الى ثلاثة أقوال :

#### القول الأول :

للامام أبى يوسف فانه قال يراعى فى ذلك حال الزوج فقط . فان كان غنيا وجب عليه متعة الاغنياء . وان كان فقيرا وجب عليه متعة الفقراء . وذلك لقول الله تعالى " وممحصوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف " . فانه صريح فى أن تقدير المتعة انما تكون بحسب حال الزوج من اليسر والعسر . ولأن الزوج هو الذى سى كلف بالمتعة فاذا كان فقيرا والزوجة غنية والزمناه أن يكسوها بما يليق بمثلها فقد كلفناه بما لا يطيق ولا يكلف الله نفسا الا وسعها .

#### القول الثانى :

للشيخ الكرخى ( ١ ) وهو أن المراعى فى المتعة حال الزوجة فقط وذلك لأن المتعة قائمة مقام مهر المثل . والمراعى فى تقديره حال الزوجية

---

( ١ ) الكرخى : هو الامام أبوالحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم من كبار علماء الحنفية انتهت اليه رئاسة أصحاب أبى حنيفة . وكان كثير الصوم والصلاة صبرا على الفقر والحاجة . ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفى سنة ٣٤٠ هـ . انظر الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ج ١ ص ٣٣٧ .

فكذلك ما قام مقامه . ولأن الله تعالى قال في الآية التي أوجبت المتعة  
" متاعا بالمعروف " وليس من المعروف أن تعطى الفنية كسوة لا تليق بمثلها .

### القول الثالث :

وهو للإمام الخصاص ( ١ ) وهو أنه يراعى حال الزوجين معا . فان  
كانا موسرين قدر لهما أعلى أنواع الثياب . وان كانا فقيرين قدر لهما أقل  
أنواع الثياب . وان كان أحدهما موسرا والآخر معسرا قدر لهما الوسط  
من الثياب . لأن المتعة لو قدرت بحال الزوج فقط لزم من ذلك التسوية  
بين الفنية والفقيرة وهو غير معروف بين الناس بل منكر عندهم . ولو اعتبرت  
بحال الزوجة فقط لكان في ذلك ضرر بالزوج . اذا كان فقيرا . والزوجة  
غنية والله تعالى قد علق الحكم في تقدير المتعة بأمرين :

الأمر الأول : حال الزوج من اليسر والعسر فقال سبحانه وتعالى :  
" على الموسع قدره وعلى المقتر قدره " .

الأمر الثاني : أن يكون ذلك بالمعروف فقال تعالى " متاعا بالمعروف "  
فوجب ملاحظة هذين المعنيين عند تقدير المتعة . ( ٢ )

- 
- ( ١ ) الخصاص : هو الامام أبوبكر احمد بن عمر الشيباني . وقيل احمد بن عمير  
ابن مهير كان عالما حاسبا عارفا بذهب أصحابه وهو من كبار علماء  
الاحناف وكان مقدما عند الخليفة المهتدي بالله . توفي ببغداد سنة  
٢٦١ هـ . انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ج ١ ص ٨٧ و ٨٩ .
- ( ٢ ) حاشية ابن عابدين ٢ / ٤٦٢ .  
البدائع للكاظمي ٣ / ٤٨٧ .  
الاحوال الشخصية د / عبد العزيز عامر ١٤٦ .  
أحكام الاحوال الشخصية د / محمد يوسف موسى ٢٠٤ و ٢٠٥ .

وفى نظرى أن ما ذهب إليه الامام أبو يوسف هو الرأى الجدير  
بالقبول لما ذكره فى تعليقه .

### مذهب المالكية :

أما المالكية فيرون أنه ليس للمتعة حد معروف فى قليلها ولا فى  
كثيرها فيمتنع كل زوج بقدره هذا بخادم وهذا بأثواب وهذا بثوب وهذا  
مقتضى القرآن الكريم فان الله سبحانه وتعالى لم يقدرها ولا حد لها وانما  
قال " على الموسع قدره وعلى المقتر قدره " وقد ذكر الشعلبى حديثا قال  
نزلت " قوله تعالى : لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا  
لهن فريضة . . . الآية " فى رجل من الانصار تزوج امرأة من بنى حنيفة  
ولم يسم لها مهرا ثم طلقها قبل أن يمسه فنزلت الآية فقال له النبى صلى  
الله عليه وسلم متعها ولو بقلنسوتك . ولو كان للمتعة حد أدنى أو أبقى لبينه  
النبى صلى الله عليه وسلم . لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

وروى الدارقطنى عن سويد بن غفلة : قال : كانت عائشة الخثعمية  
عند الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما . فلما أصيب على ويوع  
الحسن بالخلافة قالت لتهنك الخلافة يا أمير المؤمنين فقال يقتل على  
وتظهرين الشماتة ان هبى فأنت طالق ثلاثا قال فطفعت بساجمها ( ١ ) وقعدت  
حتى انقضت عدتها . فبعث لها بمشرة آلاف درهم متعة وبقية ما بقى لها من  
مهرها فقالت متاع قليل من حبيب مفارق . ( ٢ )

---

( ١ ) الطيلسان الاخضر أو الاسود . وجمعه سيجان بوزن تيجان .

( ٢ ) القرطبى ٢٠١ / ٣ وما بعدها .

مذهب الشافعية :

أما الشافعية فيرون في تقدير المتعة المستحبة أنها لا تنقص عن ثلاثين درهما . أو ما قيمته ذلك وهذا أدنى المستحب عندهم وأعلىه خادم وأوسطه ثوب .

واستدلوا لذلك بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال يستحب أن يمتصها بخادم . فإن لم يفعل فبثياب . وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال يمتصها بثلاثين درهما . وروى عنه أيضا أنه قال يمتصها بجارية . ويسن أن لا تبلغ نصف مهر المثل . فإن بلغت أوجاوزته جاز لا طلاق الآية .

أما إذا كانت المتعة واجبة فإن تراضيا على شيء فذاك حتى ولو كان أكثر من مهر المثل .

وان تنازعا قدرها القاضي بحسب اجتهاده وبحسب ما يليق به الحال معتبرا حالهما من يسار الزوج واعساره ونسبها وصفاتها لقوله تعالى " ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره " ولقوله تعالى " وللمطلقات متاع بالمعروف " ففيه إشارة الى اعتبار حالهما .

وقيل المعتبر حال الزوج فقط لظاهر الآية كالنفقة .

وقيل يعتبر بحال الزوجة فقط لأنها كالبدل عن المهر وهو معتبر بها وحدها .

وقيل : لا تقدر المتعة بشيء بل الواجب أقل متمول تراضيا عليه كالسهر ( ١ )

---

( ١ ) المذهب ٢ / ٦٣ .

مفني المحتاج للخطيب الشرييني ٣ / ٢٤٢ .

مذهب الحنابلة :

أما الحنابلة فالمتعة عندهم معتبر فيها حال الزوج من يسار واعمار  
لقوله تعالى " على الموسع قدره وعلى المقتر قدره " فنص الآية يدل على أنها  
معتبرة بحال الزوج وانها تختلف . ولو أجزأ ما يقع عليه الاسم سقط الاختلاف  
ولو اعتبر بحال الزوجة لما كان هناك على الموسع قدره وعلى المقتر قدره .

وفي تقدير المتعة روايتان عند الحنابلة :

الاولى : ان أعلاها خادم ان كان الزوج موسرا وان كان فقيرا متعها  
بكسوتها درعا وخمارا وثوبا تصلى فيه .  
لأن ابن عباس رضي الله عنه قال أعطى المتعة خادم ثم دون ذلك  
النفقة ثم دون ذلك الكسوة وقد رت بكسوة تجوز لها الصلاة فيها لأن الكسوة  
الواجبة بمطلق الشرع تتقدر بذلك كالكسوة في الكفارة والستر في الصلاة وهذا  
فيما اذا وقع التشاح في مقدارها .

فان سمح لها بزيادة على الخادم أو رضيت بأقل من الكسوة جاز لأن  
الحق لهما لا يخرج عنهما وهو مما يجوز بذله فجاز ما اتفق عليه كالصداق .

والرواية الثانية : يرجع في تقديرها الى الحاكم لأنه أمر لم يرد الشرع  
بتقديره وهو مما يحتاج الى الاجتهاد فيجب الرجوع فيه الى الحاكم  
كسائر المجتهدين .

وذكر القاضي في المجرد رواية ثالثة :

وهي أن المتعة مقدرة بما يصادف نصف مهر المثل لأنها بدل عنه فيجب أن تقدر  
به . وهذه الرواية ضعيفة لوجهين :

أحدهما : أن نص الكتاب يقتضى تقديرها بحال الزوج وتقديرها  
بنصف مهر المثل يوجب اعتبارها بحال المرأة لأن مهرها معتبر  
بها لا بزوجها .

ثانيهما : أنا لو قد رناها بنصف المهر لكانت المتعة نصف مهر المثل  
أن ليس المهر معينا في شيء ولا المتعة . ( ١ )

### الترجيح :

بعد عرض آراء الفقهاء وأدلتهم في مقدار المتعة يظهر لى أن الآية  
الواردة في المتعة مطلقة وليس فيها تحديد للمتعة بمقدار معين ، وأنها تدل  
بظاهرها على أن المعتبر فيها هو حال الزوج لقوله " على الموسع قدره  
وعلى المقتر قدره " .  
وأما آية " وللمطلقات متاع بالمعروف " فليس فيها ما يدل على أن المعتبر  
حال الزوجة بل أنها تدل على إثبات المتعة للمطلقة بالمعروف . ومن  
المعروف اعتبار حال الزوج من اليسار والاعسار عملا بأية " على الموسع قدره "  
الآية وحتى لا يقع على الزوج الضرر فيما لو كان فقيرا والمرأة غنية واعتبر حالها  
أو حالهما معا .

كما أن الآثار الواردة في المتعة ليس فيها أيضا ما يدل على تحديد  
بمقدار معين من حيث القلة والكثرة . فقد ذكر الشعلبي فيمن طلق زوجته قبل أن  
يمسها ولم يفرض لها شيئا والذي نزل في حقه قوله تعالى " لا جناح عليكم  
أن تطلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ومتعهن على الموسع قدره

---

( ١ ) المصنف للإمام ابن قدامة : ٥٢ / ٨ و ٥٣ .

وعلى المقتر قد ره الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له متعها ولو  
بقلنسوتك . ولو كان لها حد لبينه عليه الصلاة والسلام حيث لا يجوز تأخير  
البيان عن وقت الحاجة .

وقد متع الحسن بن علي رضي الله عنهما زوجته الخثعمية بمشرة آلاف كما روى  
الدارقطني . وروى عن ابن عباس يستحب أن يمتعها بخادم فان لم يفعل  
فثيب .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما يمتعها بثلاثين درهما وقال في رواية يمتعها  
بجارية .

والراجع عدم التحديد للمتعة . وأن المعتبر فيها ما ينطلق عليه

اسم المتعة لفظة : من التمتع والمتاع بحسب المتعارف بين الناس .  
وليس لها حد أعلى . هذا اذا كان فرض المتعة باختيار الطرفين بدون  
نمىزاع بينهما . فان حصل بينهما نزاع فالأمر متروك للحاكم يقدره  
باجتهاده .

## الباب الرابع

### فى

ولاية قبض المهر وضمانه والا اختلاف فيه

---

### وفيه فصول

---

الفصل الاول : فى ولاية قبضه والتصرف فيه .

" الثانى : فى ضمان المهر .

" الثالث : فى الاختلاف فيه .

الخاتمة نسأل الله حسنها فى نتيجة البحث .

---



## الفصل الاول

فسي ولاية قبض المهر والتصرف فيه

وفيه بحثان : الاول : من له ولاية قبض المهر ؟

الثاني : من له حق التصرف فيه ؟

### البحث الاول :

المهر بعد وجوبه يصير ملكا للزوجة . والزوجة اما أن تكون صغيرة  
واما أن تكون بالغة رشيدة ( ١ ) . أو أن تكون بالغة ولكن هافى حكم الصغيرة  
وهي المجنونة والمعتوهة وغيرهما ممن ليست برشيدة . ولما كان ملك الزوجة  
للمهر ملكا خالصا والولاية عليه ولاية مالية تثبت لمن له حق الولاية على المال  
فانه يزاعى ان كانت الزوجة صغيرة او كانت كبيرة في حكم الصغيرة محجورا  
عليها حجرا ماليا فليس للزوج أن يقبضها مهرها وانما تكون ولاية قبض المهر  
لمن له الولاية على مالها ولو كان ولي المال الذي له ولاية قبض المهر غير ولي  
النكاح حيث ان ولي النكاح يكون من العصبة وسائر الاقارب ، أما ولي المال  
فهو واحد من ستة عند الاحناف الأب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضى  
ثم وصيه . ( ٢ )

ومن هذا يتضح لنا أن كلا من الأب والجد تكون له الولاية على النفس  
والمال فله ولاية النكاح وولاية قبض المهر وأن غيرهما من الاقارب له الولاية

---

( ١ ) الرشيد : هو من بلغ مصلحا لدينه وماله من ذكر وأنثى .

( ٢ ) احكام الاحوال الشخصية د / محمد يوسف موسى ١٨٩ ،

الاحوال الشخصية د / عبد المزيذ عامر ١٥٣ .

على النفس وليس له الولاية على المال الا اذا كان وصيا من قبل من له حق  
الايماء كالآب والجد . وعلى هذا قد يكون ولي النكاح غير ولي المال .  
كما اذا كان ليتيمة عم ولها وصى على مالها فالعم له ولاية التزويج لها  
لما له من الولاية على النفس ويكون لهذا الوصى ولاية قبض المهر لماله من  
الولاية على مالها فكل واحد منهما يتولى ما هو من اختصاصه .  
وقد وافق الزيدية الاحناف في اعتبار الاولياء على المال .

#### مذهب المالكية والحنابلة :

ان الولاية على الصغير تثبت للآب ثم وصيه ثم القاضى ثم وصى القاضى .

#### مذهب الشافعية :

الولاية على الصغير فى ماله تكون للآب ثم الجد ثم لوصى الآب ثم

لوصى الجد ثم القاضى ثم لمن يعينه القاضى .

هذا : واذا قبض ولي المال المهر كان القبض معتبرا فقبراً منه ذمة

الزوج ولا يكون للزوجة حق المطالبة للزوج بعد البلوغ أو رفع الحجر عنها  
لأن الزوج سلمه لمن له حق استلامه شرعا فوجب أن تخلو ذمته منه . ومن خلت  
ذمته منه لا تشغل به ثانية . ولو سلم الزوج مهر الزوجة الى من ليست له ولاية  
المال عليها لم تبرأ ذمته منه لأنه قصر حيث سلمه الى من ليس له حق استلامه  
شرعا . وعلى هذا يكون للزوجة متى بلسفت أو رفع عنها الحجر أن تطالب به  
كما يكون لها أن تطالب من أخذه من زوجها فان أخذته ممن استلمه من الزوج  
فالأمر ظاهر وان أخذته من زوجها كان له أن يرجع على من تسلمه منه .

وان كانت الزوجة رشيدة غير محجور عليها فلها وحدها حق المطالبة به وحسب

قبض المهر ولها أن تقبضه بنفسها وإن توكل في قبضه من تريد من أهلها أو من غيرهم . وعلى هذا لا يكون لأحد من أوليائها كائنا من كان أن يقبض مهرها إلا بتوكيل منها ، فإن كانت ثيبا وجب أن يكون التوكيل بصريح لفظها ، وإن كانت بكرا لم يجب أن يكون التوكيل بصريح لفظها إذا كان أباً أو جداً يكفي أن تسكت فلا تنهى عن قبضه إياه وذلك لأن الحادة جرت بأن ولي البكر يقبض مهرها ويقوم بتجهيزها ، وكثيرا ما يضيف إليه من ماله . وإن الثيب تتولى تدبير شؤنها بنفسها . ولأن الحياء في البكر أكثر منه فسوى الثيب وخصوصا في مسائل النكاح . ولأننا قد اعتبرنا سكوت البكر رضا ملها في أصل النكاح والتصريح من الثيب لحديث البكر تستأمر وإنها صامتة والأيام تعرب عما في نفسها فهنا أولى .

ويترتب على ذلك أن الزوج لو أقبض مهر زوجته البالغة الرشيدة إلى وليها من غير توكيل صريح منها للولي إن كانت ثيبا ومع النهي عن إقباضه إن كانت بكرا لم تهرأ نمة منه . وإن أقبض الزوج مهر الزوجة البالغة الكبيرة الرشيدة لها أو لوليها مع توكيل صريح أو مع السكوت إن كانت بكرا برأت نمة الزوج منه ولم يعد لها الحق في مطالبة به . هذا ما يقرره الأحناف فسوى مذاهبهم .

هذا : وينبغي أن نلاحظ أن الوكيل بالنكاح لا يملك قبض المهر لأنه سفير محض وممير فقط ، فليس له أن ينفذ أى حكم من الأحكام الناشئة عن العقد . والمهر حكم من أحكامه . ( ١ )

---

( ١ ) فتح القدير : ٣٩٧ ، ٤٧٢ : الأحوال الشخصية لأبى زهرة ٢٤٠ و

مذهب الشافعية والمطالعة :

ان قبض المهر يكون للمرأة ان كانت رشيدة أو الى ولي المال ان لم تكن رشيدة . فان كانت رشيدة فلها قبضه أو توكل من طرفها من يقبضه . وليس للأب أو الجد قبضه الا باذنها . ولا يكفي سكوت البكر الرشيدة فسي قبض الولي عنها للمهر بل لابد من الاذن الصريح . فان سلم الزوج المهر الى أبيها أو غيره فلا يبرأ منه بكرة كانت أم ثيبا الا باذن منها ( ١ ) .

مذهب المالكية :

أما المالكية فيرون أن الذي له حق ولاية قبض المهر من له ولاية الا جبار وهو الأب ووصي الأب في ابنته البكر ولو عانسا والثيب الصغيرة . ووصي المال وثبت للأب ثم وصيه ثم القاضي ثم وصي القاضي . فإذا لم يكن للمرأة مجبر ولا وصي مال وكانت رشيدة فيثبت لها ولاية قبض المهر ( ٢ ) .

---

( ١ ) المغنى لابن قدامة ٥ / ٧٣٥ ،

المهذب للشيرازي ٢ / ٥٨ ،

الانوار لاعمال الابرار ٢ / ٩٠ .

( ٢ ) الخرشى على خليل ٣ / ٢٩٢ ، حاشية الدسوقي ٢ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

الزرقاني ٤ / ٤٠ .

## المبحث الثاني

من له حق التصرف في المهر ؟

لما كان المهر يصير بمجرد العقد حقا خالصا للزوجة سواء أكانت بكرا أم ثيبا . وسواء أكانت هناك تسمية عند العقد أم لم تكن ثمة تسمية . لأن العقد سبب وجوب المهر فينشأ الوجوب عقب العقد بلا فصل ، فعلى هذا الملكية لا تتوقف على القبض الا اذا كان المهر مطلقا مما لا يتعين بالتعين ولم يقبض فيكون دينا في الذمة واجب الأداء في ميقاته . وان كان مما يتعين بالتعيين ثبتت فيه الملكية من غير توسط ذمة فانه يترتب على ملكية الزوجة للمهر أنه يجوز لها أن تتصرف فيه بكافة التصرفات الشرعية الجائزة من بيع وهبة واجارة واعارة وغيرها من سائر التصرفات كما هو الشأن في تصرف كل مالك في ملكه بدون أن يكون لزوجهها ولا لأبيها حق الاعتراض عليها . غير أنه ان كان التصرف من قبيل التبرع فيجب أن يراعى فيه الشروط المعتبرة في التبرعات ، كما يراعى في كل تصرف الشروط المعتبرة فيه شرعا .

هذا ان كانت بالغة رشيدة . وان كانت غير رشيدة بأن كان محجورا عليها لصغر أو سفه أو عته أو جنون ونحو ذلك فلا تملك التصرف في المهر كغيره من سائر أموالها . والقول بثبوت التصرف في المهر على ما ذكرناه بناء على تملكه لها بمجرد العقد عليها هو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء : من الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية <sup>(١)</sup> والشيعة الزيدية .

(١) المذهب ج ٢ / ٥٨ ، فتح القدير ج ٢ ص ٤٧٢ ، كشاف القناع ج ٥

ص ١٥٦ ، المحلى لابن حزم ج ٩ ص ٥١١ ، البحر الزخار

ج ٣ ص ١٠٢ .

### مذهب المالكية :

خالف المالكية الجمهور في ملكية المرأة للمهر .

فعندهم ثلاثة أقوال في ذلك : وهي :

#### القول الأول :

أنها تطلق بالحق نصف ويتكفل بالدخول أو ما يقوم مقامه أو الموت وعليه فيكون تصرفها في حدود النصف قبل تأكد كل المهر .

#### القول الثاني :

" أنها لا تطلق شيئاً من المهر بالعقد وإنما يتقرر أصل المهر بالدخول أو ما يقوم مقامه . أو الموت وعليه فلا يثبت لها أي تصرف في المهر قبل تأكده بأحد مؤكدااته . وقد مر ذكر المؤكداات وأحكامها .

#### القول الثالث :

" أنها تطلق كل المهر بالعقد وعليه فلها كافة التصرفات قبل تأكيد المهر كما هو الحال عند جمهور الفقهاء . أما بعد تأكيد المهر بأحد مؤكدااته فلها كافة التصرفات على كل الأقوال الثلاثة لأنه أصبح ملكاً لها تتصرف فيه كيف شاءت والرأي الراجح والمشهور عندهم هو الأول . ( ١ )

وقد تقدم معنا هذا الموضوع في طيعة الزوجة للمهر .

---

( ١ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣١٨ .

الخرشي مع حاشية الحدوي ٢٧٩/٣ و ٢٨٠ .

الترجيح :

والرأى الذى نختاره هو ما ذهب اليه الجمهور وهو صحة  
تصرف الزوجة فى مهرها اذا كانت بالغة عاقلة رشيدة شأنها  
فى ذلك شأن جميع تصرفاتها فى أموالها بلا فرق بناء على  
ملكيتها للمهر بالحقد .  
والله أعلم بالصواب .

## الفصل الثاني

في ضمان المهر

---



## المبحث الأول توثيق المهر بالرهـن أو الكفـالة

قد تقدم لنا أن المرأة تطك المهر بمجرد العقد الصحيح ، وأن ملكها اياه يتم بالقبض ، فإذا قبضت كل مهرها عند انشاء العقد استوفت حقها وبراءة ذمة الزوج ، وإذا لم تقبضه بقي دين في ذمة الزوج . وكذلك إذا قبضت بعضه فما بقي مما لم تقبضه يكون ديناً في ذمة الزوج أيضاً . هذا إذا كان المهر من الاموال التي تثبت في الذمة كالنقود والمكيلات والموزونات وغيرها مما يكون مقدراً معلوماً .

ولكن هل يجوز أن يتوثق دين المهر بالرهـن والكفالة كغيره من باقى الديون الثابتة في الذمة ؟ .

نعم المقرر عند العلماء أن للزوجة إذا كانت كاملة الأهلية ولوليها إذا كانت فاقدة الأهلية أو ناقصتها أن تأخذ رهناً للاستيثاق من حصولها على حقها حتى تستوفي منه مهرها عند امتناعه عن دفع المهر لها وتعذر الاستيفاء ، وتكون هي أحق بالرهـن من غيرها حتى تستوفي منه مهرها . ويجرى على هذا الرهن الاحكام المقررة فيه . وإذا كان يجوز اخذ الرهن للاستيثاق من الوفاء بالمهر فكذلك يجوز أن يضمن المهر ضامن سواء أكان أجنبياً عن الزوجين أو ولياً لهما أو لأحدهما ويسمى كفيلاً ( ١ ) ومتى أخذ كفيلاً بالمهر فتطبق عليه أحكام الكفالة ، ومن ثم فيشترط لصحة

---

( ١ ) الكفالة هي التزام ما في ذمة الغير من المال ا هـ الجلال المحلى

الكفالة بالمهر قبول الزوجة لها في مجلس الايجاب أو قبول وليها ان لم تكن أهلا للقبول بأن كانت صغيرة أو في حكمها . وتقوم عبارته مقام الايجاب والقبول معا فهو موجب بنفسه وقابل بولايته على الصغير .

ومتى تمت الكفالة بالمهر سواء أكان المهر المسمى أو مهر المثل فيكون للزوجة أو وليها الخيار في مطالبة الزوج بأداء المهر أو مطالبة الكفيل ، فان أداه الزوج برأت منه لأنه دفع المهر الواجب لها عليه وان أداه الكفيل رجع به على الزوج المكفول عنه . هذا اذا كانت الكفالة بأمره وان نه والا فلا يرجع عليه بشيء لكون الكفيل في هذه الحالة مظهرًا ابتدائيًا وانتهاء فلا يكون له أخذ شيء جبراً عنه ، فإذا مات الكفيل قبل الأداء كان لها حق المطالبة في تركته بمقدار مهرها ثم يرجع الورثة بذلك على الزوج .

ويستوى فيما تقدم من الاحكام أن يكون الكفيل أجنبياً عن الزوج أو من أقارب الزوج كأبيه وأخيه وغيرهما لأن كلا منهما بمنزلة الأجنبي متى كان الزوج هو صاحب الولاية على نفسه بأن كان عاقلاً رشيداً .

أما اذا كان الزوج صغيراً أو من في حكمه وادى الأب المهر للزوجة الصغير . فان اكان من مال الابن فالأمر ظاهر وهذا الأداء عن الصغير ومن في حكمه ( ١ ) من ماله لأن الأب له الولاية على ماله . وان أداه من مال نفسه فليس له الرجوع عليه بشيء الا اذا أشهد عند الكفالة أو عند الأداء أنه يفعل ذلك ليرجع بما يؤديه على الزوج فان لم يشهد عند الكفالة أو الأداء فليس له الرجوع وذلك لجريان المادة والمعرف بأن الآباء يتحطون مهراً أبنائهم

---

( ١ ) كالمجنون والممتوه والسفيه .

الصغار ومن في حكمهم . فكان ذلك قرينة على أن الأب متبرع لأن المتعارف عرفا كالثابت نصا . لكن في حالة الاشهاد عند الكفالة أو عند الاداء كان ذلك تصريحاً منه بأنه أدى ليرجع في مال الصغير ومن في حكمه . والصرف الصريح أقوى من الدلالة . ولا فرق في هذا بين أن يكون الابن له مال أو ليس له مال خلافا لما ذهب اليه الكمال بن الهمام من الحنفية فهو يرى أن الصرف غير مطرد في ذلك إذا كان الابن غنيا وخصوصا إذا كان الأب مع ذلك فقيرا . وهينئذ يكون لأب الرجوع عليه بما يؤده عنه وإن لم يشهد على الرجوع (١) .

وإذا كان الكفيل بالمهر عن الصغير ومن في حكمه غير الأب فيكون له الرجوع بما أدى مطلقا أشهد على ذلك أو لم يشهد لأن المادة لم تطرد في غير الأب بأن يتبرع بالمهر .

وإذا مات الكفيل قبل أن يؤدى المهر عن الصغير ومن في حكمه ، فللزوجة أن تطالب بمهرها في تركته ثم يكون للورثة الرجوع بذلك في مال الزوج .

والكفالة عقد من عقود التبرعات لأنها عبارة عن أن يلتزم الكفيل بدين على غيره على معنى أن يكون لصاحب الدين الحق في مطالبة ذلك الكفيل كما يطالب المدين الأصل . وتعتبر تبرعا للزوجة لأن النكاح لها وتعتبر كذلك تبرعا للزوج لأن الكفيل مدد ديننا كان واجبا عليه دون سواه .

ولحقود التبرعات أحكام يجب تطبيقها على الضمان بالمهر وحاصلها

---

(١) فتح القديري ج ٢ ص ٤٧٢ ، حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٠ .

الاحوال الشخصية لأبي زهرة ٢٥٠ .

اما أن يكون الكفيل حال كفالته بالمهر صحيحا .

واما أن يكون مريضا . وطى كل :

اما أن يكون المكفول أو المكفول له وارثا للكفيل أو أجنبيا عنهما .

فان كان الكفيل وقت الكفالة صحيحا نفذ كفالته مطلقا سواء أكان فى مال الكفيل

سعة لما تكفل به أم لا . وسواء أكان المكفول له وهو الزوجة أو المكفول عنه

وهو الزوج من أقربائه الذين يرثونه أم لا .

وسواء أكان المكفول به أقل من ثلث مال الكفيل أم أكثر منه أم مساويا له ،

مادام المتبرع بالكفالة كامل الأهلية بالبلوغ والعقل وعدم الحجر عليه : وان

كانت الكفالة فى حالة المرض فان لم يكن مرض موت فحكمه حكم الكفالة فى حال

الصحة . وان كان الموصى مرض موت فانها تأخذ حكم الوصية لأنها ضرب من

التبرع وتبرع المريض مرض الموت له حكم الوصية .

فان اكان كل من الزوجين أجنبيا عن الكفيل أو قريبا له غير وارث فالكفالة بالمهر

تنفذ فى حدود ثلث مال الكفيل اذ اكان المهر مساويا لثلث مال الكفيل أو

أقل منه . ففي هذه الحالة تنفذ الكفالة دون توقف على اجازة أحد من

الورثة . وانما زادت الكفالة عن حدود الثلث فنفاذها متوقف على

اجازة الورثة لأن الورثة قد تملك حقهم بثلث المال . وانما كان أحد الزوجين

أو كلاهما وارثا للكفيل فلا تنفذ الكفالة فى الثلث الا باجازة باقى الورثة

الا باجازة الورثة

لأن الوصية للوارث غير جائزة فكذلك التبرع فى مرض الموت . ( ١ )

x

---

( ١ ) الاحوال الشخصية للشيخ أبى زهرة ٢٤٩ .

الشريعة الاسلامية للذهبي ١٧٨ وما يمد بها .

### المبحث الثاني

ضمان الأب ابنه الصغير ومن في حكمه إذا كان معسرا

اتفق الفقهاء على أن الأب إذا زوج ابنه الموسر فلن المصداق يكون من مال الابن إلا أن يصرح الأب بتعطيه للمصداق عن الابن ويعتبر قسسي هذه الحالة متبرعا وتطبق عليه أحكام التبرع في حال الصحة والمرض . وقد سبق بيان ذلك في الكفالة .

أما إذا كان الابن القاصر معسرا وزوجه أبوه بحاله من الولاية عليه . فذهب الحنفية : إلى أن المهر ليس بواجب على الأب لا بالأصالة ولا بالكفالة . أما عدم وجوبه بالأصالة فلأن المهر حكم من أحكام النكاح يثبت على الزوج لزوجته وليس الأب هو الزوج حتى يجب عليه ذلك . وأما عدم وجوبه بالكفالة فلم يرد ما يدل على أنه كفل المهر أو ضمن أدائه

مذهب المالكية :

في زواج الابن المعسر يزوجه أبوه الموسر يكون الأب هو المطالب بالمهر إذا صرح بأن المهر عليه أو سكت لأن الحق يقتضي تعلق الموضع بذمة الماقد

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ج ٢ ص ٤٩١ .

فتح القدير ج ٢ ص ٤٧٢ .

الأحوال الشخصية لابن زهرة ٢٥١ .

دون ذمة المحقود له كابتياعه له نفقة أو كسوة . فان صح بأن الصداق على الابن فلا يكون الأب مطالباً به وان كان الابن والأب معسرين وزوج الأب الابن فالنذوب عند هم أن الحكم كما تقدم من مطالبة الأب بالصداق لأنه هو المتولى للمقد عليه والانفاق عنه فيجب أن يكون ما يعقد عليه بذمة مع الابنهم الا اذا صرح بأن الصداق على الابن فلا يطالب به الأب ( ١ ) .  
وانا أدى الأب المهر فليس له الرجوع على الابن اذا أيسر لأن ذلك يكون بمنزلة ما ينفقه عليه . ولو مات الأب قبل أداء المهر فيكون ديناً على الأب يؤخذ من تركته ولا يؤثر ذلك على نصيب الابن في التركة وهذا يدل على أن الابن يقوم بمباشرة العقد بالأصل . أو ما يشبهها لا بالنية المجردة عمن الابن . ( ٢ )

#### مذهب الشافعية :

فيما اذا تزوج الأب ابنه الصغير وكان الابن معسراً . أن المهر يجب على الأب لأنه لما زوجه مع العلم بوجود المهر واعسار الابن كان ذلك رضا بالتزامه . وهذا في القديم .  
وأما في الجديد : فان الأب ليس عليه شيء بل يجب المهر على الابن وهو الصحيح لأن البضع له فكان المهر عليه ( ٣ ) .

---

( ١ )

( ٢ ) الباجي على الوطأ ٢٨٣/٣ وما بعدهما .

( ٣ ) المذهب ٦٢/٢ .

### مذهب الحنابلة :

يرى الحنابلة في هذه المسألة أن المهر يتعلق بذمة الابن ولو كان معسرا لأنه عقد لابن فكان عليه بذله كتمن المبيع .

وفى ضمان الأب للمهر روايتان عن الامام احمد بن حنبل رضى الله عنه

الاولى : أن الأب يضمنه لأنه التزم الموض عنه <sup>فرضه</sup> كما لو نطق بالضمان .

والرواية الثانية : لا يضمنه لأنه عقد معاوضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كتمن مبيعه .

وقال القاضي ( ١ ) أن هذا هو الاصح ( ٢ ) .

### والرأى المختار :

هو ما ذهب اليه امام دار الهجرة مالك بن أنس رضى الله عنه ومن وافقه كالشافعية في قديم مذهبهم والحنابلة في احدى الروايتين عنهم في أن الأب يضمن مهر ابنه الفقير اذا تزوجه . وهذا الرأى يتفق مع عرف الناس الجارى على أن الأب يكون مسؤلا عن مهر ابنه الفقير اذا تولى انشاء العقد . ولولا ضمان الأب بالمهر لابنه لما قبل نكاحه . والمعروف عرفا كالمشروط شرطا .

---

( ١ ) القاضي : هو أبو يعلى الامام محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء

من كبار علماء سادة الحنابلة وهو من الطبقة الخامسة ولد عام ٣٨٠ هـ ، وتوفى عام ٤٥٨ هـ .

انظر الاعلام للزركلى ٣٣١ / ٦ ، طبقات الحنابلة ١٩٣ / ٢ .

( ٢ ) المحقق لابن قدامة ٥٠٢ / ٦ .

### الفصل الثالث

فسي

الاختلاف في المهر

---

وفيه

المباحث الآتية

---

- المبحث الأول : الاختلاف في أصل التسمية .
  - " الثاني : الاختلاف في المقدر المسمى مهرا .
  - " الثالث : الاختلاف في قبض الممجل منه .
  - " الرابع : الاختلاف فيما يعطى للزوجة هل هو هدية أم مهر ؟
  - " الخامس : الاختلاف في مهر السر ومهر العلانية .
-



## المبحث الاول

### (١) الاختلاف فى أصل التسمية

اختلف الفقهاء فيما لو وقع الخلاف فى أصل التسمية .

#### الاحناف :

ذهبوا الى ان هذا الاختلاف اما أن يكون بين الزوجين أو بين أحد هما وورثة الآخر أو بين ورثتهما . فان كان بين الزوجين بأن ادعى أحد هما تسمية المهر تسمية صحيحة وأنكر الآخر حصول هذه التسمية وكان النزاع فى حالة من الحالات التى تستحق فيها المرأة جميع المهر كما اذا كان النزاع فى أثناء قيام الحياة الزوجية أو بعد الفرقة التى تلت الدخول أو ما يقوم مقامه أو موت أحد هما ، وفى هذه الحالة يطالب مدعى التسمية بالبينة فان اقامها فالأمر ظاهر وحكم له بهينته لأنه نور دعواه بالحجة وان عجز عن اقامة البينة وطلب تحليف الزوج المنكر وجهت اليه اليمين وذلك لأننا اعتبرنا الزوج الذى ادعى التسمية مدعيا والنافى لها منكرا ، والقاعدة المقررة ان البينة على من ادعى واليمين على من أنكر فان حلف انه لم تحصل تسمية حكم برفض دعوى المدعى وقضى بمهر المثل لأنه الموجب الأصلى لكل نكاح لم تثبت فيه التسمية الصحيحة للمهر الا أنه يشترط فى القضاء بمهر المثل أيا كان مقداره الا يزيد على ما ادعته الزوجة ان كانت هى المدعية للتسمية لرضاها بذلك القدر الذى سمته .

كما يشترط ألا ينقص مهر المثل عما ادعاه الزوج ان كان هو مدعى التسمية لأنه باقراره قد التزم ما سماه فلا ينقص عنه .

وانا كان الاختلاف بين الزوجين في أصل التسمية وكان النزاع في

حالة لا تستحق فيها الزوجة جميع المهر كما اذا كان بعد الطلاق وقبل

الدخول والخلوة فانه لا يحكم بمهر المثل وانما يحكم بالمتعة لأنها هي التي

تقوم مقام مهر المثل في هذه الحالة عند عدم التسمية .

هذا في حالة المجز عن ثبوت التسمية وامتناع المنكر عن اليمين

سواء أكان المدعى الزوج أو الزوجة فلا يقضى لها بمهر المثل بل تجب

المتعة ، لأن المرأة مطلقة قبل الدخول والخلوة والتسمية لم تثبت ومن كانت

هذه حالتها وجب لها المتعة .

وفي حالة الاثبات يكون الحكم كما تقدم بالنسبة للحالات التي

تستحق فيها كمال المهر من حيث البنية على المدعى واليمين على المنكر

الا أن الواجب لها هنا نصف المسمى فقط ان هي مطلقة قبل الدخول

والخلوة الصحيحة . ( ١ ) .

وما تقدم من الاحكام السابقة بالنسبة للاختلاف بين الزوجين في أصل

التسمية يجب تطبيقه على الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر وان كان

الاختلاف بين ورثة الزوجين فالحكم في هذه الحالة كالحكم في الحالتين

السابقتين من وجوب المسمى عند ثبوته ومهر المثل عند عدم الثبوت هذا عند

الصاحبين .

---

( ١ ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٥٧ .

البدائع ج ٣ ص ٤٨٧ وما بعدها .

فتح القدير ج ٢ ص ٤٧٧ .

أما عند الامام أبي حنيفة فلا يحكم بشيء أن عجز ورثة الزوجة عن إقامة البينة على دعواهم لأن مهر المثل يقدر بمهر أقران الزوجة من عشيرتها وموت الزوجين يدل على موت أقرانها فلا سبيل الى معرفة مهر المثل بخلاف حالة الاثبات فيقضى بالمسمى متى أمكن ثبوته .

وحجة صاحبين في القضاء بمهر المثل عند عجز الورثة عن اثبات المسمى أن النكاح ما دام ثابتا ولو بالتسامع فقد وجب مهر المثل وإذا وجب فهو دين في الذمة لا يسقط الا بالأداء أو البراءة . أما اذا لم يثبت الأداء ولا البراءة فهو باق في ذمته تحمل به تركته ان كانت له تركة ولا يوجد ما يسقطه ولا يمنع سماع الدعوى لحضي المدة فان وجد بشروطه كان ذلك المانع لا مجرد موت الزوجين .

ويروى أن أبا حنيفة استدل لرأيه هذا قائلا أرأيت لو ادعت ورثة عليّ على ورثة عمر مهر أم كلثوم بنت علي أكنت أسمع البينة في ذلك وأقضى فيه بشيء .

وهذا الاستدلال يشير الى ان رأى أبي حنيفة في النزاع بين ورثة الزوجين مبنى على تقادم العهد ومروءة زمن طويل على وفاتهما بحيث لا يمكن الوقوف على مهر المثل . أما اذا لم يتقادم العهد فان رأيه لا يختلف عن رأى صاحبين وهو وجوب مهر المثل لا مكان الوقوف عليه حينئذ .

وأيا ما كان الأمر فان الذي عليه الفتوى هو مذهب صاحبين ( ١ ) .

---

( ١ ) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٧ / ٤٩٨ . تبیین

الحقائق ج ٢ ص ١٥٨ . فتح القدير ج ٢ ص ٤٧٧ الى ص ٤٧٩ .

الاحوال الشخصية للشيخ أبي زهرة ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، الشريعة الاسلامية

للذهبي ١٨٦ / ١٨٧ .

وهو الذى نرى ترجيحه لأن ما اختلف فيه المتعاقدان قام ورثتهما  
مقامهما فيه كالمتبايعين ولا يسقط الحق لتقادم المهد ولا يتمذر الرجوع  
فى ذلك كقيم سائر المطافات . ( ١ )

هذا وقد وافق الشيعة الزيدية الحنفية فى حالة المجز عن اثبات  
التسمية حيث يكون القول قول من ينكر التسمية بيمينه ان الاصل عد مهملا .  
وهذا ما قرره صاحب البحر الزخار وان كان المذهب عند هم أنهما يتحالفان  
ويرى أن فيه نظر . ( ٢ )

#### مذهب الشافعية :

يرى الشافعية أنه اذا حصل الاختلاف بين الزوجين أو ورثتهما  
أو بين أحد هما وورثة الآخر فى أصل التسمية فادعاهما أحدهما وأنكر الآخر  
فان كان لأحد هما بينة دون الآخر قدمت بينته والا بأن لم يكن لأحد هما  
بينة أو كان لكل واحد منهما بينة وتعارضتا فيكون وجودهما كعدمهما  
ويتحالف كل من المزوجين على البت فى الاثبات والنفى .

وكذلك يتحالف ورثة الزوجين عند النزاع أو أحد هما وورثة الآخر  
لقيام الورثة مقام مورثهم الا أن الورثة يحلفون على البت فى حالة الاثبات  
أما فى حالة النفى فيحلفون على نفى العلم . كلا أطعم أن مورث نكح بألف  
وانما نكح بخمسائة ثم بعد التحالف يفسخ المهر المسمى ويجب مهر المثل ،  
وان زاد على المدعى لأن التحالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته ،

---

( ١ ) المغنى ج ٨ ص ٤٤٠ .

( ٢ ) البحر الزخار ج ٣ ص ١٢٩ .

هذا هو الأصح عند الشافعية . ومقابل الأصح عند هم يصدق الزوج المنكر للتسمية بيمينه لموافقة للأصل ويجب مهر المثل . ( ١ )

#### مذهب المالكية :

أما مذهب المالكية في الاختلاف في أصل التسمية عند العجز عن اثباتها بالبينة يكون القول قول منكر التسمية بيمينه إذا وقع النكاح في بلد جرت عاداته التفويض فقط أو التفويض مع التسمية لكن الغالب التفويض أو مع التساوي . ويكون القول قول مدعى التسمية بيمينه إذا وقع في بلد جرت عاداته النكاح بالتسمية فقط أو هي مع التفويض لكن الغالب التسمية . ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون النزاع بين الزوجين أو ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر ( ٢ )

#### مذهب الحنابلة :

ويرى الحنابلة إذا أنكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تزوجها بغير صداق فإن كان بعد الدخول نظرنا فإن ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب ذلك من غير يمين لأنها لو صدقته في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف . وإن ادعت أقل من مهر المثل فهي مقرة بنفسها عما يجب لها بدعوى الزوج فيجب أن يقبل قولها بغير يمين . وإن ادعت أكثر من مهر المثل لزمته اليمين على نفق ذلك ويجب لها مهر المثل . وإن كان اختلافهما قبل الدخول فأما أن يطلقها الزوج قبل الدخول أو لا . فإن لم يطلقها

---

( ١ ) نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٦٠ / مغنى المحتاج ج ٣ ص ٢٤٣ .

( ٢ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٣٤ . شرح منح الجليل

فرض لها مهر المثل ، وان طلّقها قبل الدخول فيكون كما لو اختلفا في قدر  
الصداق ولا بيّنة حيث يكون القول قول من يدعى مهر المثل بيمينه ويحكم لها  
بنصفه . وان كان يروى عن الامام احمد رواية أن القول قول الزوج بيمينه ،  
فيكون لها المتعة ولا فرق في هذه الاحكام بين أن يكون النزاع قائما بين  
الزوجين أو ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر لقيام كل وارث مقام مورثه ، ولأن  
الحقوق لا تسقط بتقادم المهد ولا يتمذر الرجوع في ذلك كقيم المتلفات . (١)

#### الترجيح :

ومعد أن بينا آراء المذاهب في النزاع على أصل التسمية بين الزوجين  
وما يطبق عليه من الاحكام يتضح لنا وجهة مذهب الشافعية . ان كل واحد  
من الزوجين يحتج مدعى ومدعى عليه لأن من ينكر التسمية فهو مدعى  
التفويض وفي نفس الوقت مدعى عليه لانكاره التسمية ، والمعكس صحيح والرسول  
صلى الله عليه وآله وسلم يقول " البينة على من ادعى واليمين على من أنكر " .  
فمعد المعجز عن البينة أو تهاثر البينات لسقوطهما بالتعارض ان ليس أحدهما  
أولى من الأخرى يتحالف كل من الزوجين أو ما يقوم مقامهما . ومعد التحالف  
يحكم بمهر المثل لأنه الموجب الاصلى لكل نكاح لم تثبت فيه التسمية الصحيحة  
للمهر . ولأنه معد التحالف يجب رد البضع وهو متعذر فوجب الرجوع الى  
قيمته وهو مهر المثل بالنفا ما بلغ .

وفي نظري الاخذ بمذهب الاحناف فيما لو كان مهر المثل أكثر مما  
تدعيه الزوجة حيث يجب الرجوع الى ما تدعيه هي لرضاها بذلك القدر كذلك

---

(١) المفتى لابن قدامة ج ٨ ص ٤٥ ، ٤٠ ، ٤٤ .

يجب الرجوع الى ما يدعيه الزوج لو كان مهر المثل أقل مما يدعيه هو لأنسه  
بإقراره لما ادعاه قد التزم ما سماه فلا ينقص عنه .

### المبحث الثاني

#### الاختلاف فى القدر المسمى مهرا

الاختلاف فى القدر المسمى مهرا اما أن يكون بين الزوجين أو بين  
أحد هما وورثة الآخر أو بين ورثتهما : واليك مذاهب الفقهاء فى ذلك .

#### مذهب الحنفية :

فان كان الاختلاف بين الزوجين فى مقدار المهر بعد اتفاقهما على  
حصول التسمية كأن ادعت الزوجة أن المهر المسمى عشرين ألف ريال مثلا ،  
وادعى الزوج أن المهر عشرة آلاف ريال فقط وكان النزاع فى حالة من الحالات  
التي تستحق فيها المرأة كمال المهر فلا يخلو الامر اما أن يقيم أحد هما  
البينة أو يعجز كل منهما عن إقامة البينة أو يكون لكل واحد منهما بينة ، فان  
كان لأحد هما البينة على دعواه دون الآخر فانه يحكم له بما ادعاه بمقتضى  
البينة سواء أكان مهر المثل موافقا له أم لا لأن البينة قامت على أمر جائز  
الوجود وليس لها معارض فتقبل وليس ما يدعى الرجوع الى مهر المثل مع  
وجود البينة ان يرجع اليه فى حالة الضرورة ولا ضرورة هنا مع قيام البينة .  
وان عجز كل منهما عن إقامة البينة فرأى أبى يوسف أن القول قول الزوج لأن  
المنكر للزيادة والقول قول المنكر مع يمينه تطبيقا للقاعدة المعروفة ( البينة  
على من ادعى واليمين على من أنكر ) . فقد اعتبر أبى يوسف الزوجة مدعية ،  
والزوج مدعى عليه فإذا عجزت الزوجة عن إقامة البينة على ما ادعت وطلبت  
تحليف الزوج اليمين وجهت اليه اليمين فان امتنع عن الحلف قضى لها بما  
ادعت . وان حلف الزوج قضى له بما ادعاه الا اذا كان ما ادعاه شيئا



لا يصح مهر المثلها عرفا فيقضى لها بمهر المثل لأن الظاهر يوئد ها في ذلك ولا يلتفت الى ما قاله الزوج لأنه مستكر عرفا وعادة ، لكن اذا كان مهر المثل أكثر مما ادعته فلا يحكم لها الا بما ادعته ولا يرجع الى مهر المثل لرضاها بالنقص عنه .

وقال أبو حنيفة ومحمد أن الحكم في ذلك مرجعه الى مهر المثل فمن يشهد له مهر المثل حكم له بما يدعيه ، فاذ كان مهر المثل كما ادعت الزوجة أو أكثر منه حكم لها بما ادعته بعد حلفها اليمين لأن القول قول من يشهد له الظاهر مع يمينه وان امتنعت عن اليمين وجب لها ما ادعاه الزوج لأن امتناعها عن الحلف يعتبر اقرارا بما ادعاه الزوج . وان كان مهر المثل مساويا لما ادعاه الزوج أو أقل منه حكم لها بما ادعاه الزوج بعد حلفه اليمين لأن الظاهر يشهد له فان امتنع عن الحلف حكم للزوجة بما ادعته لأن امتناعه عن اليمين اقرار بما ادعته ، وان كان مهر المثل لا يشهد لأحد هما بأن كان أكثر مما ادعى الزوج وأقل مما ادعته الزوجة حلف كل منهما على صحة دعواه ونفى دعوى الآخر . فان حلف كل من الزوجين حكم بمهر المثل ان لا ترجيح لأحد هما على الآخر فتعارض فتساقطا ووجب الرجوع الى مهر المثل . وان حلف أحد هما ونكل الآخر عن اليمين حكم على الممتنع بقول الحالف لأن امتناعه عن اليمين دليل على صدق دعوى الآخر . لأنه لا ضرورة لفرض مهر المثل طالما انهما قد اتفقا على اصل التسمية وعجز مدعى الزيادة عن اثباتها .

### الترجيح : ج

وفي نظري أن ما ذهب اليه الامام أبو يوسف هو الراجح في مذهب الحنفية لقوة دليله . ولأنه لا ضرورة لتحكيم مهر المثل ما دام الزوجان متفقين على أصل التسمية وعجز مدعى الزيادة عن اثباتها .

وان كان لكل واحد منهما بينة على دعواه حكم لصاحب البينة التي تثبت خلاف الظاهر فان كان مهر المثل شاهدا للزوجة قدمت بينة الزوج لأنها تثبت الحط وهو خلاف الظاهر .

وان كان شاهدا للزوج قدمت بينة الزوجة لأن الظاهر يشهد للزوج وبينة الزوجة تثبت خلاف الظاهر فكانت أولى بالقبول . وان كان مهر المثل شاهدا لكل منهما فالصحيح تساقط البينتين للتعارض ويحكم بمهر المثل . وقيل تقدم بينة الزوج لأنها تظهر الحط عن مهر المثل وقيل تقدم بينة المرأة لأنها تثبت الزيادة . كذلك يحكم بمهر المثل اذا كان لا يشهد لواحد منهما .

وما تقدم من الاحكام فهو خاص بالنزاع في مقدار المهر اذا كان في حالة من الحالات التي تستحق فيها المرأة جميع المهر . أما اذا كان النزاع في حالة لا تستحق الزوجة فيها جميع المهر كما اذا طلقت قبل الدخول والخلوة فمما لا شك فيه أن الواجب في هذه الحالة نصف المسمى لكن : ما المسمى الواجب نصفه . وقد اختلف في مقداره ؟

والأمر فيه اما أن يكون لأحد هما بينة على ما يدعيه ، واما أن يمجز كل منهما عن اقامة البينة ، واما أن لكل واحد منهما بينة على ما يدعيه . فان كان لأحد هما البينة على ما يدعيه من مقدار المهر فانه يجب الحكم بنصف

ما يدعيه سواء شهد له متعة المثل أم لا .  
وان عجز كل منهما عن اقامة البينة كان القول لمن يشهد له الظاهر وهو  
متعة المثل . فمن يشهد له متعة المثل حكم له بنصف ما يدعيه من المسمى  
فان كانت متعة المثل تساوى نصف ما تدعيه الزوجة أو أكثر كان القول قولها .  
وان كانت تساوى نصف ما يدعيه الزوج أو أقل كان القول قوله . وان لم تشهد  
المتعة لأحدهما بأن كانت أكثر من نصف ما يدعيه الزوج وأقل من نصف  
ما تدعيه الزوجة فالضرورة قاضية بمتعة المثل من غير زيادة ولا نقصان . وهذا  
رأى أبى حنيفة ومحمد بن الحسن .

وقال أبو يوسف أن يحكم بنصف ما يدعيه الزوج لأنه ينكر الزيادة  
والقول قول المنكر مع يمينه . ولأن هذا الموطن ليس موطن وجوب المتعة  
فانها لا تجب الا فى حالة عدم التسمية او فسادها ، والزوجان قد اتفقا على  
حصول التسمية الصحيحة .

#### الترجيح ج :

وفى نظرى أن ما ذهب اليه أبو يوسف هو الراجح لما بيناه . وان كان  
لكل واحد منهما بينة فتقدم بينة من لا يشهد له الظاهر وهى متعة المثل .  
فان كانت متعة المثل تشهد لبينة الزوجة قدمت بينة الزوج لأن البينة شرعت  
لأثبات خلاف الظاهر . وان كان العكس قدمت بينة الزوجة وفى كل يحكم  
بنصف المدعى . وان كانت متعة المثل لا تشهد لواحد منهما تساقطت  
البينتان ويحكم حينئذ بمتعة المثل للضرورة عند أبى حنيفة ومحمد وطى مقتضى  
قول أبى يوسف يحكم بنصف ما يدعيه الزوج لأنه ينكر الزيادة ( ١ ) .

---

( ١ ) فتح القدير ج ٢ ص ٤٧٥ / ٤٧٦ / ٤٧٧ وما بعدها .

وانا كان الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر في قدر المهر  
فيكون الحكم كما تقدم فيما اذا كان الاختلاف بين الزوجين في القدر  
المسمى من المهر لقيام ورثة الميت مقامه في ذلك . ولأن المهر لا يسقط  
بالموت بل يتقرر به سواء أكان المهر مسمى أم كان مهر المثل . ولأن المتعة  
التي يمكن الحكم بها في حال الحياة اذا كان الطلاق قبل الدخول والخلوة  
ولم تثبت التسمية يمكن أن يحكم بها بعد الموت اذا لم تثبت التسمية وكان  
الموت بعد الطلاق في غير الدخول والخلوة .

وانا كان الاختلاف بين ورثة الزوجين فعند صاحبين الاختلاف  
بعد موت الزوجين كالاختلاف في حياتهما . قال محمد يحكم بمهر المثل .  
وقال أبو يوسف القول لورثة الزوج بيمينهم باعتبارهم منكرين للزيادة . والقول  
قول المنكر بيمينه الا أن تأتي الورثة بشيء قليل لا يصلح مهرا لمطهرها عرفا  
فيحكم بمهر المثل .

وهو يرد وجهة نظر صاحبين في عدم سقوط الحق أن ما اختلف فيه  
المتماقدان قام ورثتهما مقامهما فيه كالمتبايعين والا يسقط الحق بتقادم  
العهد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كقيم المتلفات .

أما أبو حنيفة فيرى أن حال موت الزوجين لها شأن آخر تخالف

---

== بدائع الصنائع ج ٣ ص ٤٨٨ وما بعدها .

الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٧ / ٤٩٨ .

الاحوال الشخصية أبي زهرة : ٢٥٨ وما بعدها .

الشريعة الإسلامية للذهبي ص ١٨٨ .

ما تقدم ان موتهما جميعا يدل على انعدام أقرانهما فلا سبيل الى تحكيم مهر المثل أو الحكم به لأنه لا يعرف وهو مما يختلف باختلاف الأزمنة .

وان كان يؤخذ من هذا التحليل أن رأى أبي حنيفة مفروض في حالة الموت المتقادم المصهد الذي لا يمكن معه الوقوف على مهر المثل . أما الموت الحديث المصهد فيقتضى تحليله أن يكون الحكم عنده كما في مسألة اختلاف الزوجين ويكون موافقا لمذهب الصاحبين . ( ١ )

وقد وافق الحنابلة الامام أبا حنيفة ومحمد في الاختلاف في مقدار المهر . فاذا كان لأحدهما بينة قدمت والا فالقول قول من يشهد له مهر المثل بيمينه وذلك بأن تدعى الزوجة مهر المثل أو أقل فيكون القول قولها . كذلك لو ادعى الزوج مهر المثل أو أكثر فالقول قوله .

ويروى عن الامام احمد رواية تقول ان القول قول الزوج بكل حال وهو قول الشعبي وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبي ثور .

كما وافق الحنابلة الصاحبين في قيام ورثة كل منهما مقام الآخر في الاختلاف في مقدار المهر . فاذا مات الزوجان واختلف ورثتهما قام ورثة كل انسان مقامه الا أن من يحلف منهم على الاثبات يحلف على البت ، ومن يحلف على النفي يحلف على نفي العلم لأنه يحلف على نفي فعل النفي . ( ٢ )

---

( ١ ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٥٨ .

بدائع الصنائع ج ٣ ص ٤٩٥ . فتح القدير ٤٧٧ و ٤٧٨ .

الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٨ .

( ٢ ) المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ٤٠ ٤٤ .

مذهب الشيعة الزيدية :

ان القول يكون لمدعى الأقرب الى مهر المثل من زيادة أو نقصان  
ان الظاهر معه . فهم يوافقون الحنابلة وأبا حنيفة ومحمد في أن القول  
لمن يشهد له الظاهر . وهذا ما يراه صاحب البحر الزخار بقوله بـلـ  
الظاهر مع من يدعى الأقرب . ( ١ )

مذهب الشافعية :

أما الشافعية فقد وافقوا الأحناف في مسألة الاختلاف بين الزوجين  
في مقدار المهر فيما لو كان لأحد هما بينة دون الآخر حيث انه يحكم له بمقتضى  
بينته . فان لم يكن لأحد هما بينة أو كان لكل واحد منهما بينة فيتحالفا  
قياسا على البيع . لأن كل واحد منهما مدعى ومدعى عليه لأن النكاح عقد  
معاوضة فجاز أن يثبت فيه التحالف في قدر عرضه كالبيع وأقصى ما فيه اذا  
تحالفا أن الموضع يكون مجهولا ، وجهالة الموضع لا تضر العقد لأنه يصح وان  
لم يكن هناك عوض ويجب مهر المثل وان زاد على ما ادعته لأن المسمى  
سقط وتعذر الرجوع الى الموضع ، فوجب بدله كما لو تحالفا في الثمن بمكة  
هلاك المبيع في يد المشتري . هذا اذا كان ما يدعيه الزوج عند التنازع في  
المهر المسمى أقل مما تدعيه الزوجة كأن ادعى أن مهرها ألفا فقالـت  
بل ألفين . أما اذا كان ما تدعيه الزوجة أقل مما يدعيه الزوج فلا تحالف حينئذ  
لأنه معترف بما تدعيه وزيادة ويبقى الزائد في يده . وسواء أكان الاختلاف  
قبل الدخول أو بعده مع بقاء الزوجية أو دونها أو اختلف وارثهما أو أحدهما

ووارث الآخر . الا أن الزوجين يحلفان على البت في طرفي الاثبات والنفي  
ويحلف الوارث في الاثبات على البت وفي النفي على نفي العلم . ( ١ )

### مذهب المالكية :

اذا اختلف الزوجان في مقدار الصداق فقالت المرأة مثلا بألفين  
وقال الزوج بألف . فان كان الاختلاف قبل الدخول وأتى الزوج بما يشبهه  
والمرأة بما يشبهه . ( ٢ ) انهما يتحالفان ويُفاسخان ما لم يرى أحد هــما  
بقول الآخر .

والفسخ يكون بطلاق ولا يكون الا اذا حكم به القاضي ، فلا يقع  
بمجرد الحلف ويقع الفسخ ظاهرا وباطنا . وان حلف أحد هـما ونكل الآخر  
كان القول قول الحالف . وان نكلا جميعا كان بمنزلة ما اذا حلفا جميعا .  
ومن أتى بما يشبه منهما كان القول قوله بيمينه . وان كان الاختلاف بعد  
الدخول . فالقول قول الزوج بيمينه مطلقا أشبه أو لم يشبه على المصمتك  
الذي به الفتوى . ولا فرق في التنازع من ان يكون بين الزوجين أو ورثتهما  
أو أحد هـما وورثة الآخر . ( ٣ )

والسبب في اختلاف الامام مالك والشافعي بعد التحالف حيث يرى

---

( ١ ) المذهب ج ٢ ص ٦٢ ، نهاية المحتاج ج ٦ ص ٣٦٠ .

الانوار لاعمال الابرار ج ٢ ص ٩٣ / مغنى المحتاج ج ٣ ص ٢٤٢ / ٢٤٣ .

( ٢ ) المراد بما يشبهه ما يكون القول فيه موافقا للمادة والعرف الجارى في البلد  
١ هـ حاشية الدسوقي .

( ٣ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٣٣٣ ص ٣٣٤ .

شرح منح الجليل ج ٢ ص ١٦٠ / ١٦١ .

الامام مالك التفاضل بعد التحالف اذا لم يرض أحدهما بقول الآخر  
ويرى الامام الشافعي الرجوع الى مهر المثل بعد التحالف هو " هل يشبه  
النكاح بالبيع في ذلك أم ليس يشبه به ؟ فمن قال يشبه به قال بالتفاضل  
ومن قال لا يشبه به لأن الصداق ليس من شروط صحة العقد قال بصداق  
المثل بعد التحالف . ( ١ ) .

وقد سبق أن بينا أن الصداق ليس بركن من أركان عقد النكاح وليس  
بشروط من شروط صحته عند الأئمة الثلاثة أبي حنيفة والشافعي وأحمد ،  
ومن ثم فلا يتوقف وجود النكاح على وجوده ، وإنما هو أثر من آثاره ، وبالتالي  
فلا يترتب على التحالف منهما أو النكول عنه من كل واحد منهما الفسخ في  
حالة الاختلاف في مقدار المهر .

على أننا نلاحظ أن المالكية مع ترتيبهم للفسخ على التحالف أو  
النكول عنه يقررون أن الفسخ يكون بطلاق ولا يكون إلا اذا حكم به القاضي  
فلا يقع بمجرد الفسخ . ( ٢ )

#### الترجيح :

الرأى الذى نرجحه هو ما ذهب اليه الحنابلة وأبو حنيفة ومحمد  
ابن الحسن ومن وافقهم عند الاختلاف في مقدار المهر المسمى حيث يكون  
القول لمن يشهد له الظاهر وهو قول من يدعى مهر المثل فكان القول قوله  
قياسا على المنكر فى سائر الدعاوى .

---

( ١ ) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٦ و ٢٧ .

( ٢ ) الشرح الكبير للمالكية ج ٢ ص ٣٣٣ .



وقياسا على المودع اذا ادعى التلف أو الرد . ولأنه عقد لا يفسخ  
بالتحالف فلا يشرع فيه كالمفوع عن دم القصاص في القتل العمد . ولأن القول  
بالتحالف يفضي الى ايجاب أكثر مما يدعيه أو أقل مما يقر لها به . فانها  
اذا كان مهر مثلها مائة فادعت ثمانين وقال بل هو خمسون أوجب لها عشرين  
يتفقان على انها غير واجبة . ولو ادعت مائتين وقال بل هو مائة وخمسون  
ومهر مثلها مائة فأوجب مائة لاسقط خمسين يتفقان على وجوبها . ولأن مهر  
المثل ان لم يوافق دعوى احد هما لم يجز ايجابه لا تفاهما على أنه غير مسا  
أوجبه العقد . وان وافق قول أحد هما فلا حاجة في ايجابه الى يمين  
من ينفيه لأنها لا تؤثر في ايجابه وفارق البيع في أنه يفسخ بالتحالف ويرجع  
كل واحد منهما في ماله . ( ١ )

---

( ١ ) المصنفى للإمام ابن قدامة ٤٠ / ٨ وما بعدها .

### المبحث الثالث

#### الاختلاف فى قبض الممجل

لا خلاف بين الفقهاء فيما اذا وقع النزاع بين الزوجين أو ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر فى قبض الممجل من المهر بأن ادعى الزوج أنه أقبض زوجته ماحل من المهر وانكرت الزوجة وكان ذلك قبل الدخول فى أن القول قول الزوجة بيمينها . لأن الأصل عدم القبض ومقاء المهر . وعلى الزوج اثبات ما يدعيه بالبينة . فان أقام البينة حكم له بمقتضاها . والا فلا يحكم له بشىء . ويكون القول قول الزوجة بيمينها . ان أنه بالمقد صار مدينا للزوجة بالمهر فلا تبرأ منه بشىء منه الا بالبينة على ذلك ان الأصل بقاؤه فى ذمته حتى يقوم الدليل على خلافه ، فان كان بعد الدخول :

فيذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة الى أن الحكم كما تقدم فى أن القول قول الزوجة بيمينها بعد الدخول أيضا لأن الأصل عدم قبض المهر ومقاؤه فى ذمة الزوج فى الحالتين قبل الدخول وبعد ( ١ ) .

#### مذهب الحنفية :

يرى الاحناف اختلاف الحكم تبعاً لجريان الصرف بتقديم بعض المهر قبل الدخول وعدم جريان الصرف بذلك . فان لم يكن هناك عرف مطرد فى البلد الذى حصل فيه النكاح بتقديم بعض المهر قبل الدخول كان الحكم كما بينا وهو أن القول قول الزوجة بيمينها وعلى الزوج اثبات ما يدعيه بالبينة ، والا فلا يقضى له بشىء ويقضى لها بما تدعيه بعد اليمين تطبيقاً للقاعدة المعروفة

( ١ ) منتهى الارادات ج ٣ ص ١٣٤ . المذهب ج ٢ ص ٦٢ .

" البينة على المدعى واليمين على من أنكر " .

وإذا كان هناك عرف مطرد في ذلك البلد بتقديم بعض المهر قبل الدخول فلا يخلو الخلاف أما أن يكون في أصل القبض بأن ادعى الزوج بأنه أوفأها الممجل وأنكرت هي أصلاً قبض شيء منه وحيثئذ فالقول للزوج بيمينه ولا يلتفت إلى ما تدعيه هي من عدم قبض الممجل من المهر .

وهذا ما ذهب إليه الفقيه أبو الليث كما هو المقرر في الفقه الحنفي والمعتد في الفتوى ( ١ ) ، وذلك لأن العرف إذا طرد واشتهر في قبض الممجل قبل الدخول يصير كالبينة للزوج على ما يدعيه ويصبح مكذباً للزوجة في دعواها وانكارها لدعوى الزوج .

وان كان الخلاف بينهما في قبض الممجل وذلك بأن ادعى أنه أوفأها الممجل كله وادعت هي أنه أوفأها بعضه فالقول في ذلك قولها بيمينها حتى ولو جرى العرف بلزوم قبض الممجل قبل الدخول . لأن الناس يتساهلون عادة بعد قبض شيء من الممجل في طلب الباقي فيتم الدخول قبل قبض الممجل كله . ولأن في اعترافها بقبض البعض من الممجل مع إمكان الإنكار دليل ظاهر على صدقها ومن ثم فيكون القول قولها بيمينها إلا أن يقيم الزوج البينة على أنه أوفأها كل الممجل فيحكم بحقتضاها ، والا حكم لها بقولها مع يمينها وذلك تطبيقاً للقاعدة " البينة على من ادعى واليمين على من أنكر " .

---

( ١ ) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٩ .

مذهب المالكية :

المذهب عندهم أن القول قول الزوج بيمينه فيما يكون من نزاع فسي  
قبض الممجل من المهر بعد الدخول إلا أن ذلك مقيد بقيود :

الأول : وقاله القاضي عبد الوهاب البغدادي فقد قال يقبل قول الزوج  
إنها قبضت ما حل إذا تنازع فيه بعد البناء في كل حال إلا أن يكون  
الصداق مكتوباً بكتاب وهو بيدها غير مخصص عليه فيقبل قولها بلا  
يمين .

الثاني : ما قاله القاضي اسماعيل البغدادي من أن قبول قول الزوج بعد  
البناء مقيد بأن لا يتأخر دفع حال الصداق للزوج عن البناء عرفاً  
بأن جرى عرفهم بتقدمه عليه أو لم يجز بشيء منهما فإن جرى عرفهم  
بتأخيرها عنه فقولها بيمين لأن العرف كشاهد .

الثالث : أن لا يكون بيدها رهن عليه .

الرابع : أن تكون دعواه بعد البناء أن دفعه لها قبله وهذا ما قاله  
القاضي عياض فإن كان بيدها رهن عليه فالقول قولها بيمين .  
قاله يحيى بن يحيى الليثي واختاره اللخمي وغيره . وقال سحنون القول قوله .  
أو ادعى دفعه بعد البناء قال فالقول لها كسائر الديون لأنه أقرب دين فسي  
ذمة فلا تهرأ منه إلا ببيينة على دفعه . ( ١ )

الترجيح :

والرأي أنه وإن كان الأصل عدم قبض المهر ويقاؤه في ذمة الزوج سواء

---

( ١ ) شرح منج الجليل ج ٣ ص ١٦٤ .

أكان قبل الدخول أو بعده حتى يثبت خلافه الا أننا لا نهمل بجانب المرف  
الجارى فى البلد الذى وقع فيه النكاح . فان اطراد المرف بلزوم قبض الممجل  
قبل الدخول فالقول للزوج بيمينه ولا يلتفت الى ما تدعيه هى من عدم قبض  
الممجل للمهر لجريان المرف واشتباره بتقديم شىء من الصداق قبل  
الدخول فيكون المرف شاهدا له ، والقول قول من يشهد له الظاهر بيمينه  
- وان جرى المرف بتقديم البناء قبل قبض الممجل فيكون القول للزوجة  
بيمينها ويكون المرف شاهدا لها . وان لم يكن هناك عرف فيرجع الى الأصل  
وهو بقاء المهر فى ذمة الزوج ما لم يثبت العكس .

#### الترجيح ج :

اذا : فلا بد من اعتبار المرف مخصصا للأصل ولذلك فانى أرى الاخذ  
بمذهب الامام مالك وما ذهب اليه الفقيه أبو الليث الحنفى وهو الممتمد فى  
الفتوى عند الأحناف .

### المبحث الرابع

الاختلاف فيما يعطى للزوجة هل من قبيل المهر أو الهدية ؟

إذا أعطى الزوج شيئاً من الحلّى أو النقود أو من المطعمات أو الملابس أو غير ذلك من سائر العروض لزوجته أو أرسله اليها من غير أن يبين أنه من المهر أو هدية وحصل الاختلاف بينهما فادعى الزوج أنه من المهر وادعت أنه هدية .

فأما أن يكون لأحد هما بينة دون الآخر أو يكون لكل واحد بينة أو لا يكون لأحد هما بينة : فإن كان لأحد هما بينة دون الآخر حكم له بمقتضاها .

وان كان لكل واحد بينة قدمت بينة الزوجة . لرجحانها لأنها تثبت خلاف الظاهر إن الظاهر أن ما يقدم يكون من قبل المهر . ولأن المهر ثبت في ذاته وهو ينكر ما تدعيه فكانت مدعيه .

وان لم يكن لأحد هما بينة ينظر إلى الحرف فإن كان الحرف جارياً بأن هذا الذى قدمه الزوج يعتبر هديه . فالقول قول الزوجة مع يمينها .

وان كان الحرف جارياً بأن لا يكون هدية فالقول قول الزوج بيمينه .

وان كان الحرف مشتركاً بينهما بأن يسوغ أن يكون ما قدم مهر أو هدية فالقول قول الزوج بيمينه لأنه المالك وهو الأدرى بجهة التطييك والقول قوله فى الاخبار عن نفسه كما أن الظاهر يشهد له ان الانسان يسعى أولاً فى اسقاط ما هو واجب عليه فى ذاته كما أنه يعتبر منكراً بادعائه اسقاط ما هو واجب عليه .

وانا حكم القاضى بأن ما قدم الى الزوجة من قبيل الهدية فلا يحتسب من المهر .

وان حكم بأنه من المهر فيحتسب منه . فان كان ما قدم باقياً فالزوجة بالخيار

بين أمرين إما أن تحتسبه من مهرها وتستوفي ما بقى لها منه وإما أن ترده  
إلى الزوج وتستوفي مهرها كاملاً . وإن كان قد استهلك في يدها احتسبته  
من المهر واستوفت باقيه لا غير .

وهذا ما ذهب إليه الأحناف . ( ١ )

### أما الشافعية والحنابلة :

فيرون أنه لو اتفقا الزوجان على قبض مال من الزوج أو بحث مال  
اليها من الزوج ثم حصل الخلاف بينهما فقال الزوج دفعت أو بحثته مهرًا  
وقالت الزوجة بل هدية أو هبة . فإن اختلفا في اللفظ فادعى الزوج بأنه  
قال هذا من صداقك وأدعت الزوجة أنه قال هو هدية أو هبة فإن كان لهما  
بينة حكم بمقتضاها وإلا صدق الزوج بيمينه لأن الطك له حتى ولو كان الممطى  
من غير جنس الصداق لأنه أعرف بكيفية إزالة طكه .

وإن اتفقا على أنه لم يتلفظ واختفا في نيته صدق بلا يمين لأنه أعلم بما نواه  
ولا تطلع المرأة على نيته . ولأن الهبة لا تصلح من غير قول سواء أكان الممطى  
من جنس الصداق أم من غيره . وهذا ما قاله إمام الحرمين وهو أصل مطرد  
في كل موقع يقع الاختلاف فيه من جهة الدافع فإن الرجوع فيه إلى الدافع  
إن الفرض في ذلك يختلف ولا اطلاع عليه . فإن ثبت كون ما أعطى هدية  
أو هبة فلا يحتسب من المهر وإن ثبت كونه من المهر فاما أن يكون باقيا  
أو تالفا فإن كان باقيا فإن كان من جنس الصداق وقع عنه وإلا فإن رضيا بيمينه

---

( ١ ) فتح القدير ج ٢ ص ٤٧٩ / حاشية ابن عابدين على الدر المختار

ج ٢ ص ٥٠٠ ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٥٨ .

بالصداق فذاك والا استرده الزوج وأدى الصداق وان كان تالفا فلزوج  
البذل وقد يتقاصان ( ١ ) وبالمقارنة نجد مذهب الحنفية يتفق مع  
الشافعية والحنابلة في مسألة الاختلاف حول ما يعطى للمرأة هل من قبيل  
الهدية أو من الصداق وما يوجد من خلاف بينهم فهو خلاف في الفروع .

ويرى الشيعة الزيدية : اذا اختلف الزوجان في كون ما قبض من

المهر أو هدية على بالهبة مع التصديق على لفظها . ( ٢ )

أما المالكية : فلهم منحنى آخر في الهدية فيرون أن ما يهدى عرفا

في العقد أو قبله فهو كالصداق وتطبق عليه أحكامه من حيث التشطير  
بالطلاق قبل البناء وضمانه اذا هلك في محل يرجع نصفه للزوج وسواء اشترط  
أن تكون الهدية لها أو لوليها أو لغيرهما أم لم يشترط ذلك لأنها مشترطة  
حكما مادامت الهدية قبل العقد أو معه .

فان كانت الهدية بعد العقد فلا تأخذ حكم الصداق بالتشطير بالطلاق  
قبل البناء ويفوز بها المهدى له ان كانت لوليها أو لغيره وان كانت لها  
ففيه قولان : ( ٣ )

الترجيح :

مما سبق بيانه يتضح لنا أرجحية مذهب الجمهور من الحنفية

والشافعية والحنابلة .

- 
- ( ١ ) مفنى المحتاج ج ٣ ص ٢٤٤ ، المذهب ج ٢ ص ٦٢ ، الانوار لأعمال  
الابرار ج ٢ ص ٩٠ . المفنى لابن قدامه ج ٨ ص ٤٣ ، كشاف  
القناع ج ٣ ص ٩٢ .
- ( ٢ ) البحر الزخار ج ٣ ص ١٣٠ .
- ( ٣ ) شرح منح الجليل ج ٣ ص ١٣٨ / ١٣٩ .



لأنه متى حكم بكون ما دفع الزوج أنه هدية فلا يكون من المهر ولا يلحقه  
التشطير بالطلاق قبل الدخول ، وان حكم باعتباره من المهر فيحتسب  
منه وتطبق عليه أحكامه يستوى في ذلك كله أن يكون ما أعطى قبل العقد  
أو بعده والله اعلم .

### المبحث الخامس : مهر السر ومهر العلن

تقدم معنا فيما سبق صور من اختلاف الزوجين في المهر  
 كاختلافهما مثلا في اصل التسمية للمهر واختلافهما في المقدار وهلم  
 جرا . فمن تلك الصور صورة الاختلاف بين الزوجين في المهر  
 المعتبر فيه مهر السر ام مهر العلن . فنقول في هذه المسألة حالتان :  
الاولى : ما اذا تواضعا في السر على مهر . كالف مثلا ثم  
 تعاقدتا في العلانية باكثر منه . كالفين مثلا . فاتفقا على المواضعة  
 فالمهر مهر السر ، وان اختلفا فالمهر هو المسمى في العقد مالم يقيم  
 الزوج البينة على ان الزيادة للسمعة فقط . فان اقام البينة فالمهر  
 مهر السر وهذا فيما ان اتحد الجنس . فان اختلفا ولم يتفقا على المواضعة  
 فالمهر هو المسمى في العقد . وان اتفقا عليها انعقد بمهر المثل .  
الحالة الثانية : اذا تعاقدتا في السر بألف واشهدتا انهما  
 يجددان العقد بالفين سمعه فقط . فالمهر هو الاول . لان العقد  
 الثاني بعد الاول لغو وبالاشهاد يعلم انهما قصدا الهزل بما اعلنا  
 فيه .

فان لم يشهدتا في ذلك فالمهر هو مهر العلانية عند الامام  
 ابي حنيفة رضي الله عنه ويكون هذا زيادة من الزوج للزوجة في المهر .  
 وعند الامام ابي يوسف والامام محمد بن الحسن ان المهر هو  
 الاول ، لان العقد الثاني لغو فما ذكر فيه من الزيادة يلغو ايضا .

اما الامام ابو حنيفة فاصل العقد عنده هو العقد الثانى وهو وان صار لغوا فما ذكر فيه من الزيادة يكون معتبرا . ونظيره من قال لعبد وهو اكبر سنا منه هذا ابني فعنده وان لفي صريح كلامه فى النسب بقى معتبرا فى حق العتق - وعند ابى يوسف ومحمد بن الحسن لما لفي صريح كلامه لم يعتق العبد .<sup>(١)</sup>

وفى رواية عن ابى حنيفة ان المهر فى هذه الحالة مهر السر والصاحبان يقولان ان المهر مهر العلانية - هذا ويلاحظ فى الحالة الاولى ان العقد انما جرى فى العلانية فقط . وفى الحالة الثانية ان العقد جرى مرتين مرة فى السر ومرة فى العلن هذا ما ذهب الحنفية فى هذه المسألة .

#### مذهب المالكية :

اما المالكية فيرون ان الزوجين اذا اتفقا على مهر بينهما ففى السر ثم اظهرا فى العلانية مهرا يخالفه قدرا او صفة او جنسا فان المعول عليه والمعتبر عندهم ما اتفقا عليه فى السر سواء كان قليلا واظهرا فى العلانية اكثر منه تفاخرا وسمعة او كان كثيرا واظهرا اقل لخوف ظالم يطلع على كثرته فيصادر الزوج او اهل الزوجة وهذا اذا اتفقا .

فان تنازعا وادعت المرأة عليه انهما رجعا عما اتفقا عليه ففى السر الى ما اظهراه فى العلانية وانكر الزوج انهما رجعا كان للزوجة

( ١ ) حاشية ابن عابد بن ( ٢ : ٤٠١ ) ، المبسوط للامام السرخسى ( ٥ : ٨٧ ) .

ان تحلفه اليمين على ذلك . فان حلف عمل بمهر السر وان نكل عمل بمهر العلانية لكن بعد حلفها على الظاهر .

ومحل حلف الزوج ما لم يقم بينة على ان مهر العلانية لا اصل له وانما هو امر ظاهري للسمعة فقط . والمعتبر انما هو مهر السر فان اقامها عمل بمهر السر من غير تحليفه . وكذا لو كان مهر السر كثيرا وادعى الزوج الرجوع عنه وانكرت الزوجة فانه يحلفها اليمين ان لم تقم لها بينة على ان مهر العلانية القليل لا اصل له . فان نكلت الزوجة عمل بمهر العلانية القليل (١) .

#### مذهب الشافعية :

اما الشافعية فيرون انهم لو عقدوا سرا بالف مثلا واعادوه جهرا بالفين سمعة وتفاخرا لزم - وان اتفقوا - اى الولي والزوج - والزوجة ان كانت مكلفة . او الولي والزوج ان كانت الزوجة غير مكلفة كالصفيرة ومن في حكمها - على الف سرا وعقدوا بالفين جهرا لزم الا لفان اعتبارا بالعقد فان اتفقوا على تسمية الف بالفين وعبروا بهما عنها وعقدوا بهما لزم الا لفان لجريان اللفظ الصريح بهما وان عقدوا بهما على ان لا يلزم الا الفصح النكاح بمهر المثل لفساد الشرط . وخلاصة القول في هذه المسألة ان الواجب في المذهب ما عقد به اولا سواء تكرر العقد ام لا وسواء قل او كثر اتحد شهود السر والعلانية

---

( ١ ) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ( ٢ : ٣١٣ ) ، الزرقاني ( ٤ : ٢١ ) .

ام لا . لان المهر انما يجب بالعقد فلا ينظر الى غيره .<sup>(١)</sup>

### مذهب الحنابلة :

للحنابلة قولان في مهر السر والعلانية .

احدهما : الاخذ بمهر العلانية . قال الامام الخرقى : واذا تزوجها على صداقين سر وعلانية اخذ بالعلانية وان كان مهر السر قد انعقد به النكاح قال الامام ابن قدامة وظاهر هذا ان الرجل اذا تزوج المرأة في السر بالمهر ثم عقد عليها في العلانية بمهر آخر انه يؤخذ بالعلانية وهو ظاهر قول الامام احمد وهو قول الشعبي وابن ابي ليلى وغيرهما .

القول الثاني : هو ما ذهب اليه القاضي وهو ان الواجب هو المهر الذي انعقد به النكاح سرا كان او علانية وهذا يتفق

( ١ ) اسنى المطالب شرح روض الطالب ( ٣ : ٢٠٧ ) ، نهاية المحتاج

للامام الرملى ( ٦ : ٣٣٩ ) ، مغنى المحتاج للشربيني ( ٣ : ٢٢٨ )

المجموع شرح المذهب . التكملة الثانية للمطيعي ( ١٥ : ٤٨٣ ) ،

٠ ( ٤٨٤ )

( ٢ ) القاضي اذا اطلق عند الحنابلة فالمراد به القاضي ابو يعلى

محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء . وقد تقدم ترجمته

معنا .

انظر المدخل الى مذهب الامام احمد بن حنبل لابن بدران

الد مشقى ( ص ٢٠٤ ) .

مع ما ذهب اليه الشافعية - وحمل كلام الامام احمد والخرقي على ان المرأة لم تقر بنكاح السرفي ثبت مهر العلانية لانه الذي ثبت به النكاح ولان العلانية ليس بعقد ولا يتعلق به وجوب شيء . اما وجه قول الخرقي فهو اذا عقد في الظاهر عقدا بعد عقد السرف فقد وجد منه بذل الزائد على مهر السرف فيجب ذلك عليه . - اما اذا اتفقا على ان المهر الف وانهما يعقدان العقد بالفين تجملا ففعلا ذلك فالمهر الفان لانها تسمية صحيحة في عقد صحيح فتجب كما لو لم يتقد بها اتفاق على خلافها وهذا ايضا قول القاضي . والله اعلم .<sup>(١)</sup>

### الترجيح :

وفي نظري ان ما ذهب اليه الجمهور وهم الشافعية والحنابلة والمالكية هو الراجح . لان المهر انما يجب في النكاح بمجرد العقد فما قبله من اتفاق على المهر لا ي كون واجبا لعدم وجبه .  
لذلك فيكون المهر الواجب هو المسمى في العقد سواء كان مهر سرا او علنا وسواء كان من جنس المهرام من غيره . كما يترجح لنا ايضا ما ذهب اليه الشافعية وهو ان العقد اذا تكرر يكون المعترف في المهر الواجب ما كان ثابتا في العقد الاول لوقوعه صحيحا . والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .

---

( ١ ) كشف القناع ( ٥ : ١٧٣ ) ، المصنف لابن قدامة ( ٨ : ٨١ ، ٨٢ ) .

الختامة في نتائج البحث  
 ~~~~~

هذه بعض النتائج التي استخلصناها من البحث:

- ( ١ ) ان الراجح من تعاريف الصداق هو تعريف الشافعية لعمومه وشموله للصور التي يجب فيها المهر سواء كان الوجوب ناشئا عن العقد او ناشئا عن وطء الشبهة او ناشئا عن تفويت بضع كما في الرضاع .
- ( ٢ ) ان الراجح في الصداق انه حكم من احكام العقد اى اثر من آثاره وليس ركنا ولا شرطا فيه كما هو الحال في مذهب المالكية فانهم يعدونه ركنا من اركان النكاح .
- ( ٣ ) ان الصداق يصح بأى ممتول قليلا او كثيرا خلافا لما ذهب اليه الحنفية والمالكية . بمعنى ان كل ما جاز ان يكون ثمنا او مثننا صح ان يكون صداقا .
- ( ٤ ) جواز جعل تعليم القرآن صداقا خلافا لاكثر الحنابلة والمتقدمين من الحنفية .
- ( ٥ ) ان الزوجة تملك المهر كله بنفس العقد في النكاح الصحيح وعليه فتكون كل زيادة في المهر ملكا لها وحدها لانها نماء ملكها وليس للزوج شئ منها خلافا لما ذهب اليه المالكية من انها لا تملك بالعقد الا نصف المهر .
- ( ٦ ) ان الزوجة اذا اشترت بصداقها جهازا للبيت ثم طلقها قبل الدخول فان الزوج يستحق نصف الجهاز الذي اشترته بصداقها

لأن نصف المهر المسمى لا نأخذ لو قلنا بذلك كما قال الجمهور  
فإن ذلك يعود بالضرر عليها إذ من المعلوم أن الشيء الذي  
يشتري اليوم ثم يباع فدا فإنه لا يباع بثمنه الأصلي بل أقل  
من ذلك بكثير .

( ٧ ) أن المعتبر في الشروط هو ما قرره المذهب الحنبلي من  
أن كل شرط صحيح يشترطه الزوجان أو أحدهما في عقد  
النكاح يجب الوفاء به ويثبت لمن اشترطه عند فواته حق  
فسخ العقد ما لم يدل دليل شرعي على بطلان ذلك الشرط  
وهذا مما لا شك فيه يتناسب مع العدالة ومقاصد الشريعة  
الإسلامية ويتناسب مع قوله تعالى " وأوفوا بالعقود " ان العهد  
كان مسئولا .

( ٨ ) أن الخلوة الصحيحة تقرر المهر وهذا هو الذي يجب العمل  
به دأرا للمفاسد التي قد تنجم عن ذلك .

( ٩ ) أنه لا فرق في المهر الذي يجب تشطيره بين ما فرض في  
العقد وما فرض بعده . لأن الفرض اللاحق كالفرض السابق  
فيكون دأخلا تحت عموم قوله تعالى " فنصف ما فرضتم " سواء  
كان في العقد أو بعده .

( ١٠ ) أن الأب إذا تزوج ابنه الفقير فإنه يضمن المهر للزوجة  
لأن ذلك يتفق مع عرف الناس الجاري على أن الأب إذا تزوج ابنه  
وتولى إنشاء العقد يكون مسئولا عن مهر ابنه الفقير ولو



ضمان الاب بالمهر لابنه لما قبل نكاحه والمعروف عرفنا  
كالمشروط شرطا .

وفي هذا القدر كفاية . والله اسأل ان يجعل هذا العمل خالصا  
لوجهه الكريم وان يوفقني لما فيه الخير والصلاح وان يغفر الذنوب  
ويستر العيوب بمنه وفضله وكرمه صلى الله وسلم على سيدنا ونبينا  
محمد وعلى آله وصحبه اجمعين .. والحمد لله رب العالمين .

المراجع  
متمم

القرآن الكريم

كتب التفسير :

( ١ ) الجامع لاحكام القرآن

ابو عبد الله محمد بن احمد الانصارى القرطبى

مطبعة دار الكتاب العربى ١٣٨٧ هـ - مصورة ،

( ٢ ) احكام القرآن

ابو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى

الطبعة الثانية - تحقيق على البجاوى - مطبعة الحلبي .

( ٣ ) احكام القرآن

ابو بكر احمد بن على الرازى الجصاص

المطبعة المصرية ١٣٤٧ هـ .

كتب السنة المطهرة :

( ٤ ) صحيح الامام البخارى مع شرحه فتح البارى

الحافظ شهاب الدين ابو الفضل الحسينى المشهور بابن حجر

مطبعة مصافى الحلبي سنة ١٣٧٨ هـ - الطبعة الاخيرة .

( ٥ ) صحيح الامام مسلم مع شرحه للامام ابى زكريا محبى الدين يحيى بن

شرف النووى الشافعى

المطبعة المصرية بالازهر .

( ٦ ) نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار

للامام محمد بن علي الشوكاني

دار الجيل - بيروت - لبنان ١٩٧٣ م .

( ٧ ) نيل الاوطار طبعة اخرى مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الاخيرة .

( ٨ ) سبل السلام شرح بلوغ المرام

الامير محمد بن اسماعيل الصنعاني

مطبعة مصطفى الحلبي واولاده بمصر - الطبعة الثالثة ١٣٧٨ هـ .

#### كتب الفقه .

#### مذهب الحنفية :

( ٩ ) المبسوط للسرخسي

محمد بن احمد السرخسي

مطبعة المسعادة - الطبعة الاولى ١٣٢٤ هـ - بمصر .

( ١٠ ) شرح فتح القدير وبهامشه العناية على الهداية

كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام

الطبعة الاولى للمطبعة الكبرى ببولاق ١٣١٥ هـ .

( ١١ ) العناية بهامش فتح القدير

للامام اكمل الدين محمد بن محمود البابرتي

المطبعة الاميرية الكبرى - بولاق - مصر ١٣١٥ هـ .

( ١٢ ) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

ابو بكر بن مسعود الكاساني

مطبعة الامام - بمصر .

( ١٣ ) البحر الرائق شرح كنز الدقائق

زين الدين الشهير بابن نجيم المصري

الطبعة الاولى - المطبعة العلمية .

( ١٤ ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق

عثمان بن علي الزيلعي

المطبعة الاميرية بولاق - الطبعة الاولى ١٣١٣ هـ .

( ١٥ ) رد المحتار على الدر المختار

محمد امين الشهير بابن عابد بن

الطبعة الاميرية - بولاق ١٢٧٢ هـ .

حاشية ابن عابد بن ( نسخة اخرى ) الناشر الحاج احمد خلوصي

سنة ١٣٠٧ هـ .

( ١٦ ) نصب الراية لاحاديث الهداية

جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي

الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ -

( نسخة اخرى ) الطبعة الاولى ١٣٥٧ هـ تصوير .

مذهب المالكية :

( ١٧ ) بداية المجتهد ونهاية المقتصد

ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن رشد القرطبي  
المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

( ١٨ ) مواهب الجليل شرح مختصر خليل

ابو عبد الله محمد بن محمد الخطاب  
طبعة مكتبة النجاح - ليبيا - طرابلس .

( ١٩ ) التاج والاكيل

محمد بن يوسف الشهير بالمواق  
بهامش مواهب الجليل للخطاب

( ٢٠ ) شرح الخرشي على خليل

ابو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي  
دار صادر - بيروت - لبنان .

( ٢١ ) حاشية الحدوي على الخرشي

علي بن احمد بن مكوم الحدوي بهامش الخرشي

( ٢٢ ) الفواكه الدواني

احمد بن غنيم النفراوي المالكي

على رسالة ابي زيد القيرواني - الطبعة الثالثة ١٣٧٤ هـ  
مطبعة مصطفى الحلبي .

( ٢٣ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

محمد بن احمد بن عرفة الدسوقي  
دار احياء الكتب العربية .

(٢٤) الباجي على الموطأ

ابو الوليد سليمان بن خلف الباجي الاندلسي

الطبعة الاولى ١٣٣٢ هـ - مطبعة السعادة بمصر .

(٢٥) حاشية البناني على شرح الزرقاني

محمد بن الحسن البناني

(٢٦) قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية

محمد بن احمد بن جزى الفرناطي المالكي

دار الملايين - بيروت .

مذهب الشافعية :

(٢٧) الام

ابو عبد الله الامام محمد بن ادريس الشافعي

طبعة دار الشعب سنة ١٣٨٨ هـ .

(٢٨) المنهاج وشرحه للامام

شمس الدين محمد بن احمد الشربيني

مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٧٧ هـ .

(٢٩) نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

شمس الدين محمد بن ابي العباس الرملي الانصاري

مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ .

(٣٠) حاشية الشبرايطسي

ابو الضياء نور الدين علي بن علي الشبرا ملسى القاهري

مطبوع مع نهاية المحتاج - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧ هـ .

( ٣١ ) حاشية الرشيدى

احمد بن عبد الرزاق بن محمد المعروف بالمغربى

بها مش نهاية المحتاج - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧ هـ .

( ٣٢ ) المذهب

ابو اسحاق الامام ابراهيم بن علي الفيروز ابادى الشيرازى

مطبعة عيسى الحلبي - بمصر .

( ٣٣ ) النظم المستعذب فى شرح غريب المذهب

محمد بن احمد بن بطال الركابى

بها مش المذهب - مطبعة عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

( ٣٤ ) الانوار لاعمال الابرار

الامام يوسف الارد بيلى

ومعه حاشيتان - الطبعة الاخيرة ١٣٩٠ هـ - مطبعة المدنى بالقاهرة

( ٣٥ ) بحير مى على الخطيب

سليمان البيحيرمى

دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ - مصور .

( ٣٦ ) اسنى المطالب شرح روض الطالب

الامام ابو يحيى زكريا الانصارى

المكتبة الاسلامية - الحاج رياض الشيخ .

( ٣٧ ) حاشية الشرقاوى على التحرير

عبد الله بن حجازى بن ابراهيم الشهير بالشرقاوى

مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٦٠ هـ .

( ٣٨ ) المجموع شرح المذهب - التكملة الثانية

محمد نجيب المطيعى

مطبعة الامام بمصر .

( ٣٩ ) الحاوى الكبير فى الفقه الشافعى

خط بمركز البحث العلمى - كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

مكة المكرمة .

### كتب الفقه الحنبلى :

( ٤٠ ) المغنى على مختصر الخرقى

ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى

الطبعة الثالثة - اصدرتها دار المنار بمصر

تعليق السيد رشيد رضا - سنة ١٣٦٧ هـ .

المغنى على مختصر الخرقى ( نسخة اخرى ) دار الكتاب العربى

سنة ١٣٩٢ هـ - مصورة - بيروت - لبنان .

ومعه الشرح الكبير - شمس الدين ابو الفرج عبد الرحمن بن قدامة

( ٤١ ) كشف القناع على متن الاقناع

وبهامشه شرح منتهى الارادات للشيخ منصور بن يونس البهوتى

الطبعة الاولى - المطبعة العامرية ١٣١٩ هـ .



كشاف القناع (نسخة اخرى) مطبعة الحكومة بمكة ١٣٩٤ هـ .

(٤٢) شرح منتهى الارادات (نسخة اخرى)

منصور بن يونس بن ادريس البهوتي

الناشر المكتبة السلفية - بالمدينة المنورة .

(٤٣) الروض المربع بشرح زاد المستقنع

ابو النجا موسى الحجاوي

المطبعة السلفية بالروضة - القاهرة .

(٤٤) زاد المعاد في هدى خير العباد

ابو عبد الله محمد الشهير بابن قيم الجوزية

تحقيق حامد الفقى - مطبعة السنة الحمديّة بمصر .

(٤٥) اعلام الموقعين

ابو عبد الله ابن القيم ط: دار الجيل - بيروت .

#### مذهب الزيدية :

(٤٦) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار

احمد بن يحيى بن المرتضى

الطبعة الاولى ١٣٦٧ هـ - مطبعة انصار السنة بمصر .

(٤٧) جواهر الاخبار والاثار المستخرجة من لجة البحر الزخار

محمد بن يحيى بهران الصعدي - مطبوع مع البحر الزخار

ومعه تعليقات للقاظمي عبد الله الجرافى - مطبعة انصار السنة

سنة ١٣٦٧ هـ بمصر .

مذهب الظاهرية :

(٤٨) المحلي

ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الاندلسي  
الطبعة الاولى ١٣٤٧ هـ - ادارة الطباعة المنيرية - مطبعة  
النهضة بمصر .

كتب قواعد الفقه :

(٤٩) الاشباه والنظائر

زين الدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفي  
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٥٠) الاشباه والنظائر

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
الطبعة الاخرى ١٣٧٨ هـ - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر .

كتب الفقه الحديث :

(٥١) الاسلام عقيدة وشريعة

الشيخ محمود شلتوت - الطبعة السابعة ١٣٩٤ هـ .

(٥٢) الاحوال الشخصية

محمد محيي الدين عبد الحميد

الطبعة الاولى ١٣٦١ هـ - مطبعة الاستقامة .

- (٥٣) احكام الاسرة فى الاسلام  
د . محمد سلام مذكور  
الطبعة الثانية ١٣٨٩ هـ .
- (٥٤) الاحوال الشخصية  
الشيخ محمد ابو زهرة  
دار الفكر العربى
- (٥٥) الاحوال الشخصية  
د . عبد العزيز عامر  
مطبعة منيمنة - بيروت ١٩٦١ م .
- (٥٦) الاحوال الشخصية  
الشيخ محمد زكريا البرديسى  
مطبوعات معهد الدراسات الاسلامية - مطابع سجل العرب ١٩٧٠ م
- (٥٧) احكام الاحوال الشخصية  
د . محمد يوسف موسى  
طبعة ١٣٧٨ هـ الناشر مؤسسة الخانجى بالقاهرة ومكتبة  
المثنى ببغداد .
- (٥٨) الشريعة الاسلامية  
الشيخ محمد حسين الذهبى  
مطبعة دار التأليف بمصر .
- (٥٩) الاحوال الشخصية  
الشيخ محمد مصطفى شحاتة  
جامعة الازهر - كلية الشريعة - الطبعة التاسعة ١٣٩٧ هـ .
- (٦٠) احكام الزواج  
الشيخ على حسب الله

(٦١) نظام الاسرة وحل مشكلاتها في ضوء الاسلام

د . عبد الرحمن الصابوني

دار الفكر - الطبعة الرابعة ١٣٩٢ هـ .

(٦٢) ماذا عن المرأة

د . نور الدين عتر

دار الفكر - دمشق - الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ .

(٦٣) الاحوال الشخصية

بدران ابو العنين بدران - الزواج والطلاق

دار النهضة العربية - لبنان - الطبعة ١٣٩٧ هـ .

#### كتب التراجم والطبقات :

(٦٤) شذرات الذهب في اخبار من ذهب

ابو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى

دار الافاق الجديدة - بيروت .

(٦٥) طبقات الحنابلة

ابو الحسين محمد بن ابي يعلى

تحقيق محمد حامد الفقى - مطبعة انصار السنة .

(٦٦) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية

الشيخ عبد القادر بن ابي الوفاء المصرى

الطبعة الاولى - حيدر اباد الدكن ١٣٣٢ هـ .

(٦٧) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك

القاضي عياض بن موسى اليحصبي

تحقيق د . احمد بكير محمود - دار مكتبة الحياة - بيروت

دار مكتبة الفكر - ليبيا سنة ١٣٨٧ هـ .

(٦٨) الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب

برهان الدين ابراهيم بن علي بن فرحون المالكي

الطبعة الاولى سنة ١٣٥١ هـ .

(٦٩) الاعلام

الطبعة الثالثة

للعلامة خير الدين الزركلي

### كتب اللغة :

(٧٠) لسان العرب

جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري

طبع دار صادر - بيروت ١٣٨٨ هـ .

(٧١) القاموس

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي

الطبعة الثانية بمطبعة الحلبي سنة ١٣٧١ هـ .

(٧٢) مختار الصحاح

الشيخ محمد بن ابي بكر الرازي

فهرست الموضوعات  
 ~~~~~

صفحة	
	المقدمة
١ - ٢	تمهيد
٢	الدافع للزواج
٢ - ٣	اهمية الاسرة
٣ - ٥	الزواج اصل الاسرة
٥ - ٧	الحث على الزواج
٧	مبادئ الاسرة في الاسلام
٧ - ٨	حسن اختيار الزوجة الصالحة
٨ - ٩	الخطبة
٩	الرضا من الطرفين
٩ - ١٠	الكفاءة
١٠	الصداق . وهو المقصود بالبحث
١١ - ١٣٣	الباب الاول : في تعريف الصداق لغة وشرعا
١٢ - ٢٠	الفصل الاول : في تعريف الصداق لغة وشرعا
١٢ - ١٦	المبحث الاول : تعريف الصداق لغة
١٦ - ٢٠	المبحث الثاني : تعريفه شرعا
٢١ - ٤٣	الفصل الثاني : في حكم الصداق
٢٢ - ٢٧	المبحث الاول : دليل وجوب المهر

صفحة

٣٧ - ٢٨	المبحث الثاني : صفة هذا الواجب وموقعه من العقد
٣٦	استحباب ذكر الصداق في العقد
٣٧	وجوب تسمية الصداق عند الشافعية
٣٩ - ٣٨	المبحث الثالث : الحكمة في وجوب المهر
٤١ - ٤٠	المبحث الرابع : حكمة وجوب المهر على الرجل من المرأة
٤٣ - ٤٢	المبحث الخامس : الحقوق المتعلقة بالمهر
٧٧ - ٤٤	الفصل الثالث : في مقدار الصداق
٥١ - ٤٥	المبحث الأول : عدم وجود حد اعلى للمهر
٥١ - ٤٨	التيسير في المهور وعدم المنعالة فيها
٧٧ - ٥٢	المبحث الثاني : في اقل المهر الواجب وآراء الفقهاء فيه
	منشأ الخلاف بين الفقهاء في تحديد المهر
٥٣ - ٥٢	وعدم تحديده
	ادلة القائلين بعدم التحديد وهم الشافعية
٦٣ - ٥٩	والحنابلة ومن وافقهم
٦٩ - ٦٤	مناقشة ادة القائلين بعدم التحديد والجواب عنها
٧٠	ادلة الظاهرية وهم من القائلين بعدم التحديد
٧٢ - ٧١	مناقشة ادلتهم
٧٧ - ٧٢	ادلة القائلين بالتحديد ومناقشتها
٧٣ - ٧٢	ادلة الحنفية
٧٦ - ٧٣	مناقشة ادلتهم

صفحة	
٧٧ - ٧٦	ادلة المالكية
٧٧	مناقشة ادلتهم
٧٧	الترجيح
١٠٧ - ٧٨	الفصل الرابع : فى جنس الصداق
٧٩	تمهيد
٨٤ - ٨٠	حكم الصداق من الاعيان المعينة والثابتة فى الذمة
٨٥ - ٨٤	حكم الصداق اذا كان مجهول الجنس او النوع والقدر والصفة
	حكم الصداق اذا كان معلوم الجنس والنوع مجهول
٩٠ - ٨٥	القدر والصفة
٩٤ - ٩١	جعل المنافع مهرا
٩٤ - ٩١	شروط المنفعة التى يصح جعلها مهرا عند الفقهاء
٩٢ - ٩١	شروط المنفعة عند الشافعية
٩٢	شروط المنفعة عند الحنابلة
٩٣ - ٩٢	شروط المنفعة عند المالكية
٩٣	شروط المنفعة عند الاحناف
٩٣	شروط المنفعة عند الظاهرية
٩٣	شروط المنفعة عند الزيدية
١٠٠ - ٩٥	جعل تعليم القرآن الكريم مهرا والخلاف فى ذلك
٩٧ - ٩٥	ادلة الجمهور على جواز جعل تعليم القرآن مهرا
٩٨ - ٩٧	مناقشة اادلة الجمهور والرد على تلك المناقشة



صفحة

٩٨ - ٩٩	ادلة الاحناف ومن وافقهم على عدم الجواز
٩٩ - ١٠٠	مناقشة ادة الاحناف والرد عليهم
١٠٠ - ١٠٢	الترجيح
١٠٣ - ١٠٨	جعل الخدمة المعينة مهرا والخلاف في ذلك
١٠٧	الرأى الراجح في المسألة
١٠٨ - ١٣٣	الفصل الخامس : فيما يجب به المهر - وتعجيله وتأجيله
١٠٩ - ١١٨	المبحث الاول : في ما يجب به المهر ووقت وجوبه
١١٠ - ١١٥	نكاح التفويض وآراء الفقهاء في المفوضه
١١٦ - ١١٧	الترجيح
١١٧ - ١١٨	متى تملك الزوجة المهر
١١٩ - ١٣٣	المبحث الثاني تعجيل المهر وتأجيله
١١٩ - ١٢٧	تعجيل المهر وتأجيله ومذاهب الفقهاء في ذلك
١٢٧	الترجيح
١٢٨ - ١٣٠	ما يترتب على عدم قبض الروجة معجل صداقها
	هل للزوجة طلب فسخ النكاح اذا عجز الزوج عن دفع
١٣٠ - ١٣٢	معجل الصداق ام لا
١٣٢ - ١٣٣	الترجيح
١٣٤ - ٢١٧	الباب الثاني : في انواع الصداق
١٣٥ - ١٩٦	الفصل الاول : في المهر المسمى
١٣٧ - ١٤٥	المبحث الاول : في الزيادة على المهر المسمى

صفحة

١٤٥ - ١٣٨	شروط الزيادة ومذاهب الفقهاء فيها . وهل تأخذ حكم المهر ام لا
١٤٥	الترجيح
	المبحث الثاني : فيما يعرض للمسمى وفيه اقسام :
١٥٨ - ١٤٦	القسم الاول : ما كان من قبيل الحط او الهبة
١٥٨ - ١٥٣	هل للزوجة ان تهيب مهرها لزوجها
١٥٨ - ١٥٧	الترجيح
١٦٤ - ١٥٨	القسم الثاني : ما يعرضه له من نقصان
١٦٤	الترجيح
١٧٢ - ١٦٥	القسم الثالث : هلاك المهر واستهلاكه واستحقاقه
١٧٢	الترجيح
١٩٦ - ١٧٣	المبحث الثالث : اقتران المهر بالشروط
١٨٢ - ١٧٤	مذاهب الفقهاء في الوفاء بالشروط
١٨٢ - ١٨١	الترجيح
١٨٧ - ١٨٢	هل تؤثر الشروط في عقد النكاح ام لا ؟
١٨٧ - ١٨٦	الترجيح
١٩٦ - ١٨٧	هل للشروط تأثير على المهر المسمى ام لا ؟
١٩٦	الترجيح
	الفصل الثاني : في النوع الثاني من انواع المداق
٢١٧ - ١٩٧	وهو مهر المثل

صفحة

١٩٩ - ١٩٨	المبحث الاول : تعريف مهر المثل
٢٠١ - ١٩٩	الصفات التي تعتبر فيه
٢٠٢	بم يثبت مهر المثل وما الحكم عند الاختلاف فيه
٢١٤ - ٢٠٣	المبحث الثاني : الاحوال التي يجب فيها مهر المثل
٢٠٥ - ٢٠٣	ما يجب فيه مهر المثل عند الاحناف
٢٠٧ - ٢٠٥	ما يجب فيه مهر المثل عند المالكية
٢٠٩ - ٢٠٧	ما يجب فيه مهر المثل عند الشافعية
٢١١ - ٢١٠	ما يجب فيه مهر المثل عند الحنابلة
٢١٢ - ٢١١	ما يجب فيه مهر المثل عند الناصرية
٢١٤ - ٢١٢	ما يجب فيه مهر المثل عند الزيدية
٢١٧ - ٢١٥	ما يجب بالوطء في النكاح الفاسد
٢١٧	الترجيح
٤٤٢ - ٢١٨	الباب الثالث : في مؤكدات المهر ومسقطاته
٢١٩	الفصل الاول : في مؤكدات المهر
٢٢١ - ٢١٩	المؤكد الاول : الدخول الحقيقي
٢٢٧ - ٢٢١	المؤكد الثاني : الموت
٢٢٥ - ٢٢٤	ما الحكم اذا قتلت الزوجة نفسها
٢٢٥	الترجيح
٢٢٦	ما الحكم اذا قتلت الزوجة زوجها
٢٢٧	الترجيح

صفحة

٢٢٧	المؤكد الثالث الخلوة الصحيحة والخلاف بين الفقهاء
٢٢٨ - ٢٢٩	شروط الخلوة الصحيحة عند الحنفية وموافقهم
٢٢٩ - ٢٣٠	موانع الخلوة عند الحنفية
٢٣٠ - ٢٣١	مذهب الحنابلة في الخلوة
٢٣١	مذهب الشافعية في الخلوة
٢٣٢ - ٢٣٣	مذهب المالكية في الخلوة
٢٣٤ - ٢٣٦	ادلة القائلين باعتبار الخلوة مؤكدة للمهر
٢٣٦ - ٢٣٨	ادلة القائلين بعدم صحة الخلوة
٢٣٨ - ٢٣٩	مناقشة ادلة القائلين بعدم صحة الخلوة والرد عليهم
	الترجيح
٢٤٠ - ٢٤١	اختلاف الزوجين في الخلوة
٢٤١ - ٢٤٢	الترجيح
٤٤٢ - ٢٤٤	ما تتفق فيه الخلوة الصحيحة مع الدخول الحقيقي
٢٤٤ - ٢٤٧	ما تختلف فيه الخلوة الصحيحة مع الدخول الحقيقي
٢٤٨ - ٢٤٩	المؤكد الرابع الاستمتاع بما دون الفرج وهذا مؤكد خاص بالسادات الحنابلة
٢٤٩	الترجيح
٢٤٩ - ٢٥٠	الخلاصة
	الفصل الثاني : في المواضع التي يشتر فيها المهر وخلاف الفقهاء في ذلك
٢٥١ - ٢٥٧	

صفحة

٢٥٧	الترجيح
٢٥٩ - ٢٥٧	ما يلحق بفرقة الطلاق عند الفقهاء
٢٦٤ - ٢٦٠	عود النصف الى الزوج
٢٦٣	الترجيح
٢٦٥	الفصل الثالث : في المواضع التي يسقط فيها كل المهر
٢٧٢ - ٢٦٦	المبحث الاول : في الفرق التي توجب سقوط كل المهر
٢٧٣	المبحث الثاني : سقوط كل المهر بالابراء او الهبة
٢٧٤	الفصل الرابع : في المتعة واحكامها وآراء الفقهاء فيها
٢٧٥	تعريف المتعة
	مشروعية المتعة
	وآراء الفقهاء في مشروعيتها وهل هي مندوبة او واجبة
٢٨٤ - ٢٧٦	وخلافهم في ذلك
٢٨٦ - ٢٨٤	الترجيح
٢٨٨ - ٢٨٦	هل تلحق كل الفرق بفرقة الطلاق في المتعة ام لا ؟
٢٩٥ - ٢٨٨	مقدار المتعة عند الفقهاء . وهل يعتبر فيها
	حال الرجل ام حال المرأة ام حالهما ؟
	وخلاف الفقهاء في ذلك
٢٩٥	الترجيح

صفحة

٢٩٦	الباب الرابع : فى ولاية قبض المهر و ضمانه والاختلاف فيه
٢٩٧ - ٣٠٣	الفصل الاول : فى ولاية قبضه والتصرف فيه
٢٩٧ - ٣٠٠	المبحث الاول : من له ولاية قبضه
٣٠١ - ٣٠٣	المبحث الثانى : من له حق التصرف فيه
٣٠٣	الترجيح
	الفصل الثانى : فى ضمان المهر
٣٠٥ - ٣٠٨	المبحث الاول : توثيق المهر بالرهن او الكفالة
	المبحث الثانى : ضمان الاب مهر ابنه الصغير ومن
٣٠٩ - ٣١١	فى حكمه
٣١٢	الفصل الثالث : فى الاختلاف فى المهر
	المبحث الاول :
	المبحث الثانى :
٣٣٠ - ٣٣٣	المبحث الثالث : الاختلاف فى معجل المداق
	المبحث الرابع : الاختلاف فيما يعطى للزوجة هل
٣٣٤ - ٣٣٧	من قبيل المهر او الهدية
٣٣٦ - ٣٣٧	الترجيح
٣٣٨ - ٤٤٢	المبحث الخامس : مهر السن ومهر العلق
٤٤٢	الترجيح
٤٤٣ - ٤٤٥	الخاتمة
٤٤٦ - ٤٥٧	المراجع
٤٥٨ - ٤٦٦	الفهرس